مركز مستقبل وطن
للدراسات السياسية والاستراتيجية

حزب مستقبل وطن
كلنا نعمل من أجل مصر

9 سنوات
من البناء والتنمية

ثورة 30 يونيو وملحمة بناء الجمهورية الجديدة
(المسيرة والإنجاز)

إصدار توثيقي وتحليلي بمناسبة الذكرى التاسعة لثورة 30 يونيو

رئيس مجلس إدارة المركز
النائب / محمد الجارحي

النائب الأول لرئيس الحزب والأمين العام
النائب / أشرف رشاد الشريف

رئيس الحزب
المستشار/ عبدالوهاب عبدالرازق

مصر أم الدنيا وهتبقى أد الدنيا

وَقَفَ الخَلقُ يَنظُرونَ جَميعاً كَيفَ أَبني قَواعِدَ المَجدِ وَحدي
وَبُناةُ الأَهرامِ في سالِفِ الدَهرِ كَفَوني الكَلامَ عِندَ التَحَدّي
أَنا تاجُ العَلاءِ في مَفرِقِ الشَرقِ وَدُرّاتُهُ فَرائِدُ عِقدي
أَيُّ شَيءٍ في الغَربِ قَد بَهَرَ الناسَ جَمالاً وَلَم يَكُن مِنهُ عِندي
فَتُرابي تِبرٌ وَنَهري فُراتٌ وَسَمائي مَصقولَةٌ كَالفِرِندِ
أَينَما سِرتَ جَدوَلٌ عِندَ كَرمٍ عِندَ زَهرٍ مُدَنَّرٍ عِندَ رَندِ
وَرِجالي لَو أَنصَفوهُم لَسادوا مِن كُهولٍ مِلءِ العُيونِ وَمُردِ
لَو أَصابوا لَهُم مَجالاً لَأَبدَوا مُعجِزاتِ الذَكاءِ في كُلِّ قَصدِ
إِنَّهُم كَالظُبا أَلَحَّ عَلَيها صَدَأُ الدَهرِ مِن ثَواءٍ وَغِمدِ
فَإِذا صَيقَلُ القَضاءِ جَلاها كُنَّ كَالمَوتِ ما لَهُ مِن مَرَدِّ
أَنا إِن قَدَّرَ الإِلَهُ مَماتي لا تَرى الشَرقَ يَرفَعُ الرَأسَ بَعدي
ما رَماني رامٍ وَراحَ سَليماً مِن قَديمٍ عِنايَةُ اللَهُ جُندي
كَم بَغَت دَولَةٌ عَلَيَّ وَجارَت ثُمَّ زالَت وَتِلكَ عُقبى التَعَدّي
قُل لِمَن أَنكَروا مَفاخِرَ قَومي مِثلَ ما أَنكَروا مَآثِرَ وُلدي
هَل وَقَفتُم بِقِمَّةِ الهَرَمِ الأَكبَرِ يَوماً فَرَيتُم بَعضَ جُهدي
فَاستَبينوا قَصدَ السَبيلِ وَجِدّوا فَالمَعالي مَخطوبَةٌ لِلمُجِدِّ

بعض الأبيات من قصيدة للشاعر الكبير حافظ إبراهيم

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
تقديم	1
الفصل الأول: إنجازات ونجاحات مصر في مجال السياسة الداخلية والخارجية	3
الفصل الثاني: إنجازات ونجاحات مصر الاقتصادية والاجتماعية	69
الفصل الثالث: مصر وقيادتها السياسية في عيون العالم	120
خاتمة ورؤية استشرافية	137
فريق العمل	139

تقديم:

لا تُبنى البلد بالكلام .. هكذا قال الرئيس "عبد الفتاح السيسي"، مقدمًا نموذجًا يحتذى به في مواجهة التحديات والصعاب والعبور بسفينة الوطن إلى بر الأمان والبناء والتنمية، مؤسسًا جمهورية جديدة قوية وقادرة على الصمود والتكيف مع كافة المتغيرات الداخلية والخارجية. وإذا كان لنا أن نصف السنوات التسع الأخيرة، منذ ثورة 30 يونيو 2013 الشعبية الخالدة، فإن "سنوات الإرادة والعمل والإنجاز"، هو الوصف الدقيق للسنوات التسع الماضية الممتدة من يونيو 2013، وحتى 30 يونيو 2022، فعلى مدار تلك السنوات تكاتفت الدولة المصرية حكومةً وشعبًا تحت رعاية وتوجيهات الرئيس "عبد الفتاح السيسي"؛ لانتشال الدولة المصرية من مرحلة عنق الزجاجة التي مرت بها طوال فترة عدم الاستقرار، والأزمات المتتالية بين ثورتي 25 يناير 2011، و30 يونيو 2013.

وتنفيذاً لمقتضيات العقد الاجتماعي الذي صكته القيادة السياسية مع المصريين منذ ثورة 30 يونيو لتحقيق هدفين رئيسين بالتوازي، وهما الاستقرار والتنمية، قامت القيادة السياسية بحزمة من الإصلاحات الجذرية الجرئية مع ثقة غير مسبوقة في قدرة المواطن على تحملها، لتتجاوز مصر تحديات مرحلة التغيير والإصلاح، ويصبح الاقتصاد المصري ضمن قائمة الاقتصادات الأعلى نمواً.

وحتى في ظل الأزمات العالمية المتكررة والخطيرة التي أضحت تحيط بالاقتصاديات الوطنية جراء الحرب الروسية الأوكرانية، استطاع الاقتصاد المصري بفضل جهود الإصلاح التي اضطلعت بها الحكومات المتعاقبة في عهد الرئيس "السيسي"، أن يحقق قدرًا معقولًا من التعامل الإيجابي والمرن مع الصدمات العالمية، مع توفير بيئة مؤاتية ومحفزة للاستثمار والنمو وداعمة للنشاط الاقتصادي، بل حافظ على معدل مستقر من النمو في ظل تراجع معدلات النمو العالمية، وفقًا لأحدث الإحصاءات التي نشرها البنك الدولي لمعدل نمو الاقتصاديات العالمية.

فقد تجاوزت توقعات البنك الدولي بشأن نمو الاقتصاد المصري معدلات ما قبل كورونا، وذلك في خضم الأزمات الاقتصادية التي تضرب أكبر الاقتصادات العالمية، ليصل إلى 6.1% في العام المالي الحالي 2021/ 2022، مقارنة بـ 3.3% في العام 2020/ 2021.

ولم تكن سياسة مصر الخارجية وتحركاتها الإقليمية والدولية بمعزل عن هذا التطوير، فرغم صعوبة التحديات وتصاعد المخاطر الخارجية، إلا أن مصر استعادت ريادتها باعتراف الجميع. وبالتالي، جاءت ثورة 30 يونيو؛ لتصحيح المسار، وإعادة الاستقرار والانطلاق في مسيرة البناء والتنمية الشاملة لتدشين جمهورية جديدة تليق بحضارة مصر وعظمة شعبها.

ويظهر ذلك بوضوح في تنظيم مصر لعدد من الفاعليات العالمية المهمة في العام 2021/ 2022، مثل استضافة مدينة السلام - شرم الشيخ للدورة التاسعة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في ديسمبر 2021، بالإضافة إلى استضافة الدورة الـ 27 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ COP27 في نوفمبر 2022 القادم، بمدينة شرم الشيخ أيضًا.

واحتفالًا بمرور ثماني سنوات على حكم الرئيس "السيسي"، والذكرى التاسعة لثورة 30 يونيو المجيدة، يضع حزب مستقبل وطن بين يدي المصريين والعالم هذا الكتيب المبسط الذي أعده مركز مستقبل وطن للدراسات السياسية والاستراتيجية برؤية رصدية وتحليلية، راجين من الله أن يحفظ مصر وشعبها وقائدها من كل شر وأن ينعم المصريون دومًا بالخير والنماء.

تحيا مصر .. تحيا مصر .. تحيا مصر

الفصل الأول

إنجازات ونجاحات مصر

في مجال السياسة الداخلية والخارجية

الفصل الأول

إنجازات ونجاحات مصر في مجال السياسة الداخلية والخارجية

حدد المصريون مطالبهم بوضوح خلال ثورة 30 يونيو المجيدة، ونجحوا في اختيار القائد الذي يستطيع أن يحقق هذه المطالب، وينتقل بالدولة المصرية من مرحلة الفساد وعدم الاستقرار إلى الجمهورية الجديدة، وهي الجمهورية التي تتحدث عن أفكار ومبادئ، وكذلك تتحدث عن المواطنة واحترام الآخر وحرية الاعتقاد والعدالة الاجتماعية والسياسية، وتحقق آمال المصريين في دولة يتمتع فيها المواطن بجميع حقوقه دون تمييز.

فاليوم، وبعد مرور ثماني سنوات على تولي الرئيس «عبد الفتاح السيسي»، مقاليد الحكم، وتسع سنوات على ثورة 30 يونيو، يمكن القول - بكل وضوح- أن ملامح الجمهورية الجديدة ظهرت واتضحت للجميع، من خلال تنفيذ استراتيجية متكاملة تشمل كافة المناحي، وهي تلك الاستراتيجية التي تم اتخاذ معظم خطواتها بالتوازي؛ لتحقيق نتائجها المرجوة في وقت قياسي، وفقًا للحالة التي وصلت إليها الدولة المصرية قبل تولي الرئيس «السيسي»، رئاسة الجمهورية.

ونستعرض في هذا الفصل أهم الإنجازات والنجاحات المصرية في مجال السياسة الداخلية والخارجية، وأهم الخطوات المتخذة؛ تماشيًا مع مبادئ الجمهورية الجديدة.

المبحث الأول: إنجازات ونجاحات مصر في مجال السياسة الداخلية

مرت الدولة المصرية بالعديد من الأزمات، والتي ظهرت - بشكل واضح- قبل قيام ثورة الخامس والعشرين من يناير، وازدادت خلال فترة حكم الإخوان المسلمين، وهي الأزمات التي أصابت مؤسسات الدولة بحالة من السيولة وأفقدتها القدرة على الأداء بشكل فعال، وأصابت أيضًا المواطن المصري الذي فقد الثقة في قدراته وإمكاناته، وفقد الإحساس بالأمان داخل دولته؛ نتيجة للحوادث الإرهابية التي ازدادت خلال هذه الفترة. ولتحقيق حلم الجمهورية الجديدة، وإرساء مبادئها، كان لا بد من العمل على أكثر من محور في مجال السياسة الداخلية، وذلك كالآتي:

أولاً: الاستقرار السياسي:

تركزت جهود الدولة في البداية على تحقيق هدف أساسي يتمثل في تثبيت أركان الدولة، والحفاظ على مؤسساتها؛ باعتباره الهدف الذي ينبغي أن تتمحور حوله مختلف الأهداف الأخرى، وذلك انطلاقًا من أن الدولة الوطنية القوية المتماسكة هي الضمان القوي لبقاء الدولة راسخة. وخاصة أن مصر قبل تولي الرئيس «السيسي» كانت تمر بمرحلة انتقالية تعرضت فيها للعديد من التحديات الداخلية والخارجية، التي انعكست آثارها على أركان الدولة ومؤسساتها، مما عرض البلاد لحالة من السيولة وعدم الاستقرار السياسي.

وقد نجحت هذه الجهود في تثبيت أركان الدولة، وإعادة بناء مؤسساتها الوطنية، من دستور وسلطة تنفيذية وتشريعية، ليشكلوا مع السلطة القضائية، بنيانًا مرصوصًا، واستقرارًا سياسيًا يترسخ يومًا بعد يوم، ما يخدم في النهاية مصلحة الشعب والوطن. وفي هذا الإطار تم اتخاذ الخطوات الآتية:

1 استحداث مجلس الشيوخ:

فالبرلمان المصري مكونٌ من غرفتين رئيستين، ولكن نتيجة للأوضاع المصرية غير المستقرة التي خلفها حكم جماعة الإخوان المسلمين، تم استبعاد مجلس الشورى سابقًا في دستور مصر 2014؛ حيث قصر الدستور حينها السلطة التشريعية على مجلس النواب فقط؛ لتظهر الممارسة العملية أهمية وجود غرفة ثانية للسلطة التشريعية، خاصةً بعد تقييم الدور الفاعل الذي قام به مجلس الشورى المصري وبصماته الواضحة منذ إنشائه، وحتى صدور قرار حله، فتم استحداث مجلس الشيوخ؛ ليحل محل مجلس الشورى سابقًا، وذلك في التعديلات الدستورية 2019، والذي يعد استكمالًا لاستقرار السلطة التشريعية في مصر، فضلًا عن أن اشتماله على حكماء وعلماء وأصحاب فكر وسياسيين، عمل على توفير مساحات أعمق لدراسة الأفكار والقوانين والبرامج التنفيذية وخطط العمل والتنمية، مع تقديم إيضاح وشروح وافية عنها من كل الجوانب والزوايا، وإمداد مجلس النواب والحكومة والقيادة السياسية بتقارير نوعية تثري العمل السياسي والتنفيذي، مما ساعد بشكل كبير على انضباط الحياة التشريعية.

2 القضاء على الفساد في قطاعات الدولة:

فنتيجة لفترات طويلة من انعدام الرقابة الحقيقية؛ نتيجة عدم الاستقرار السياسي تفشي الفساد بشكل كبير في مختلف قطاعات الدولة، خاصةً القطاع الإداري، وتعد كلا من الرشوة واختلاس المال العام هما الصورتان الأبرز لوقائع الفساد المتعددة التي كشفت عنها الرقابة الإدارية مؤخرًا، مما أثر بشكل كبير على تدفق الاستثمارات وعلى النشاط الاقتصادي بشكل عام.

وقد حمل الرئيس «عبد الفتاح السيسي» على عاتقه منذ توليه الحكم مهمة مكافحة الفساد بكل مؤسسات الدولة؛ حتى وإن كانت رئاسة الجمهورية، ووجه العديد من الرسائل شديدة اللهجة، في العديد من المناسبات، للفاسدين، محذرًا إياهم من محاولة العبث بمستقبل الوطن، ففي الوقت الذي وضع فيه الرئيس «السيسي» خطةً للتنمية الشاملة، أحكم قبضته الرقابية أيضًا ضد مظاهر الفساد المختلفة المتغلغلة في عصب الجهاز الإداري للدولة منذ عقود.

فأطلق الرئيس «السيسي» الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، في اليوم العالمي لمكافحة الفساد، الموافق 9 من ديسمبر عام 2014، من مقر هيئة الرقابة الإدارية. وتولى تنفيذ هذه الاستراتيجية، اللجنة الفرعية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته، والتي يترأسها رئيس مجلس الوزراء، وتضم في عضويتها وزير التنمية المحلية والإدارية، ووزير العدل، ورئيس هيئة النيابة الإدارية، ورئيس هيئة الرقابة الإدارية، وممثلين عن كل من وزارات الداخلية، والخارجية، والمخابرات العامة، والجهاز المركزي للمحاسبات، ووحدة مكافحة غسل الأموال، والنيابة العامة.

وقد قسمت الاستراتيجية إلى مرحلتين، لكل مرحلة أهدافها وإنجازاتها:

- **المرحلة الأولى (2014 – 2018):** تمثلت أهدافها في: الارتقاء بمستوى أداء الجهاز الحكومي والإداري للدولة، وتحسين الخدمات الجماهيرية، وإرساء مبادئ الشفافية والنزاهة لدى العاملين بالجهاز الإداري للدولة، وسن وتحديث التشريعات الداعمة لمكافحة الفساد، وتطوير الإجراءات القضائية لتحقيق العدالة الناجزة، ودعم الجهات المعنية بمكافحة الفساد، والارتقاء بالمستوى المعيشي للمواطنين وتحقيق العدالة الاجتماعية، ورفع مستوى الوعي الجماهيري بخطورة الفساد وأهمية مكافحته، وتعزيز التعاون المحلي في مجال مكافحة الفساد، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجال مكافحة الفساد، ومشاركة منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد.

- **المرحلة الثانية (2019 – 2022):** تمثلت أهدافها في: إنشاء هيئة إدارية فعالة، وتوفير خدمات عامة عالية الجودة، تفعيل آليات الشفافية والنزاهة في الوحدات الحكومية، وتطوير الهيكل التشريعي لدعم مكافحة الفساد، وتحديث الإجراءات القضائية؛ من أجل تحقيق العدالة الفورية، وتقديم الدعم لوكالات إنفاذ القانون لمنع الفساد ومحاربته، وزيادة وعى المجتمعات المحلية بأهمية منع الفساد ومكافحته، وتنشيط التعاون الدولي والإقليمي في مجال منع الفساد ومكافحته، ومشاركة منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في منع الفساد.

ثانيًا: الاستقرار الأمني:

1 القضاء على النشاط الإجرامي والإرهابي داخل الدولة:

عانت مصر كثيرًا من ظاهرة الإرهاب، والتي زادت بشكل واضح عقب الإطاحة بحكم جماعة الإخوان الإرهابية، مما أدى إلى أن تسود حالةٌ من عدم الأمان، والتي أثرت على مختلف قطاعات الدولة؛ حيث نفذت عمليات إرهابية داخل محافظات مصر، فضلًا عن ارتفاع معدلات الجريمة ومحاولة الإفلات من العقاب، وقد أدرك الرئيس «عبد الفتاح السيسي» أنه حتى يتسنى تثبيت أركان المجتمع، وتحقيق الاستقرار السياسي داخله، كان لا بد من تحقيق الاستقرار الأمني أيضًا، ولهذا شهدت الفترة الماضية العديد من الإنجازات، فيما يتعلق بجهاز الشرطة، وهو الجهاز المنوط بحفظ الأمن والنظام وحماية الأموال والاعراض وأرواح المواطنين، وله هدفان رئيسان، الأول هو منع الجريمة، من خلال توجيه ضربات استباقية؛ لبث روح الطمأنينة لدى المواطنين، والثاني هو ضبط مرتكبيها حال وقوعها، وتقديمهم للعدالة لتحقيق القصاص العادل.

وقد تطور جهاز الشرطة في مصر تطورًا هائلًا خلال الثماني سنوات الماضية، واستطاع تحقيق العديد من الإنجازات من خلال تبني استراتيجة متكاملة، هدفها الرئيس هو تحقيق الأمن للمواطن المصري وحفظ حقوقه. وفيما يلي عرض لأهم ما شهده قطاع الشرطة المصرية من تطور وجهود:

- **تطور في الأمن المعلوماتي:**

وذلك لمواكبة توسع استخدام الإنترنت بين المواطنين، وظهور ما يعرف بالجرائم الإلكترونية؛ حيث تم إنشاء إدارة جرائم الحاسبات وشبكات المعلومات سنة 2002 في خطوة استباقية ونظرة مستقبلية لوزارة الداخلية؛ حيث تلقت أجهزة الأمن 7 بلاغات فقط لدى إنشاء هذه الإدارة، وفي عام 2016 تجاوز عدد البلاغات 7 آلاف بلاغ، كما توسعت الداخلية في إنشاء المقار الخاصة بتلقي بلاغات جرائم الإنترنت على مستوى الجمهورية، مع إتاحة تقديم البلاغات عبر أقسام الشرطة، ومن خلال الاتصال التليفوني.

• التواجد الشرطي في الشوارع المصرية:

ففي ظل تحقيق منظومة أمنية متكاملة الخدمات، وفي ظل توجه الدولة المصرية بمواكبة أحدث التكنولوجيات التي تتطلبها المرحلة التي تعيشها مصر، فقد أصبحت سيارات الشرطة مزودة بأحدث التقنيات، التي تساعد عناصر الشرطة في الكشف عن كثير من الجرائم؛ حيث أطلقت الشرطة المصرية سيارات متنقلة للتحقيقات وتلقي البلاغات من المواطنين في أي وقت ومكان، ممن يتعرضون لأي تهديد.

وتقوم تلك السيارات المجهزة، باستقبال المواطنين داخل السيارة الموجود بها مجموعة من المقاعد، ليتم تحرير أي محضر، كما لو كان المواطن داخل قسم الشرطة، خاصة أن السيارة بها جهاز كمبيوتر يضم قاعدة بيانات كاملة، مثل الأجهزة الموجودة بأقسام الشرطة تمامًا، كما أن الجهاز متصل بجميع أقسام الشرطة؛ ليقوم الجهاز بإرسال المحضر للقسم الذي وقع نطاقه الجغرافي الحادث في الحال.

وزودت وزارة الداخلية منظومة الأمن بعدد من سيارات (فان) بعدد من مديريات الأمن؛ لاستخدامها في أعمال الدوريات الأمنية والسيارة الجديدة مجهزة بغرفة احتجاز متطورة تسع 6 أفراد من المشتبه فيهم، ومزودة بأحدث الوسائل والمعدات التكنولوجية ووسائل الاتصال والربط. ومدعمة بمنظومة كاميرات متطورة لرصد الحالة الأمنية وتوثيقها على الطرق والمحاور الرئيسة، ولتحديد أرقام السيارات والتعرف على اللوحات المطلوب ضبطها.

وكذلك البرامج المخصصة لأعمال البحث الجنائي والمجهزة بمنظومة لنقل البيانات من المركبة للحسابات الإلكترونية الموجودة بالأقسام التابعة لها لاسلكيًا، وربطها بغرفة عمليات قطاع مصلحة الأمن العام. كما تم دعم السيارات بالعناصر الشرطية المدربة ذات الكفاءة المؤهلة لاستخدامها وكيفية التعامل مع المواقف الطارئة.

- **حقوق الإنسان أولًا:**

أنشأت وزارة الداخلية قطاعًا لحقوق الإنسان؛ حيث يعد أحد أهم القطاعات النوعية بالوزارة، وجاء الهدف من إنشائه؛ لتعزيز وتنمية وحماية حقوق الإنسان وترسيخ قيمها، ونشر ثقافة حقوق الإنسان لدى العاملين بهيئة الشرطة؛ إعلاءً لقيم تلك الحقوق بكافة القطاعات الشرطية. ويضم قطاع حقوق الإنسان بوزارة الداخلية الإدارة العامة لحقوق الإنسان والإدارة العامة للتواصل المجتمعي وإدارة متابعة جرائم العنف ضد المرأة والطفل وذوى الاحتياجات الخاصة، وعقب إنشاء قطاع حقوق الإنسان بوزارة الداخلية قام القطاع بعمله وأنشأ مكتبًا لحقوق الإنسان بكل مديرية أمن؛ ليتابع مهام عمله عن طريق ضباط وضابطات شرطة مؤهلين لذلك. وتتمثل اختصاصات قطاع حقوق الإنسان في:

- وضع الخطط والبرامج اللازمة لتطبيق منظومة حقوق الإنسان بالوزارة اتساقًا مع الدستور والقانون والمواثيق والمعاهدات الدولية التي صدقت عليها جمهورية مصر العربية.
- التواصل مع جمهور المواطنين بمختلف فئاتهم والمنظمات والمؤسسات المسجلة، وفقًا للقانون، والتي تعمل في هذا المجال.
- توطيد العلاقة بين كافة المواطنين، وتفعيل الدور الاجتماعي لهيئة الشرطة وأعضائها وكذا الأنشطة الاجتماعية، مثل: (المناسبات القومية – الأعياد القومية للمحافظات - زيارات الجامعات والمعاهد التعليمية والدينية والثقافية والمشاركة في نشاطاتها).
- نشر ثقافة ومفاهيم حقوق الإنسان بين العاملين بالوزارة، وعقد دورات تدريبية وتنظيم المؤتمرات والندوات وورش العمل.
- رصد أية انتهاكات لحقوق الإنسان في المواقع الشرطية، والوقوف على أسبابها ودوافعها، وبحث سبل إزالتها وكيفية تداركها والإعلام عن الحقائق، من خلال قطاع الإعلام والعلاقات بالوزارة .
- التنسيق مع الأجهزة الأمنية بمتابعة أعمال لجان المصالحات بكافة مديريات الأمن؛ بهدف المساهمة في احتواء الخصومات الثأرية؛ منعًا لحدوث أية تداعيات أمنية بهدف استقرار الأمن والهدوء في كافة ربوع الوطن.
- يتبنى القطاع خطة مرور على جميع أقسام ومراكز الشرطة والإدارات والمواقع الخدمية التي تتولى تقديم الخدمات الجماهيرية (المرور – الجوازات – الأحوال المدنية – تصاريح العمل)؛ للتأكيد على الضباط والأفراد بالالتزام بالدستور والقانون وحسن معاملة المواطنين والحفاظ على كرامتهم وأهمية دورهم الوطني في خدمة المجتمع.

• تطوير منظومة السجون المصرية:

اهتم الرئيس «السيسي»، بتطوير منظومة السجون المصرية بشكل كبير، ووضع قيم حقوق الإنسان على رأس أولويات التعامل مع السجناء، بالإضافة إلى الاهتمام بتأهيل السجناء وعدم عزلهم عن العالم الخارجي، وشهدت السجون المصرية طفرة كبيرة خلال الـ 8 سنوات الماضية في طريقة التعامل مع نزلاء السجون؛ لتؤهل الخارجين عن القانون وتعلمهم المهن التي تمكنهم من الاعتماد عليها بعد خروجهم من أسوار السجن.

وفي ضوء سعي وزارة الداخلية نحو مواكبة آفاق التحديث والتطوير الذي تشهده الدولة المصرية بجميع المجالات، وتنفيذًا لمحاور الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان تم تأسيس مراكز الإصلاح والتأهيل التابعة لقطاع الحماية المجتمعية بوزارة الداخلية، وهي بديلة للسجون المعروفة بصورتها الشهيرة، فهي تعتمد على فلسفة عقابية جديدة انتهجتها وزارة الداخلية، خلال السنوات الأخيرة في تحويل فترة عقوبة نزلاء السجون إلى فترة تأهيل وإصلاح؛ حتى يصبحوا مواطنين أسوياء عقب انقضاء مدة عقوبتهم.

• دورات تدريبية متعددة:

فمن منطلق اهتمام وزارة الداخلية بتطوير الأداء الأمني، وتزويد رجال الشرطة بالخبرات والمهارات التي من شأنها الارتقاء بمعدلات الأداء الشرطي، وصقل مهاراتهم ونشر ثقافة احترام حقوق الإنسان وصون حرياته الأساسية، نظمت وزارة الداخلية خلال السنوات السابقة المئات من الدورات التدريبية لضباط الشرطة في مجال حقوق الإنسان. كما نظمت «الداخلية» 615 دورة تدريبية وورش عمل وزيارات ولقاءات ثقافية لـ 2537 متدربًا من الضباط المصريين والكوادر العربية والإفريقية وطلاب الجامعات لمواجهة الشائعات ومخططات إسقاط الدول.

• تقديم الخدمات الإلكترونية:

سعت وزارة الداخلية لتحديث الخدمات الإلكترونية على صفحاتها على الإنترنت، وتطوير المواقع الشرطية الخدمية؛ لتقديم خدمات بسهولة ويسر في أقل وقت ممكن، حتى بات المواطن يستطيع الحصول على خدمته عبر الإنترنت من المنزل. ومن أبرز هذه الخدمات، خدمات الأحوال المدنية؛ حيث تم إنشاء سجلات مدنية ذكية تلبي حاجة المواطنين وخدماتهم بسهولة ويسر، فضلًا عن إنشاء 17 مركزًا نموذجيًا بالمراكز التجارية يستطيع المواطن من خلالها استخراج جميع الأوراق الثبوتية، ووجود مواقع ترجمة، وسيارات متنقلة تعمل بالطاقة الشمسية، وربط أجهزة التابلت بمراكز الإصدار، وتطوير 150 مقرًا للأحوال المدنية، ليصبح إجمالي ما تم تطويره 310 مقرات، وتطوير 44 مقرًا للجوازات والهجرة، و15 مقرًا لتصاريح العمل.

• مواقع شرطية جديدة:

استحدثت الداخلية المجمع الأمني بالقاهرة الجديدة، الذي يضم قطاع شرطة السياحة، والإدارة العامة لتصاريح العمل، وتم إنشاء المجمع الأمني بالرحاب ومن منشآته مقر الإدارة العامة لمرور القاهرة، وتم تزويدها بأحدث التقنيات الحديثة، ما يتيح لها متابعة المرور على مدار الـ 24 ساعة، وإنشاء مجمع السلام الأمني الذي يضم عددًا من المنشآت، وإنشاء مديرية أمن القاهرة بالقاهرة الجديدة.

• تطور هائل في منظومة المرور:

حرصت وزارة الداخلية على وجود منظومة مرور ذكية تسهل على المواطنين تحركاتهم؛ حيث تم الربط الإلكتروني مع إدارات المرور، وتم إنشاء مركز لتشفير الملصق الأول من نوعه في الشرق الأوسط، وإصدار 11 مليون ملصق إلكتروني، وتوفير سيارات رادار متحركة؛ للسيطرة على مخالفات تجاوز السرعة، ومراكز خدمة الفحص الفني الإلكتروني، في بورسعيد والجيزة للمركبات، ومركز صيانة فني لتأهيل السيارات قبل الفحص، ومدرسة نموذجية لتعليم القيادة، ومراكز نموذجية بخمس محافظات سيتم تعميمها لاحقًا، وافتتاح خدمات مرور متطورة في المراكز التجارية والنوادي الرياضية.

وقد قامت مديرية أمن القاهرة، بإعداد دليل إرشادي إلكتروني يلقي نظرة علي جهود الدولة لتحقيق السيولة المرورية بالعاصمة، في إطار احتفالات عيد الشرطه الـ70، وذلك من خلال عدة محاور رئيسة، وهي: المقر الجديد للإدارة العامة لمرور القاهرة ودوره في إدارة العمل المروري بطريقه عصرية، المحاور المرورية والكباري المستحدثة، وعناصر الأمان لقائدي المركبات علي الطريق، والإجراءات الانضباطية وإرشادات السلامة المرورية، ونبذة عن إجراءات تراخيص المرور المختلفة.

كما تضمن الدليل الإرشادي خرائط إرشادية لكافة المحاور المستحدثة، فضلًا عن فيديوهات لتوضيح مسارات تلك المحاور لقائدي المركبات، من خلال مسح QR كود بالهاتف المحمول، كما يمكن تحميل الكتاب باستخدام ذات الخاصية. وقام ضباط الإدارة العامة لمرور القاهرة بتوزيع نسخ مجانية من الدليل الإرشادي علي قائدي المركبات، الأمر الذي لاقى استحسانهم وقدموا الشكر لوزارة الداخلية على هذا الإصدار القيم.

2 القضاء على النشاط الإجرامي والإرهابي فى سيناء:

أعلن الرئيس «عبد الفتاح السيسي» الحرب ضد الإرهاب، وعزمه على القضاء - نهائيا- على منابع الجماعات الإرهابية والإسلامية المتطرفة. وكلما زادت حدة ظاهرة الإرهاب، كلما زاد الإصرار المصري على القضاء عليها بكل الطرق؛ حيث يدرك الرئيس «السيسي» جيدًا أن خطورة الهجمات الإرهابية تبرز في تأثيرها السلبي على كافة المجالات؛ سواء السياسية من خلال إضعاف كيان الدولة المصرية، أم الاقتصادية من خلال إنهاك البنية التحتية، أم التأثير على معدلات السياحة، وعلى وضع مصر المستقر بين الدول.

ولهذا تبذل القيادة المصرية كل ما في وسعها ليس فقط للقضاء على هذه الظاهرة، وإنما اقتلاعها من جذورها. وقد نجحت القيادة المصرية بفضل الضربات الأمنية المستمرة، مدفوعةً بالعملية الأمنية الشاملة في سيناء، أن تؤدي إلى تراجع ظاهرة الإرهاب وحصرها بشكل كبير داخل سيناء، ودخولها مراحلها النهائية، وذلك من خلال استراتيجية محددة المعالم تمثلت في:

3 تجفيف منابع الإرهاب وتحطيم بنياتها الداخلية:

حيث قامت القوات المسلحة بالعديد من العمليات التي ركزت على أهداف مثل المراكز والبؤر، ورصد وتدمير مخازن الأسلحة، وتدمير السيارات والدراجات النارية، والتخلص من المواد الناسفة ووسائل الاتصال والأنفاق والملاجئ، وتوقيف وقتل العناصر المسلحة؛ لتطهير سيناء من الإرهابيين، تمثل أهمها في:

- العملية نسر 1، في أغسطس 2011، عقب عدة تفجيرات استهدفت أنابيب الغاز؛ حيث نشرت مصر 2500 فرد و250 مدرعة في مواقع رئيسة في سيناء، وكانت هذه أول مرة تنشر فيها قوات عسكرية بعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل عام 1979.
- العملية نسر 2، في أغسطس 2012، إذ شن الجيش المصري، حملةً عسكرية لتطهير سيناء؛ ردا على مقتل 16 جنديًا في هجوم مسلح بالقرب من معبر كرم أبو سالم بمحافظة شمال سيناء.
- عملية عاصفة الصحراء، في يوليو 2013، بالتنسيق بين تشكيلات من الجيش الثالث الميداني والجيش الثاني؛ لمواجهة الإرهاب بعد الإطاحة بالرئيس المعزول «محمد مرسي».

- عملية حق الشهيد، التي بدأت في سبتمبر 2015، بمناطق رفح والشيخ زويد والعريش، واستمرت المرحلة الرابعة منها حتى نهاية 2017.
- العملية الشاملة سيناء 2018، وهي حملةٌ عسكريةٌ شاملةٌ للقضاء على الجماعات التكفيرية في شمالي سيناء بالكامل، بدأت في 9 فبراير 2018، في شمال ووسط سيناء، ومناطق أخرى بدلتا مصر والظهير الصحراوي غرب وادي النيل؛ بهدف إحكام السيطرة على المنافذ الخارجية. ولازالت مستمرة حتى الآن، وعلى مدار أكثر من عامين حققت «العملية الشاملة» مجموعةً من النجاحات في مكافحة الإرهاب داخل حدود الدولة المصرية، أهمها:

- تدمير البنية التحتية للعناصر الإرهابية من الأوكار والخنادق والأنفاق ومخازن الأسلحة والذخائر والعبوات الناسفة والاحتياجات الإدارية والمراكز الإعلامية ومراكز الإرسال، والتي كانت منتشرةً بشكل مكثف، في شمال ووسط سيناء.
- القضاء على أكثر من المئات من عناصر التنظمات الإرهابية، وتدمير الأهداف التي تستخدمها عناصر التنظيم الإرهابي في الاختباء، وتحويلها لأوكار ومخازن للمواد الكيميائيةالمستخدمةفيصناعةالعبواتالناسفة،وأجهزةالاتصالاللاسلكيةوغيرها.
- ضبط وتدمير أعداد كبيرة من العربات والدراجات النارية وكميات من المواد المتفجرة، والأسلحة، والذخائر، والقنابل، عثر عليها برفقة العناصر الإرهابية، وكانت تأتي من الخارج؛ سواء من داخل ليبيا، أو من داخل قطاع غزة.
- القضاء على عدد كبير من قيادات الصف الأول والثاني والثالث لتنظيم «ولاية سيناء» الإرهابي، وعدد من العناصر المؤثرة، مما أثر بشكل مباشر على البنية الهيكلية للتنظيم وفاعليته، وقدرته على تنفيذ عمليات إرهابية.

4 الضربات الاستباقية وتفكيك الخلايا الإرهابية:

حيث تعمل الأجهزة الأمنية على توجيه العديد من الضربات الاستباقية للخلايا الإرهابية؛ لحماية المجتمع من العمليات الإرهابية، وتقويض جهود وقوة الإرهابيين ومنعهم من الاستمرار في مخططاتهم، وعلى سبيل المثال لا الحصر؛ نجحت القوات الأمنية في تفكيك خلية كانت تتخذ منطقة الأميرية مكانًا لها، وذلك قبل أن تنفذ عددًا من العمليات الإرهابية، كان من شأنها أن تذهب عددًا من أرواح المدنيين أو مؤسسات الدولة أو الاعتداء على أكمنة أو الاعتداء على الكنائس، بما يوفر أعلى درجات الحماية والأمان للمواطنين؛ نتيجة لوجود جهاز أمني قوي قادر على التصدي لمثل هذه الجماعات التي تمثل تهديدًا للمجتمع.

5 رفع كفاءة القوات المسلحة:

تقدمت مصر مركزًا واحدًا، في تصنيف جلوبال فاير باور لعام 2022، لتحتل المركز الثاني عشر على مستوى العالم في قائمة الدول التي تمتلك أكثر الجيوش قوةً، كأول الدول العربية والإفريقية وفق التصنيف، بعد أن احتلت المركز الـ 13 على مستوى العالم وفق نفس المؤشر، وقد اعتمد التصنيف على 50 عاملًا ساهمت في تقدم الجيوش أو تأخرها، بما يشمل القدرة العسكرية والمادية، بالإضافة إلى العوامل اللوجستية والجغرافية.

فلضمان نجاح الجمهورية الجديدة، وبعد أن تتوافر لديها جميع مقومات الاستمرار والتطور، لا بد من قوة تحميها، ولهذا عملت القيادة المصرية على تحقيق التحديث العسكري كما ونوعًا، رغم التحديات الاقتصادية التي تواجهها مصر، واستعادت مكانتها التاريخية والميدانية، وذلك من خلال مجموعة من الخطوات تمثلت في:

- **تبني استراتيجية تطوير كاملة،** شملت تطوير كل ما هو متعلقٌ بالقوات المسلحة، وليس فقط التركيز على شراء المعدات والسلاح، وقد شملت هذه الاستراتيجية شراء حاملات المروحيات - الميسترال- والفرقاطات ولنشات الصواريخ وإدخالها للخدمة بالقوات البحرية، واستلام دفعات من الغواصات الألمانية، وكذلك أسراب من المقاتلات والمروحيات المقاتلة والهجومية الروسية والفرنسية كالرافال للخدمة بالقوات الجوية. كما اتجهت الدولة المصرية إلى توطين العديد من الصناعات الدفاعية والشروع في إنتاج عربات مدرعة وقطع بحرية تتناسب وخبرات الجيش المصري وتاريخه، وتم افتتاح عدة قواعد بحرية وجوية أتاحت لها الفرصة؛ لتفرض سيطرتها على مسارح العمليات العسكرية على كافة الاتجاهات الاستراتيجية. وكذلك تطوير مشروعات الطرق والسكك الحديدية، وافتتاح العديد من مشروعات تطوير المرافئ البحرية والجوية والبرية.

- **زيادة معدلات صفقات السلاح المصرية،** فوفقًا لتقرير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام الصادر في مارس 2022، صنفت مصر كثالث أكبر مستورد للأسلحة في العالم خلال 2017-2021؛ حيث شكلت وارداتها للأسلحة 5.7% من إجمالي الحصة العالمية، إضافة إلى زيادة بحجم 73% عن مستوياتها ما بين 2012-2016.

- **حرص على تنويع مصادر السلاح المصري،** فلقد تفوق الجيش المصري؛ من حيث تنوع مصادر التسليح، والتي تتنوع بين السلاح الأمريكي والروسي والفرنسي والصيني، وهو ما يمنحه حرية حركة في عدم الاعتماد على مصدر واحد في السلاح.
- **التدريبات العسكرية المصرية؛** حيث حرصت القيادة المصرية على تمتع القوات المسلحة بأعلى درجات التدريب، واختبار هذا التدريب من خلال المناورات والتدريبات العسكرية المشتركة التي تنفذها القوات المسلحة المصرية مع جيوش دول أخرى.
- **التوسع في إقامة القواعد العسكرية؛** حيث سعت الدولة المصرية إلى إقامة القواعد العسكرية، والتي ضمنت لمصر مدى عملياتيًا أوسع للجيش، فيعد بناء القواعد العسكرية أحد أهم الوسائل المتبعة عالميا؛ من أجل حماية السلام من مركز القوة والقدرة على تنفيذ أية مهام توكل إلى أفرع القوات المتعددة بالقواعد العسكرية؛ للتعامل بحسم وسرعة مع الأهداف، أو أي مصدر تهديد محتمل.

وفي هذا الإطار، أعلنت مصر افتتاح ثلاث قواعد بحرية جديدة، في ثلاثة مواقع استراتيجية على البحرين الأحمر والمتوسط. القاعدة الأولى هي قاعدة «برنيس» المصرية، وتقع على ساحل البحر الأحمر بالقرب من الحدود الدولية الجنوبية، شرق مدينة أسوان، وتضم قاعدة بحرية وقاعدة جوية ومستشفًى عسكريًا وعددًا من الوحدات القتالية والإدارية وميادين للرماية والتدريب لجميع الأسلحة. ومن أهم المميزات الأبرز لقاعدة «برنيس» العسكرية، أنها تضم رصيفًا تجاريًا ومحطة استقبال ركاب وأرصفة متعددة الأغراض، وأرصفة لتخزين البضائع العامة، وأرصفة وساحات تخزين الحاويات، بالإضافة إلى مطار «برنيس» الدولي ومحطة لتحلية مياه البحر.

أما القاعدة الثانية، فهي قاعدة «شرق بورسعيد» البحرية، والتي تطل على المدخل الشمالي لقناة السويس على البحر المتوسط، وستوفر الحماية والتأمين اللازمين للمنطقة الاقتصادية.

والقاعدة الثالثة، تسمى «جرجوب»، وهي تقع بمنطقة النجيلة في غرب مدينة مطروح الساحلية غربي مصر، وتتضمن المنطقة ميناء جرجوب التجاري، والمنطقة الصناعية واللوجستية، والمدينة الترفيهية العالمية، والمركز الاقتصادي والسياحي.

ثالثًا: تعزيز المواطنة:

تمثلت أهم أهداف الدولة في تعزيز المواطنة، من خلال توجيه الاهتمام إلى جميع الفئات على حد سواء دون تمييز، وتوفير حياة كريمة لجميع المواطنين، ليتحقق السلام المجتمعي والعدالة الاجتماعية، والتي تعد مقومًا أصيلًا من مقومات الأمن القومي وحائط صد وخط دفاع لمواجهة الكثير من التحديات والمحاولات لإثارة الفتن داخل المجتمع المصري، ونقطة الانطلاق نحو الجمهورية الجديدة. وقد بذلت الدولة العديد من الجهود في سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية، وأولت الاهتمام بجميع الفئات على حد سواء، خاصةً الفئات التي همشت فيما مضى، وذلك كالآتي:

أ. الشباب:

الجمهورية الجديدة هي جمهوريةٌ شابةٌ، تعتمد على الشباب بشكل أساسي، وأهم ملامح سياستها تمكين الشباب، فلقد ظلت فئة الشباب داخل المجتمع المصري، لفترات طويلة مهمشة ومعزولة عن الواقع السياسي، لا يسمح لهم بالتعبير عن أفكارهم والتفاعل بشكل بناء مع المجتمع، وهو ما مثل إشكاليةً كبيرةً باعتبار أن مصر تصنف بأنها دولة شباب؛ حيث يبلغ عدد الشباب فيها من عمر (18 : 29) حوالي 21.3 مليون نسمة بإجمالي نسبة 21% من إجمالي السكان (51.5% ذكور و48.5% إناث)، وفقًا لتعداد السكان الصادر من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2021.

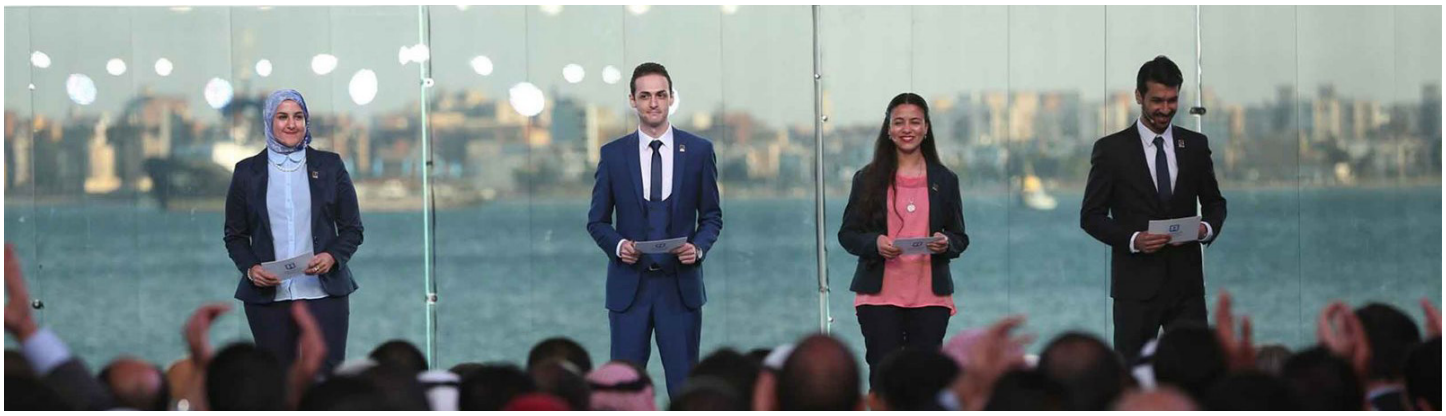

ولكن مع تولي الرئيس «عبد الفتاح السيسي» مقاليد الحكم، جاء ملف الشباب على رأس أولويات الدولة؛ حيث أكد الرئيس «السيسي» - عدة مرات- أن الاهتمام بالشباب يعد ركيزةً أساسية في خطة الدولة، واستراتيجيتها لبناء الإنسان؛ لأنه سيتم تسليم الدولة للشباب، ولكن عليه أن يكون قادرًا على تحمل المسؤولية، وأن يعي جيدًا أن هناك جسرًا بين الواقع والمأمول، فهم وسيلة التنمية وغايتها، والشريحة الأكثر أهمية في أي مجتمع، فهم اليوم نصف الحاضر الذين يسهمون بدور فاعل في تشكيل ملامحه، وغدًا المستقبل كله وعماده، وعندما يكون الشباب معدًا بشكل سليم، وواعيًا ومسلحًا بالعلم والمعرفة، فإنه سيصبح قادرًا على ارتياد المستقبل وتحدياته ومتطلباته التنموية بآفاق واسعة.

وقد تم وضع استراتيجية مكتملة الأركان لتنفيذ الرؤية الخاصة بوضع الشباب في مصر، وهي الاستراتيجية القائمة على التأهيل والتدريب ونقل الخبرات، وتمثلت آليات استراتيجية تمكين الشباب في الآتي:

1 البرنامج الرئاسي لتأهيل الشباب للقيادة:

أطلق الرئيس «عبد الفتاح السيسي»، 13 سبتمبر 2015، «البرنامج الرئاسي لتأهيل الشباب للقيادة»؛ بهدف إنشاء قاعدة قوية وغنية من الكفاءات الشبابية؛ كي تكون مؤهلةً للعمل السياسي، والإداري، والمجتمعي بالدولة ودشن البرنامج موقعًا رسميًا وصفحةً على موقع التواصل الاجتماعي تحت شعار: «بقوة شبابها تحيا مصر». ويقوم البرنامج على إطلاع الشباب على أحدث نظريات الإدارة والتخطيط العلمي والعملي، وزيادة قدرتها على تطبيق الأساليب الحديثة لمواجهة المشكلات التي تحيط بالدولة المصرية. وهو كيانٌ مستقلٌ تابعٌ لرئاسة الجمهورية، ويدار من خلال إدارة متخصصة محترفة ويتعاون في تنفيذه عددٌ من مؤسسات الدولة وهيئاتها والمجتمع المدني. ويحصل المتخرجون من البرنامج على شهادة أكاديمية احترافية بعد اجتيازهم المراحل المختلفة للبرنامج، والتي تتضمن ثلاثة محاور رئيسة (علوم سياسية واستراتيجية/ علوم إدارية وفن القيادة/ علوم اجتماعية وإنسانية)، ويتخلل ذلك أنشطة رياضية، وثقافية، وفنية.

ويطبق البرنامج نموذجًا تعليميًا مرتكزًا على مفهوم اكتساب الخبرات؛ حيث يتلقى الدارسون المادة العلمية في صورة محاضرات نظرية، يليها تطبيق عملي مباشر على أرض الواقع، من خلال تطبيق المحاكاة للنماذج المختلفة. كما يلتقى الدارسون خلال فترة البرنامج عددًا من رموز الفكر والثقافة، لإثراء القاعدة المعرفية لديهم. وتتضمن رؤية البرنامج، إنشاء وتحديث قاعدة قوية وغنية من الكفاءات الشابة القادرة على تولي مسؤولية العمل السياسي والإداري في مختلف المجالات والقطاعات الحكومية في زمن قياسي؛ حيث تكون مطلعةً على أحدث نظريات الإدارة والتخطيط العملي والعلمي، وتم اختبار قدرتها على تطبيق الأساليب والطرق الحديثة، بكفاءة عالية، وإنتاجية متميزة، وبالتكلفة والتوقيت المثاليين. هذه القاعدة تمثل النواة الطبيعية لمجتمع عامل منتج، ومتفهم للطبيعة المعقدة للتحديات التي تواجه الوطن، ولديه القدر الكافي من المعرفة السياسية والبناء الأخلاقي، لمواجهة موجات حروب الإرهاب، والإفساد، وتدمير المجتمع.

كما تكمن مهمة البرنامج في توسيع قاعدة المشاركة الشبابية في إدارة الدولة، وتهيئة آلاف الشباب لتولي مناصب قيادية، وخلق نموذج للتعليم والتدريب العملي المحترف، يسهل تكراره على نطاق أوسع، وتدعيم الهيئات الحكومية والوزارات بكفاءات حقيقية قادرة على تحسين مستوى الأداء، والإنتاجية، وحل المشكلات المزمنة، ورفع مستويات الوعي السياسي والثقافي، من خلال إعطاء صورة شاملة عن النظم السياسية، والحكومية ونظم إدارة المؤسسات، وتوفير مساحة التواصل المباشر بين الدولة بمؤسساتها ومئات الآلاف من الشباب، بشكل مباشر وبدون وسطاء.

2 الأكاديمية الوطنية لتدريب الشباب وتأهيلهم:

أصدر الرئيس القرار الجمهوري رقم 434 لسنة 2017، بإنشاء الأكاديمية الوطنية لتدريب الشباب وتأهيلهم، والتي تهدف إلى تحقيق متطلبات التنمية البشرية للكوادر الشبابية بكافة قطاعات الدولة والارتقاء بقدراتهم ومهاراتهم. وجاء إنشاء هذه الأكاديمية كأحد توجيهات المؤتمر الوطني الأول للشباب بشرم الشيخ، في نوفمبر 2016، والتي أقرها الرئيس «السيسي». وتعد الأكاديمية الوطنية هي المشروع القومي لبناء الإنسان.

وتهدف الأكاديمية إلى نشر الوعي الثقافي والاجتماعي والديني والسياسي بين قطاعات الشباب، والمساهمة في إعداد الأنظمة والسياسات الحكومية لتصبح أكثر ملائمةً مع احتياجات الشباب، وإعداد كوادر سياسية وإدارية قادرة على معاونة الدولة في مهامها، وتنمية قدرات ومهارات الشباب لتكون شريكًا أساسيًا وفعالًا في الحكم المحلي، وبناء شراكات مجتمعية تنموية فاعلة مع كافة القطاعات (العام – الخاص – الأهلي).

كما تهدف إلى توعية الشباب بالأخطار والتحديات التي تواجهها الدولة، وتنمية مهارات الشباب وتأهيلهم لتلبية احتياجات سوق العمل، والتوعية بالدور المجتمعي في مواجهة كافة أنواع الأخطار التي تواجهها الدولة، وتشجيع الفن والإبداع والارتقاء بالفكر والذوق العام، والعمل على الحد من التسرب من التعليم والمشاركة في تعليم المتسربين، ومواجهة ظاهرة أطفال الشوارع وتعليمهم وتأهيلهم لعمل جاد يفيد المجتمع، والاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة.

وتقدم الأكاديمية الوطنية لتدريب الشباب وتأهيلهم عددًا من البرامج منها: البرامج الرئاسية وبعض البرامج التعاقدية والتكليفات لتدريب موظفي الدولة والجهات الحكومية وبرامج بنظام المسابقة بشروط محددة؛ حيث قدمت الأكاديمية نحو 117 برنامجًا لنحو 9362 متدربًا في 4311 يومًا، فيما يبلغ عدد المتدربين المستهدف 18303 متدرب، وهي البرامج التي تستهدف تنمية المهارات الشخصية والتواصل مع الآخرين، والتعامل الصحيح وفقًا للقوانين والدساتير على حسب كل وظيفة ومعرفة المحاذير القانونية، بالإضافة إلى إلمامه بالشؤون القانونية، بما يهدف إلى التعامل مع المواطنين ومشروعات الدولة بارتياحية، كما تركز برامج التدريب على تطبيق التكنولوجيات المختلفة.

ومن بين الجهات التي حصلت على برامج الأكاديمية من العاملين بالدولة من هيئة الرقابة الإدارية، ومجلس الدولة، والنيابة الإدارية، ووزارة العدل وقطاع الأعمال منها مصر للطيران ومترو الأنفاق، بالإضافة إلى العاملين بالجهاز الإداري للدولة، مثل الدعاة والمتحدثين الرسميين، ونواب المحافظين، وممثلي المكاتب الخارجية. وتشتمل البرامج الرئاسية على خمسة برامج تتمثل في الآتي:

- البرنامج الرئاسي لتأهيل الشباب للقيادة، ومدته عام، ويقبل من سن 20 إلى 30 عامًا من ذوي الكفاءات الواعدة في مصر؛ حيث بلغ عدد 3 دفعات، وتم تدريب نحو 1525 شابًا من إجمالي مستهدف 1500 شاب متدرب.
- البرنامج الرئاسي لتأهيل التنفيذيين للقيادة، ومدته عام، ويقبل من سن 30 إلى 40 عامًا، وتقدم للدفعة الثانية 11 ألف متدرب، بينما وصل في الدفعة الثالثة 8 آلاف متقدم.
- البرنامج الرئاسي لتأهيل الشباب الإفريقي للقيادة، ومدة الدراسة فيه 5 أسابيع، ويقبل من سن 18 إلى 30 عامًا، وتم تخريج 279 من إجمالي مستهدف 1000 متدرب في 3 دورات، كما تقدم الأكاديمية برنامج تأهيل القيادات التنفيذية الإفريقية، والذي يستهدف القيادات التنفيذية العليا من مختلف دول القارة، وتم تخريج نحو 107 متدرب، من إجمالي مستهدف 250 متدربًا في 4 دورات بإجمالي 40 يومًا تدريبيًا.
- البرنامج الرئاسي لتأهيل الباحثين للقيادة، ومدة الدراسة فيه 92 يومًا تدريبيًا، ولا يزيد سن المتقدم عن 30 عامًا.
- البرنامج الرئاسي لتأهيل الصغار للقيادة، ومدة دراسته 5 أسابيع من سن 15 إلى 21 عامًا، والذي من المقرر أن يتم إطلاقه قريبًا.

- وبجانب هذه البرامج أطلقت الأكاديمية مجموعة من المبادرات القومية لرفع كفاءة المتدربين لتأدية الوظائف بطريقة أكثر احترافية، مما يسهم في تعزيز ثقة المواطن بالدولة، ومن أهمها:

- المسؤول الحكومي المحترف من شاغلي الشباك الأمامي من موظفي الدولة الذين لهم تعامل يومي مع المواطنين؛ حيث تم تدريب نحو 6450 موظفًا من 13 محافظةً منها القاهرة والجيزة والشرقية والإسكندرية وكفر الشيخ والإسماعلية ومحافظات الصعيد.

- ديوان كفء وتستهدف العاملين بدواوين عام المحافظات وبلغ إجمالي المتدربين 106 في 5 محافظات بكفر الشيخ والغربية والإسكندرية والوادي الجديد وأسوان.

3 مؤتمرات الشباب المصري:

استطاع الرئيس «عبد الفتاح السيسي» أن يقيم جسرًا للتواصل بشكل مستمر مع الشباب، لمعرفة مقترحاتهم حول تطوير الدولة المصرية، وذلك من خلال منتديات الشباب والمؤتمرات (التي تعد منصةً حوارية بين الشباب وممثلي الحكومة المصرية ومؤسساتها المختلفة حول قضايا الشباب من كل دول العالم بشكل عام والشباب المصري بشكل خاص)، وتعد هذه المؤتمرات فرصةً لكشف الحقائق وتوضيح حجم التحديات، وتسهم في إعداد قيادات شبابية تتحمل المسؤولية، كما تعد فرصةً إيجابيةً للتواصل بين الشباب والقيادة السياسية، وذلك من خلال الاستماع لوجهة نظرهم وأفكارهم ومقترحاتهم والتحاور معهم حول القضايا التي تخص المجتمع المصري، وتمثلت أبرز المؤتمرات فيما يلي:

- المؤتمر الوطني الأول للشباب (شرم الشيخ عام 2016): والذي عقد بمدينة شرم الشيخ في أكتوبر عام 2016، بمشاركة أكثر من 3000 شاب وفتاة من مختلف محافظات الجمهورية.

- المؤتمر الوطني الثاني للشباب (أسوان 2017): عقد المؤتمر الدوري الثاني للشباب، بمدينة أسوان في يناير 2017، وشارك به أكثر من 1300 شاب وفتاة من محافظات الصعيد.

- المؤتمر الوطني الثالث للشباب (الإسماعيلية إبريل 2017): عقد المؤتمر الدوري الثالث للشباب، بمدينة الإسماعيلية في إبريل 2017، وشارك به نحو 1200 شاب وفتاة من محافظات إقليم قناة السويس، وقد حرص الرئيس «السيسي» على مد جسور التواصل بين كافة أطياف المجتمع المصري والقيادة السياسية، وتم إطلاق مبادرة (اسأل الرئيس)؛ حيث تمكن رجل الشارع العادي من أن يطرح أسئلته على الرئيس مباشرةً، وقام الرئيس بالرد على عدد من هذه الأسئلة على الهواء مباشرةً.

- المؤتمر الوطني الرابع للشباب (الإسكندرية يوليو ٢٠١٧): عقد المؤتمر الدوري الرابع للشباب بمحافظة الإسكندرية، يومي 24 و25 يوليو ٢٠١٧، وشارك به نحو 1300 شاب وفتاة من مختلف المحافظات.

- المؤتمر الوطني الخامس للشباب (القاهرة مايو ٢٠١٨): عقد المؤتمر الدوري الخامس للشباب، بمدينة القاهرة في مايو ٢٠١٨، بمشاركة نحو 1000 شاب وفتاة من مختلف محافظات الجمهورية.

- المؤتمر الوطني السادس للشباب (جامعة القاهرة يوليو 2018): عقد المؤتمر الوطني السادس للشباب من جامعة القاهرة، في يوليو 2018، بمشاركة 3000 شاب وفتاة من مختلف محافظات الجمهورية تحت رعاية الرئيس «عبد الفتاح السيسي»، وافتتحه الرئيس مؤكدًا في كلمته أن الحوار والتواصل هما الطريق لبناء مجتمع قوي.

- المؤتمر الوطني السابع للشباب (العاصمة الإدارية الجديدة يوليو 2019): عقد المؤتمر الوطني السابع للشباب، يومي 30 و31 يوليو 2019، بحضور ١٥٠٠ مدعو يمثلون كل فئات الشباب المصري، وألقى الرئيس «عبد الفتاح السيسي»، كلمةً عرض فيها مجموعة التوصيات والقرارات التي اتخذها المؤتمر وكلف الرئيس بها الحكومة للبدء في تنفيذها على الفور.

- المؤتمر الوطني الثامن للشباب (مركز المنارة بالقاهرة الجديدة سبتمبر 2019): انعقدت النسخة الثامنة للمؤتمر الوطني للشباب يوم 14 سبتمبر 2019، في مركز المنارة للمؤتمرات تحت رعاية الرئيس «عبد الفتاح السيسي»، في القاهرة الجديدة بحضور 1600 مشارك غالبيتهم من الشباب؛ حيث حضر شباب البرنامج الرئاسي وشباب الجامعات مع شباب السياسيين وشباب المهندسين العاملين في المشروعات القومية، وشباب الأطباء وأيضًا شباب رجال الأعمال.

4 ملتقى الشباب العربي والإفريقي:

لم يكتف الرئيس «السيسي» بعقد منتديات دورية للشباب المصري فقط، بل عقد مثلها للشباب الإفريقي؛ نظرًا لأن الشباب في المنطقة العربية وإفريقيا يجمعهم تاريخ مشترك وحاضر ومستقبل واحد، وهو ما يجعل التعاون بينهم ضروريًا لتنمية بلادهم. فإن الشباب العربي والإفريقي قادرٌ على صياغة رؤية واعدة للتكامل بين القارة الإفريقية والعالم العربي. وانطلق «ملتقى الشباب العربي والإفريقي»؛ ليكون منصة حوار للشباب من كلتا المنطقتين يتبادلون فيها خبراتهم ورؤاهم نحو مستقبل أوطانهم. فقد أتيحت الفرصة للمشاركين به في نسخته الأولى؛ لمناقشة مختلف الموضوعات التي تهم الشباب العربي والإفريقي؛ بهدف تعزيز التعاون بين الدول العربية والإفريقية. كما ساهمت فعاليات الملتقى بمختلف أنواعها من جلسات نقاشية وورش عمل وموائد مستديرة في مد المزيد من جسور التواصل بين القادة الشباب الواعدين وبين صناع القرار والسياسيين والخبراء في المجالات المختلفة لصياغة رؤية شبابية تسعى نحو مستقبل أفضل بالمنطقتين العربية والإفريقية.

5 منتدى شباب العالم:

لقد أطلق الرئيس «السيسي» منتدى شباب العالم الذي يعد منصةً فعالةً أسستها مجموعةٌ من الشباب الواعد؛ ليرسل رسالة سلام وازدهار ووئام، ويقدمها إلى العالم أجمع. حيث يشارك شبابٌ من جميع أنحاء العالم في محفل دولي ثري وشاب؛ للتعبير عن آرائهم والخروج بتوصيات ومبادرات، في حضور نخبة من زعماء وقادة العالم والشخصيات المؤثرة. فمنتدى شباب العالم هو فرصةٌ للتواصل مع كبار صانعي القرار والمفكرين حول العالم، كما أنه فرصةٌ لتتعرف على مجموعة متنوعة من الشباب الواعد من مختلف الجنسيات حول العالم، شباب لديه الحلم والإرادة والتصميم على إحداث تغيير حقيقي في عالم اليوم وعالم الغد. وقد عقد:

- منتدى شباب العالم بنسخته الأولى في نوفمبر 2017، بمدينة شرم الشيخ، تحت رعاية وبحضور الرئيس «السيسي».
- منتدى شباب العالم بنسخته الثانية في نوفمبر 2018، بمدينة شرم الشيخ، تحت رعاية وبحضور الرئيس «السيسي»، وبمشاركة أكثر من 5000 شاب وفتاة من مختلف الجنسيات والمجالات للمشاركة والتفاعل؛ حيث واصل التأكيد على دوره كمنبر للشباب للتعبير عن آرائهم حول التحديات التي تواجه عالمنا من منظور الشباب. ومن المنتدى تم إطلاق البرنامج الرئاسي لتأهيل الشباب الإفريقي للقيادة تزامنًا مع رئاسة مصر للاتحاد الإفريقي.

- منتدى شباب العالم بنسخته الثالثة في ديسمبر 2019، بمدينة شرم الشيخ، تحت رعاية وبحضور الرئيس «السيسي»، وبمشاركة أكثر من 7000 شاب وفتاة من مختلف دول العالم بين مسؤولين دوليين وصناع قرار وخبراء؛ حيث تبادلوا النقاشات والحوارات حول القضايا والموضوعات الراهنة؛ بغية التوصل إلى رؤًى مشتركة يمكن من خلالها تجاوز التحديات، وبلورة حلول مبتكرة لما يواجهه العالم من أزمات، تتحقق من خلالها توفير فرص أفضل للتعايش المشترك، ونشر قيم التسامح، ووقف التمييز على أساس الدين أو اللون أو الجنس، الذي دعا إليه الرئيس «عبد الفتاح السيسي». كما طرحت رؤًى مستقبليةً تهدف إلى إيجاد عالم أفضل تقل فيه حدة الصراعات، وتزيد فيه معدلات التنمية، ونشر السلم والأمن، وإحداث تقارب بين الشباب باعتبارهم قادة المستقبل.
- منتدى شباب العالم بنسخته الرابعة في يناير 2022، تحت شعار «العودة معًا»، بمدينة شرم الشيخ، تحت رعاية وبحضور الرئيس «السيسي»، وبمشاركة شباب من 196 دولةً من جميع أنحاء العالم، وتناول منتدى شباب العالم ثلاثة محاور رئيسة: (السلام - التنمية - الإبداع)، ومن خلالها تمت مناقشة العديد من الموضوعات المختلفة التي تهم الشباب، مما يخلق منصة للتعبير عن وجهات النظر وتقديم الأفكار وتبادل الخبرات من خلال الجلسات وورش العمل .وناقشت هذه النسخة من المنتدى: الرعاية الصحية «العالم ما بعد الجائحة»، وقضية الطاقة، وريادة الأعمال، والفرص المتاحة للشباب في سوق العمل عالميًا بعد الجائحة، وقضية التغيرات المناخية والبيئية، والمبادرات التنموية ومنها مبادرة «حياة كريمة»، وتمكين المرأة، ومكافحة الإرهاب، وتعزيز أهمية احترام حقوق الإنسان.

ونجحت الاستراتيجية المتكاملة التي وضعت لتمكين الشباب في كافة المجالات على أرض الواقع، واستطاع الشباب أن ينجحوا فى تولي مهام المسؤولية بعد أن تم تدريبهم وتأهيلهم بالشكل الكافي، وفيما يلي عرضٌ لأهم ما أفرزته استراتيجية تمكين الشباب من نجاحات في مختلف الأصعدة:

6 إضافة الحماية القانونية والدستورية لاستراتيجية تمكين الشباب:

فلم تتوقف استراتيجية تمكين الشباب عند وضع الأسس الخاصة بالتمكين في كافة المجالات، بل سعى الرئيس «السيسي» إلى تأكيد ضمانة ما منح للشباب، من خلال النصوص الدستورية؛ سواء في دستور 2014، وكذلك في التعديلات الدستورية 2019. حيث:

- نص الباب الثالث من الدستور المصري (الخاص بالحقوق والحريات والواجبات العامة)، في المادة 82 على أن: «تكفل الدولة رعاية الشباب والنشء، وتعمل على اكتشاف مواهبهم، وتنمية قدراتهم الثقافية والعلمية والنفسية والبدنية والإبداعية، وتشجيعهم على العمل الجماعي والتطوعي، وتمكينهم من المشاركة في الحياة العامة».
- نص دستور 2014 في المادة 244 على أن: تعمل الدولة على تمثيل الشباب والمسيحيين والأشخاص ذوي الإعاقة والمصريين المقيمين في الخارج، تمثيلًا ملائمًا في أول مجلس للنواب ينتخب، وهو ما يعد منتهيًا عقب انتهاء الدور التشريعي الحالي 2020». وجاءت التعديلات الدستورية 2019 بتعديل للمادة 244 بأن ألزمت الدولة على تمثيل الشباب بصفة خاصة والمسيحيين والأشخاص ذوي الإعاقة والمصريين المقيمين في الخارج بصفة عامة تمثيلًا ملائمًا في مجلس النواب، دون تحديد فترة زمنية أو مجلس نيابي بعينه، مما يساهم في تمكين الشباب، ويفتح الطريق أمام الشباب والفئات الأخرى للتمسك بحقهم في العمل السياسي.

7 إسناد المناصب القيادية للشباب وتعيينهم نواب وزراء:

ظهرت خطوات عملية في دمج الشباب في المؤسسات التنفيذية، فمنذ الحكومة الأولى في عهد الرئيس «السيسي» التي كانت برئاسة المهندس «إبراهيم محلب»، تم اتخاذ القرار بتعيين عدد من الشباب كمعاوني وزراء. كما صدر قرار رئيس الوزراء – آنذاك- المهندس «إبراهيم محلب»، رقم 1592 لسنة 2014، بتفويض الوزراء في اختيار معاونيهم، وبالفعل بدأت العديد من الوزارات في تطبيق القرار وتعد وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، هي الأولى في تطبيق قرار 1592 لسنة 2014؛ حيث أصدر وزير الإسكان الأسبق «مصطفى مدبولى»، أول قرار بين الوزارات رقم (93) لسنة 2015 بتعيين 4 معاونين له، في كل جهة على حدة، فتم تعيين معاونين للتخطيط العمراني والمجتمعات العمرانية والمرافق، ولم يكتف «مدبولي» بقرار معاونيه فقط، بل أصدر قرارًا وزاريًا بتعيين معاونين هندسيين من الشباب لرؤساء أجهزة المدن الجديدة لمدة عام. ثم توالت العديد من الوزرات في تعيين معاونين للوزراء.

8 تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين:

تعد التنسيقية تجسيدًا حقيقيًا لاهتمام الدولة بالشباب وتمكينهم سياسيا، وإتاحة الفرصة لهم للحوار والمشاركة والتعبير عن رؤيتهم؛ حيث تأسست تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين كتجربة فريدة من نوعها والأولى في تاريخ مصر؛ لتصبح منصة حوار شبابي تجمع المختلفين بل والمتناقضين في الأفكار، ليجتمعوا على هدف واحد وهو إعلاء قيمة الوطن ومصلحته فوق الجميع، وليتفقوا على الرغبة الشديدة في أن تصبح مصر وطنًا آمنًا متقدمًا متطورًا يستطيع أن يواجه التحديات الداخلية والخارجية.

وأعلن رسميًا عن تأسيس تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين في إبريل ٢٠١٨، عقب دعوة الرئيس «عبد الفتاح السيسي» لتنمية الحياة السياسية، لتكون منصة حوارية بين الشباب من مختلف التيارات السياسية، ووفقًا للبيان الرسمي الأول للتنسيقية، فإن هدفها الأساسي هو الاصطفاف خلف الوطن والعمل على تنمية وتطوير الحياة السياسية والحزبية في مصر، من خلال تأسيس مكان واحد يجمع المختلفين بدون إحداث أية فروقات بينهم، من خلال تأسيس تنسيقية للشباب من الأحزاب وغير الحزبيين، مشكلةً نسيجًا يمثل في جوهره ومظهره مكونات المجتمع المصري.

ولا تقتصر العضوية داخل التنسيقية على الشباب المنتمين للأحزاب فقط، وإنما تضم كذلك السياسيين غير المنتمين إلى أحزاب سياسية، وقد استطاعت التنسيقية خلال فترة قصيرة القيام بالعديد من الأنشطة التي لم تقتصر فقط على المجال السياسي، إنما امتدت لتقوم بدور مجتمعي كبير، ومنها:

- المشاركة في جميع الفعاليات المتعلقة بالشباب؛ حيث شاركت تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين، منذ تأسيسها، في جميع المؤتمرات الوطنية للشباب ومنتديات شباب العالم وملتقى الشباب العربي الإفريقي ونموذج محاكاة الدولة المصرية على مستوى مختلف الجلسات وورش العمل، وتم تقديم العديد من المقترحات والمبادرات وأوراق العمل والمشاركة في مشروعات القوانين المختلفة بالعديد من المجالات.
- إطلاق العديد من المبادرات الموجهة للمواطن، ومنها مبادرة «البالطو الأبيض»؛ لدعم الأطباء والممرضين في محاربة فيروس كورونا، والتي كان هدفها عبارة عن إجراء استباقي بتوفير متطوعين من طلاب السنة النهائية بالكليات الطبية وتأهيلهم لتكون لديهم جاهزية لمعاونة الهيئات المختصة في مختلف أنحاء الجمهورية إذا استدعت الضرورة ذلك في المراحل القادمة، ومبادرة «أبطالنا رموز العملة الوطنية»، والتي تسعى من خلالها إلى طباعة رموز الفرق الطبية على العملة المحلية المعدنية (الجنيه المصري المعدني)؛ لتكون رسالة شكر وتقدير خالدةً على العملة الوطنية، ولتكون بمثابة رسالة للأجيال الناشئة بأهمية العلم وتقديره وإجلاله، ومبادرة «تحدي الخير»؛ لمساعدة الأسر المستحقة بتوفير الاحتياجات الأساسية لها. ومبادرة «الوعي أمان» بالتعاون مع وزارة الصحة، والتي أطلقتها التنسيقية لدعم المنظومة الطبية باحتياجاتها الأساسية، وزيادة إمكاناتها في تعاملها مع أزمة كورونا، وتقديم الدعم للأهالي في المحافظات ومعاونة الوزارة في التواصل مع المواطنين وحالات العزل المنزلي، وحملة بعنوان: «على رأسنا»؛ لتكريم أبناء الشهداء، بالتزامن مع أعياد الطفولة.

- تنظيم عدد من الصالونات السياسية، فقد نظمت التنسيقية مجموعةً من الصالونات السياسية؛ ليصبح بعد ذلك الصالون السياسي أحد الفعاليات الرئيسة التي تقدمها الأحزاب السياسية لمناقشة قضايا الوطن.

- المشاركة في الحوار المجتمعي، وذلك من خلال المشاركة في الحوار المجتمعي لمناقشة التعديلات الدستورية في مجلس النواب، والمشاركة في الحوار المجتمعي لقانون الجمعيات الأهلية، والعديد من اللقاءات رفيعة المستوى في السفارات والجامعات، وكذلك العمل على مشروعات القوانين «قانون مباشرة الحقوق السياسية، وقانون الأحزاب، وقانون الهيئات الشبابية، وقانون الإدارة المحلية، وقانون نواب المحافظين»، بالإضافة للحوار المجتمعي حول قوانين الانتخابات.

- كسر الحاجز ما بين الشباب وممارسة السياسة، فقد استطاعت التنسيقية أن تكسر حاجز الانقطاع الذي دام طويلًا بين شباب الجامعات والممارسة السياسية؛ حيث تمت زيارة عدد من الجامعات على رأسهم جامعة القاهرة وحلوان وعين شمس، وعقدت ندوات أثناء التعديلات الدستورية، وكانت هناك استجابةٌ كبيرةٌ من الشباب، خاصة أن من يحدثهم شبابٌ مثلهم، وهذا جعل شباب كثيرة من الجامعات يريدون الالتحاق بالتنسيقية وأن يكونوا جزءًا منها؛ حيث إنها من القنوات الشرعية لممارسة السياسة؛ لأن أساسها أحزاب سياسية، كما تم مشاركة التنسيقية مع جامعة عين شمس في نموذج محاكاة كان يتم تقديمه عن جامعة الدول العربية والأمم المتحدة.

9 تولي الشباب مناصب قيادية محلية:

وقد تحقق ذلك من خلال تعيين عدد كبير من الشباب كنواب للمحافظين في حركة التعيينات عام 2019، ليصبح تطبيقًا عمليًا لقناعة القيادة السياسية بكفاءة وقدرة جيل الشباب على تولي المناصب القيادية وبناء الدولة المصرية، فقد تضمنت حركة المحافظين 2019، تمثيلًا فعليًا للشباب، وهذا ما يؤكد - بما لا يدع مجالًا للشك- أن التمكين أصبح حقيقةً وليس شعارًا. حيث ضمت الحركة 39 قيادةً جديدةً ما بين محافظ ونائب للمحافظ، من بينهم 60% من الشباب؛ حيث ضمت اختيار 16 محافظًا، و23 نائبًا، وجاء عدد الشباب 25 قيادةً، منها اثنان من المحافظين، و23 نائبًا للمحافظين جميعهم من فئة الشباب.

وحازت المرأة الشابة على أعلى نسبة تمثيل في منصب نائب المحافظ، بواقع 30% من إجمالي الحركة الجديدة، من خلال تعيين 7 نائبات للمحافظين الجدد، يمثلون كفاءات وخبرات علمية وأكاديمية كبيرة. واستكمالًا لتمكين كل كيانات الدولة المصرية وأطيافها، تم اختيار 5 من شباب تنسيقية الأحزاب والسياسيين، بواقع 20% من عدد النواب، وبهذه الخطوة تستكمل الدولة خطوات بدأتها منذ 5 سنوات في مسيرة تنمية بدأت وانطلقت إلى مستقبل أفضل.

10 تعيين معاوني رئيس مجلس الوزراء:

وافق مجلس الوزراء المصري برئاسة الدكتور «مصطفى مدبولي»، خلال اجتماعه الذي عقد في 12 فبراير 2020، على مشروع قرار بشأن نظام مساعدي ومعاوني رئيس مجلس الوزراء والوزراء، كبديل عن النظام المقرر بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 612 لسنة 2017، والمعدل بالقرار رقم 1273 لسنة 2019.

ونص مشروع القرار على أن يتم اختيار مساعدين ومعاونين لرئيس الوزراء والوزراء، بما لا يجاوز عدد عشرة، وذلك عن طريق التعاقد، أو الندب الكلي، أو الإعارة، لمدة سنة قابلة للتجديد، كما نص على أن يكون شغل هذه الوظائف بموجب قرار يصدر من السلطة المختصة يحدد فيه مسمى ومهام كل وظيفة، وذلك بعد أخذ رأي الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، وحدد مشروع القرار الشروط الواجب توافرها لشغل تلك الوظائف.

وبموجب مشروع القرار ينشأ بالجهاز المركزي للتنظيم والإدارة قاعدة بيانات بشأن شاغلي وظائف المساعدين والمعاونين، على أن تتولى السلطة المختصة تقويم أداء المساعدين والمعاونين، وفقًا لتقديرات محددة؛ استنادًا إلى معايير موضوعية.

11 تمثيل الشباب في مجلسي النواب والشيوخ:

حظي الشباب بتمثيل تاريخي في مجلسي النواب والشيوخ؛ حيث تجاوز اقتراب تمثيل الفئة العمرية دون سن الأربعين على ما يقرب من ربع عدد أعضاء المجلسين. ويعد تمثيل الشباب في غرفتي البرلمان ترجمةً حقيقيةً لتأهيل الشباب ليصبح قادرًا على تولي المناصب السياسية ونجاحًا لاستراتيجية تمكين الشباب. فهناك قفزة ضخمة في تمثيل المرأة والشباب، بما يقارب 50% من تركيبة المجلس الجديد، مقابل 20% في 2015، وغياب شبه كامل عن كل المجالس السابقة. كما برز في هذا المجلس لأول مرة كيان تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين، والتي قدمت أداء برلمانيًا رفيعًا رغم قصر عمرها السياسي، ويمثل التنسيقية 48 نائبًا ممثلين بـ32 بمجلس النواب و16 بمجلس الشيوخ.

12 تأسيس اتحاد شباب الجمهورية الجديدة:

وهو كيان وطني قادر على إحداث تغيير وتطوير في الحياة المجتمعية، وكذلك استثمار طاقات ورؤى وأفكار الشباب. وأعلن عن تدشينه في 15 يوليو 2021، وذلك خلال فعاليات المؤتمر الأول للمشروع القومي «حياة كريمة» لتنمية قرى الريف المصري؛ ليكون أحد أذرع الدولة القوية لتمكين الشباب المصري سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا. والاتحاد هو تجمعٌ شبابي مصري يضم مختلف الفئات الشبابية تحت مظلة واحدة، يهدف إلى توحيد مجهودات العمل المجتمعي والتنموي في إطار رؤية مصر 2030، وسياسات الدولة المصرية لبناء الجمهورية الجديدة. حيث:

- يضم اتحاد شباب الجمهورية الجديدة عددًا من الكيانات الشبابية، والمبادرات والحركات المعنية بالعمل العام، والتنمية المجتمعية والسياسية، والتجمعات الشبابية; يأتي في مقدمتها: «مجموعة من خريجي الأكاديمية الوطنية للتدريب، ومتطوعي حياة كريمة، وكوادر البرنامج الرئاسي لتأهيل الشباب للقيادة، ومنتدى شباب العالم، والمؤتمر الوطني للشباب».
- يهدف الاتحاد إلى تأسيس كيان وطني يكون قادرًا على إحداث تغيير وتطوير في الحياة المجتمعية، كذلك استثمار طاقات ورؤى وأفكار الشباب، بما يساهم في نهضة المجتمع المصري، لإعداد جيل جديد من شباب مصر متدرب على التحديات والصعوبات ومسلحًا بالخبرات العلمية.
- يهدف الاتحاد لتخطيط وتنفيذ وتنسيق أنشطة مجتمعية وطنية لتنمية قدرات الشباب على مستوى المحافظات والاستفادة المثلى من القدرات الإبداعية، وزيادة الوعي الشبابي بالقضايا الوطنية ودعم سياسة الحوار المجتمعي البناء ودعم مفهوم العمل السياسي المعني بالقضايا الوطنية، ودعم وتنفيذ الخطط التنموية المجتمعية وإرساء قواعد العمل التطوعي، من خلال إتاحة الفرص للكوادر الشبابية للمشاركة الفعالة.
- توحيد كافة المجهودات الشبابية على مستوى الجمهورية تحت مظلة واحدة؛ لتعزيز الوعي بالعمل الوطني والمجتمعي. وإعداد كوادر شبابية وطنية وصقلها بالخبرات العملية المجتمعية والسياسية.

ب. المرأة:

عانت المرأة المصرية، طوال السنوات الماضية، من التهميش الناتج عن حالة التبعية والإحباط وانعدام القدرة على المشاركة الفعالة، بما يمثل انتهاكًا لأبسط قواعد الديمقراطية وحقوق الإنسان. والذي انعكس بدوره على وضع المرأة كإنسان، وحرمت بموجب ذلك من أبسط حقوقها في الوصول إلى المشاركة في صياغة مصير مجتمعها، من خلال وصولها إلى المجالس التشريعية والمناصب التنفيذية ضمن المجتمع.

ولكن بتولي الرئيس «عبد الفتاح السيسي» زمام الأمور، أولى اهتمامًا خاصًا بتمكين المرأة على كافة المستويات، ولم تنل المرأة المصرية في أي عهد سابق، هذا القدر من الاهتمام الذي تلقاه حاليًا.

وتجلي ذلك الاهتمام مع أول خطاب للرئيس بعد فوزه بالانتخابات؛ حيث وعد بالعمل الجاد على أن يكون للمرأة دورٌ في الحياة السياسية، ونصيبٌ عادلٌ في مجلس النواب، وتذليل العقبات أمامها في الوظائف النيابية والمناصب القيادية.

وفي أكثر من مناسبة، صرح الرئيس «السيسي» بأهمية تمكين المرأة في المجتمع، موضحًا أن الواجب الوطني والمسؤولية أمام التاريخ تحتم علينا أن نسرع الخطى في تمكين المرأة، والحفاظ على حقوقها ووضعها في المكانة التي تليق بقيمتها وقدراتها وتضحياتها على مدار التاريخ، والتزامًا بالدستور المصري الذي يعبر عن إرادة الشعب المصري، والذي رسخ قيم العدالة والمساواة، وإعمالًا لما جاء به من مبادئ وتكافؤ الفرص، وما كفله للمرأة من حقوق، ومع رؤية مصر 2030، واستراتيجيتها للتنمية المستدامة، والتي تسعى لبناء مجتمع عادل يضمن الحقوق والفرص المتساوية لأبنائه وبناته؛ من أجل أعلى درجات الاندماج الاجتماعي لكافة الفئات، وإيمانًا من الدولة المصرية بأن الاستقرار والتقدم لن يتحققا، إلا من خلال مشاركة فاعلة للمرأة في كافة أوجه العمل الوطني. وبالفعل تم تنفيذ ما وعد به الرئيس «السيسي»؛ حيث شاركت المرأة – وبقوة- في جميع المناصب المهمة في الدولة، كالآتي:

• التمكين السياسي للمرأة:

تمت زيادة نسبة تمثيل المرأة بمجلس الشيوخ من 12 نائبةً بنسبة 5.7% عام 2012 إلى 40 نائبة بنسبة 13.3% عام 2021، كما تمت زيادة تمثيل المرأة بمجلس النواب من 9 نائبات بنسبة 1.8% عام 2012 إلى 162 نائبة بنسبة 27.4% عام 2021، بجانب زيادة تمثيلها في التشكيل الوزاري من وزيرتين بنسبة 5.7% عام 2012 إلى 8 وزيرات بنسبة 24.2% عام 2021.

• التمكين القضائي للمرأة:

تمت زيادة عدد القاضيات بالمحاكم المصرية بنسبة 57.1%؛ حيث كانت هناك 42 قاضية عام 2012، ولكن ارتفع العدد إلى 66 قاضية 2021، كما تم تعيين 3 سيدات بمنصب رئيس هيئة النيابة الإدارية على التوالي منذ عام 2017، وتعيين 37 مستشارة بمنصب نائبات لرئيس هيئة قضايا الدولة منذ أكتوبر 2013، وقد بلغ إجمالي عدد المستشارات الحالي بهيئة قضايا الدولة 677 مستشارةً.

• التمكين الاقتصادي للمرأة:

تم خفض معدل البطالة بين الإناث بنسبة 16.8%، خلال الربع الرابع لعام 2020، مقابل 24.8% خلال الربع الرابع لعام 2014، كما ارتفت نسبة الإناث العاملات بالقطاع الحكومي والعام من 38.6% خلال الربع الرابع لعام 2014 إلى 39.1% خلال الربع الرابع لعام 2020، وارتفعت نسبة النساء اللاتي لديهن حسابات بنكية من 14% خلال عام 2014 إلى 27% خلال 2020، وبلغ إجمالي عدد النساء المستفيدات من المشروع القومي للتنمية المجتمعية والبشرية والمحلية (مشروعك) نحو 61.6 ألف مستفيدة، وبلغ نصيب المرأة من إجمالي تلك المشروعات 38%، ووصلت تكلفة المشروع منذ بدايته وحتى فبراير 2021، مبلغ 3.8 مليارات جنيه.

• التمكين الاجتماعي للمرأة:

انخفضت نسبة الأمية بين الإناث من 33.1% عام 2014 إلى 22.6% عام 2020، كما انخفضت نسبة التسرب من التعليم بين الإناث بالمرحلة الابتدائية من 0.5%، خلال عام (2014 - 2015) إلى 0.2% خلال عام (2019 - 2020)، وانخفضت نسبة التسرب من التعليم بين الإناث بالمرحلة الإعدادية من 4.6%، خلال عام (2014 - 2015) إلى 2.6% خلال عام (2019 - 2020)، بينما ارتفعت نسبة المقيدات بالتعليم الجامعي من 47.7%، خلال عام (2014 - 2015) إلى 48.9% خلال عام (2020 - 2021). وبالنسبة لتنظيم الأسرة، تم تنفيذ 5 ملايين زيارة منزلية للتوعية الأسرية بأهمية تنظيم الأسرة والتعريف بالخدمات المتاحة، وتم تحويل 804 آلاف سيدة لعيادات تنظيم الأسرة و(2 كفاية)؛ للكشف على الصحة الإنجابية ومنهم 18% قامت باستخدام وسائل تنظيم الأسرة.

• مبادرات وقرارات لصالح تمكين المرأة:

- الكشف على السيدات قبل الإنجاب، وهي المبادرة التي أطلقها الرئيس «السيسي» باعتبار أن صحة المرأة أساس صحة المجتمع، باعتبارهن الأمهات التي تنجبن الأجيال القادمة، وتقوم المبادرة بتوعية السيدات بالتغذية السليمة لهن ولأبنائهن.

- مصرية بـ 100 راجل، أطلقت وزارة الدولة للهجرة وشؤون المصريين بالخارج مبادرة «مصرية بـ 100 راجل»، التي تهدف إلى إبراز دور عظيمات مصر ونقل الصورة الحقيقية عن مصر للمصريين في الخارج، وما تقوم به الدولة من تنمية.

- وحدة مجمعة لحماية المرأة، خطت مصر خطوات قويةً لحماية المرأة من العنف، من ضمنها إنشاء أول وحدة مجمعة لحماية المرأة من العنف، فقد أصدر رئيس مجلس الوزراء الدكتور «مصطفى مدبولي»، القرار رقم 827 لسنة 2021، بإنشاء أول وحدة مجمعة لحماية المرأة من العنف، والتي تعد الحصن الأول من نوعه المتخصص لحماية السيدات والفتيات من جميع أشكال العنف وحفظ حقوقهن باتخاذ الإجراءات اللازمة وفقًا للقانون، وتعمل الوحدة المجمعة لحماية المرأة من العنف وفقًا لنص القانون على تلقي الشكاوى والبلاغات المتعلقة بقضايا العنف ضد المرأة.

- قرارات عمل في صالح المرأة؛ حيث أصدر وزير القوى العاملة قرارات تؤكد أن حق العمل مكفولٌ للمرأة في المهن والأعمال والأوقات المختلفة مع كفالة الحق في الرعاية والحماية ومنع تشغيل النساء في وظائف قد تعرض حياتهن للخطر أثناء فترتي الحمل والولادة، بالإضافة إلى تنظيم عمل النساء في المنشآت الصناعية والخدمات المرتبطة بالعمل ليلًا مثل الانتقال الآمن.

- تضمنت الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان في محورها الثالث تعزيز حقوق المرأة، والتأكيد على حقها الدستوري في ترسيخ المساواة والعدل وعدم التمييز وتكافؤ الفرص؛ ليتم تمكينها فعليًا في كافة المجالات.

ج. الأشخاص ذوو الإعاقة:

منذ فترة كبيرة ويعاني الأشخاص ذوو الإعاقة من التهميش باعتبار أنهم عبءٌ على المجتمع، وأشخاص غير منتجين، وأدت هذه النظرة إلى عدم حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على حقوقهم كاملةً، وعدم تمكنهم أيضًا من الاشتراك بشكل بناء وفعال في المجتمع، وعدم الاستفادة من إمكاناتهم التي تفوق الوصف في بعض الحالات، وقد أولى الرئيس «عبد الفتاح السيسي» اهتمامًا كبيرًا بذوي الإعاقة، خصوصًا فيما يتعلق بتفعيل مواد وقوانين خاصة بهم، باعتبارهم جزءًا فاعلًا في المجتمع المصري.

وشهدت احتفالية (قادرون باختلاف)، بمناسبة اليوم العالمي لذوي الإعاقة، صدور 5 قرارات رئاسية توفر حياةً كريمةً لأصحاب الهمم، والتي تمثلت في:

- تضمين المشروعات المنفذة ضمن حياة كريمة بكافة المتطلبات الخاصة بذوي الهمم.
- التوسع في تأهيل المعلمين بأسس التواصل بذوي الهمم؛ لتمكينهم من أجل التفوق علميًا وعمليا.
- التوجيه بإنتاج الأعمال الدرامية والثقافية لإبراز قدرات ذوي الهمم وإسهاماتهم.
- تكليف رئاسي بقيام كافة الهيئات الشبابية والرياضية بتوفير أنشطة لذوي الهمم لصقل مهاراتهم.
- التوجيه بصياغة برامج لتدريب وتشغيل ذوي الهمم في مختلف المجالات.

ووافق مجلس الوزراء على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الصادر بالقانون رقم 10 لسنة 2018، تيسيرًا عليهم، ويمنح التعديل ذوي الإعاقة ميزة الاستعانة بالزوج أو أحد الأقارب حتى الدرجة الثانية، مثل الأخوة والأخوات، لقيادة أو استعمال السيارة أو وسيلة النقل المعدة لاستخدامه، حال استحالة عدم وجود أحد أقاربه من الدرجة الأولى، كما ينص القانون في صورته الحالية، وذلك في حال كون الشخص ذي الإعاقة قاصرًا، أو كانت حالته لا تسمح بقيادة السيارة بنفسه، ولا يستطيع الاستعانة بسائق، وذلك مراعاةً للظروف الخاصة بهذه الفئات.

ولم يتوقف دعم الدولة للأشخاص ذوي الإعاقة على الدعم الاجتماعي والنفسي فقط، إنما امتد أيضًا للدعم الاقتصادي؛ حيث أصدر الرئيس «السيسي» قرارًا بإنشاء صندوق دعم الأشخاص ذوي الإعاقة؛ لتفعيل قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك من خلال إنشاء صندوق لضمان توفير الاعتمادات لتسهيل حصول ذوي القدرات على حقوقهم المكتسبة.

وشارك صندوق (تحيا مصر) في تأسيس أول صندوق استثماري خيري لرعاية ذوي الهمم تحت اسم (عطاء)، بمساهمة قدرها 80 مليون جنيه، وخلال عام 2021، قام الصندوق بزيادة حجم مشاركته في صندوق عطاء، بمبلغ 100 مليون جنيه، وتخصص عوائد هذا الصندوق لتوفير تمويل مستدام لرعاية ذوي القدرات الخاصة في مجالات التشخيص والعلاج وتوفير الأجهزة التعويضية والتعليم والمهارات اللازمة لإيجاد فرص عمل والدمج المجتمعي والبرامج المختلفة التي تدعمهم.

وقد نفذ صندوق تحيا مصر 11 مشروعًا بقيمة 10.5 ملايين جنيه؛ لخدمة ذوي الهمم، وتمكين الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في مراحل التعليم المختلفة (رياض الأطفال - المدارس والجامعات)، وذلك بالتعاون مع 54 جمعية ومؤسسة أهلية، واستفاد من خدمات الصندوق نحو 6222 مواطنًا من أصحاب الإعاقات الحركية والبصرية والسمعية والذهنية والتوحد وصعوبات التعلم في 23 محافظةً.

وسعى صندوق تحيا مصر لتوفير التهيئة البيئية وتجهيز 40 مدرسةً و15 جامعةً بالأدوات المساعدة لخدمة ودمج ذوي الإعاقة البصرية والحركية، ومن مجهودات الصندوق إنشاء أول مكتبة إلكترونية في مصر لخدمة الطلاب ذوي الهمم، من خلال تطبيق الهواتف الذكية، وذلك في جامعة الزقازيق متخصصة، إلى جانب دعم تشغيل المسنات الكفيفات بالقاهرة الكبرى؛ حيث توفر لهن الرعاية الصحية والاجتماعية والنفسية، والمشاركة في وضع أول برنامج تأهيلي وتعليمي موحد ومعتمد للأطفال ضعاف السمع لتعليمهم اللغة والتحدث.

د. الأيتام:

دائمًا ما تولي الدولة المصرية اهتمامًا خاصًا بالأيتام، باعتبارهم جزءًا لا يتجزأ من المجتمع المصري، ولهذا تم تخصيص الجمعة الأولى من شهر إبريل كل عام؛ ليكون يومًا للاحتفال بهم على مستوى الدولة، للعمل على كسر الحاجز النفسي بين اليتيم والمجتمع، وبث شعور الأسرة المكتملة في نفوس أطفال حرموا حنان الأب أو الأم أو الاثنين معًا، ومساعدتهم بطريقة أو بأخرى؛ كي لا يشعروا بفروق بينهم وبين أقرانهم، حيث يقيم لفيفٌ من مؤسسات الدولة تتقدمها وزارتا التضامن الاجتماعي والشباب والرياضة، والجمعيات الأهلية، ومؤسسات المجتمع المدني والفنانون والرياضيون ومشاهير المجتمع، احتفالًا في هذا اليوم من كل عام. وقد بدأت فكرة الاحتفال بهذا اليوم عام 2003، باقتراح من أحد المتطوعين، ثم تطورت الفكرة حتى تحول الأمر إلى دعوة عامة لرعاية اليتيم، فبدأ الاحتفال مصريًا ليصبح بعدها عربيًا، ثم عالميًا.

وقد أولت السياسة المصرية في عهد الرئيس «عبد الفتاح السيسي» بشكل خاص الاهتمام بجميع دور رعاية الأيتام لتطوير وتحسين الخدمة المقدمة للأطفال؛ سواء المادية أم النفسية؛ حيث يوجد في مصر 449 دارًا لرعاية الأيتام على مستوى الجمهورية تقوم برعاية ما يقرب من 10 آلاف طفل وطفلة في مختلف المراحل التعليمية، يوجد منها نسبة 80% بمحافظات القاهرة الكبرى والإسكندرية، ونسبة 20% من دور رعاية الأيتام تنتشر في بقية محافظات الجمهورية، وقد تم اتخاذ العديد من الإجراءات تمثلت في:

- إطلاق مبادرات عديدة في إطار وزارة التضامن الاجتماعي، ومنها «مبادرة شبابنا بيخدم بلدنا»، والتي تهدف إلي سد العجز الوظيفي بدور الرعاية الاجتماعية من أخصائيين نفسيين واجتماعيين عن طريق تدريب وتأهيل مكلفي الخدمة العامة وتسكينهم بدور الرعاية، ومبادرة «بينا»، والتي أطلقتها الوزارة؛ لحث المجتمع متمثلًا في أفراده على التطوع بجزء من الوقت داخل دور رعاية الأيتام؛ وذلك بهدف تحسين جودة الخدمات المقدمة داخل دور رعاية الأيتام وإعادة دمج أطفال دور الأيتام في المجتمع بشكل سليم وتعظيم مبادئ المسؤولية المجتمعية لدى أفراد المجتمع.

- تكوين فرق التدخل السريع؛ حيث قامت وزارة التضامن الاجتماعي بتكوين فرق التدخل السريع المركزي بديوان عام الوزارة؛ لمجابهة أية انتهاكات تحدث للأطفال داخل دور رعاية الأيتام.
- مشروع تطوير دور رعاية الأيتام؛ حيث أطلقت وزارة التضامن الاجتماعي مشروع لتطوير دور رعاية الأيتام والمسنين على مستوى الجمهورية في أكثر من محور، منهم محور تطوير العنصر البشري، ومحور تطوير البنية والتجهيزات الخاصة بالدور.
- العمل على اكتشاف المواهب؛ حيث أطلقت وزارة التضامن مبادرة «كورال أطفال مصر»؛ حيث قامت الوزارة بتوقيع بروتوكول مع مؤسسة «سليم سحاب»، للمبدع العربي، وكذا وزارة الشباب والرياضة وتهدف المبادرة إلى اكتشاف وتنمية مواهب الأبناء الأيتام.
- الاهتمام بالصحة النفسية؛ حيث يقوم فريق عمل مركز الإرشاد النفسي التابع لوزارة التضامن بعمل زيارات ميدانية لكافة دور رعاية الأيتام على مستوى الجمهورية.
- بروتوكول تعاون «التدخلات النفسية": وقعت الوزارة بروتوكول تعاون مع عدد من مراكز الطب النفسي وعلاج الإدمان؛ للحد من الظواهر والمشكلات النفسية للأطفال بدور رعاية الأيتام.
- استضافة المؤتمر العربي الأول للرعاية اللاحقة، استضافت القاهرة في إبريل 2019، المؤتمر العربي الأول عن الرعاية اللاحقة لخريجي دور الأيتام «سند»، بمشاركة عدد من المسؤولين وممثلي المجتمع المدني، من 17 دولةً عربيةً لبحث سبل دعم الرعاية اللاحقة للأيتام.
- دعم تربية الطفل في الأسر البديلة، قامت وزارة التضامن الاجتماعي، في مارس 2017، بضم الأطفال الأيتام إلى برنامج «تكافل وكرامة»؛ لصرف مساعدات شهرية لهم، بشرط وجود الطفل مع الأسرة المستدامة، سواءً من ناحية الوالد أم الوالدة؛ لدعم الطفل ضمن الأسرة الموجود معها، ما سيعمل على تقليل وجود الأيتام في مؤسسات الرعاية الاجتماعية، ودعم تربية الطفل مع أسرته المستدامة، الأمر الذي سينعكس عليه بشكل إيجابي.
- إطلاق حملة لدعم منظومة الأسر البديلة، قامت وزارة التضامن الاجتماعي بإطلاق حملة لمشروع الأسر البديلة، مناشدة اللجنة المختصة لمشروع الأسر البديلة ببحث كيفية إعطاء دعم لهذه الأسر.

٥. المسنون:

تعد فئة كبار السن، من أهم الفئات المجتمعية، والتي لا بد أن ينظر لها بعين الرعاية المتكاملة، فمن الأهمية بمكان أن يواصل المسنون القيام بدورهم في المجتمع، والذي يشمل كل أبعاد الحياة الإنسانية بدنيًا ونفسيًا واجتماعيًا وروحيًا. بحيث يبقى المسن مستشعرًا بأهميته للمجتمع ودوره الأصيل فيه، وبأنه عضوٌ نافعٌ من أعضائه، خاصةً وأن كبار السن قد أدوا دورهم في خدمة المجتمع في أثناء شبابهم، ويستحقون هذا التقدير، وقد أولى الرئيس «عبد الفتاح السيسي» اهتمامًا كبيرًا بكبار السن، وتم اتخاذ العديد من الإجراءات لضمان حياة كريمة لهم، وتمثل أهمهم في:

- تفعيل اللجنة العليا للمسنين، وذلك برئاسة وزير التضامن الاجتماعي، وعضوية الوزارات والهيئات المختلفة المعنية برعاية كبار السن على المستوى الوطني، وتهدف هذه اللجنة إلى وضع خطط وبرامج العمل في هذا المجال؛ لتحسين نوعية الخدمات المقدمة لهم من كافة الجهات، ووضع خطة رعاية شاملة لكبار السن بالتعاون مع كافة القطاعات الخدمية بالدولة.
- مشروع تطوير مؤسسات الرعاية الاجتماعية، كرؤية استراتيجية جديدة لرفع كفاءة وجودة مؤسسات الرعاية الاجتماعية (الأيتام – المسنين)، وذلك لتطوير مؤسسات الرعاية الاجتماعية، وبناء قدرات العاملين بها والقائمين على إدارتها عبر معايير الجودة.
- إنشاء أندية المسنين، والتي تعد مراكز نهاريةً يتم من خلالها تقديم الخدمات المختلفة لكبار السن؛ بهدف قضاء وقت ممتع واستثمار أوقات فراغهم.
- إطلاق خدمة رفيق المسن، وهي استراتيجيةٌ متكاملةٌ لرعاية كبار السن، وتعد من أهم مبادرات وزارة التضامن الاجتماعي، إيمانًا منها بأهمية استثمار الطاقات الشابة عبر مجموعة من البرامج التدريبية والتأهيلية لإعداد أجيال تمتلك قدرات ومهارات كثيرةً للمشاركة الفعالة في الاهتمام بفئة كبار السن بصفة خاصة.

- الرعاية المالية للمسنين؛ حيث تقدم الوزارة مشروعات للمسنين في مجال الرعاية التنموية، مثل مشروعات لمحدودي الدخل، ومشروعات الأسر المنتجة، ومشروعات المرأة الريفية، بجانب تدريب بعض كبار السن على بعض الحرف والمهن، وفقًا لقدراتهم المهارية بمؤسسات رعاية كبار السن. كما تمنح الوزارة المسنين قروضًا بشروط ميسرة عبر مشروعات الأسر المنتجة وبنك ناصر الاجتماعي؛ لتشغيل مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر، وذلك في مجالي الخدمات المالية، وفقًا للجهاز. وتم استخراج بطاقة تموينية لأصحاب معاش الضمان الاجتماعي وأسرهم. كما تقوم الوزارة بتطوير شبكات الأمان الاجتماعي ببرنامج كرامة بمنح معاش للمسنين، بدايةً من عمر 65 عامًا أو لمن يعانون من عجز أو مرض مزمن.
- فعاليات مبادرة بينا، وهي إحدى مبادرات وزارة التضامن الاجتماعي، وتعمل على تحسين الرعاية المقدمة بدور الرعاية.

رابعًا: إرساء مبادئ حقوق الإنسان وتعزيز الحريات العامة:

يولي الرئيس «السيسي» أهميةً خاصةً بملف حقوق الإنسان بكافة أنواعها، فحقوق الإنسان في عهده ليست مجرد قوانين على ورق، وإنما هي ممارسات الفعلية، والتمتع الحقيقي بالحقوق التي كفلها الدستور المصري، ولهذا اتجهت الدولة بكافة مؤسساتها إلى الدفع بإرساء مبادئ حقوق الإنسان في كافة المجالات، واتخذت العديد من الخطوات في هذا الصدد، لعل أهمها:

• إنشاء اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان:

أصدر رئيس مجلس الوزراء، في نوفمبر 2018، قرارًا بإنشاء اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان، وتشكل برئاسة وزير الخارجية أو من يفوضه، وعضوية ممثل عن كل من وزارات الدفاع، والتضامن الاجتماعي، والعدل، وشؤون مجلس النواب، والداخلية، بالإضافة إلى المخابرات العامة، وهيئة الرقابة الإدارية، والمجلس القومي للمرأة، والمجلس القومي للطفولة والأمومة، والمجلس القومي لشؤون الإعاقة، والهيئة العامة للاستعلامات، والنيابة العامة، ولوزير الخارجية أن يدعو من يراه من الوزراء، ورؤساء الجهات المشار إليها، كما للجنة الاستعانة بمن تراه من ذوي الخبرة في مجال حقوق الإنسان.

وتتمثل مهام اللجنة في إدارة آلية التعامل مع ملف حقوق الإنسان، والرد على الادعاءات المثارة ضد جمهورية مصر العربية بشأن حقوق الإنسان، ووضع استراتيجية وطنية لحقوق الإنسان وخطط العمل لتنفيذها من قبل الجهات المعنية ومتابعتها، وصياغة رؤية مصرية موحدة يتم التعبير عنها في المحافل الدولية والإقليمية، ومتابعة تنفيذ خطط التحرك؛ لدعم وتعزيز حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، بالإضافة إلى إعداد ملف مصر الذي يعرض على آلية المراجعة الدورية الشاملة أمام مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، ومتابعة تنفيذ التوصيات التي تقبلها مصر في إطار عملية المراجعة الدورية، واقتراح الحلول اللازمة لتنفيذها.

وذلك إلى جانب وضع السياسات والبرامج والخطط الكفيلة برفع الوعي وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان، وإعداد البحوث والدراسات وحملات التوعية الإعلامية، وتشجيع الجهود الرامية إلى الارتقاء بمستوى الكوادر الوطنية القائمة على إنفاذ أحكام الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وإعداد برامج التدريب، ودعم قدرات العاملين بالجهات المعنية، إلى جانب رصد ودراسة ومعالجة المشكلات المتعلقة بحقوق الإنسان في مصر، التي تثار على الصعيد الدولي، وإعداد الردود على الادعاءات المثارة، والتواصل مع الجهات المعنية؛ لتعميمها ونشرها. وبالفعل قد بدأت اللجنة في ممارسة مهامها؛ حيث تتصدى بصورة استباقية لكافة القضايا، وتتابع تنفيذ مختلف التوصيات، وإعداد التقارير الدورية، ومتابعة الإجراءات والسياسات والتشريعات، وقد بدأت اللجنة خطوات إعداد أول استراتيجية وطنية لحقوق الإنسان.

• إطلاق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان:

أطلق الرئيس «عبد الفتاح السيسي» الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان التي تعد الأولى من نوعها، فهي خارطة الطريق إلى الجمهورية الجديدة؛ حيث تعمل على تعزيز حقوق الإنسان والارتقاء بأوضاع المواطن المصري، لتشمل كافة فئات المجتمع من الطفل والمرأة وذوي الإعاقة والشباب والرجال، وللاستراتيجية هدفٌ رئيسٌ، وهو حماية كافة الحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الواردة بالدستور وبالاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي شاركت مصر في صياغتها، وتضمنت الاستراتيجية أربعة محاور عمل رئيسة، وهي: محور الحقوق المدنية والسياسية، ومحور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومحور حقوق المرأة والطفل والأشخاص ذوي القدرات الخاصة والشباب وكبار السن، ومحور التثقيف وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان.

• إلغاء حالة الطوارئ:

اتخذ الرئيس «عبد الفتاح السيسي»، قرارًا بإلغاء مد حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد لأول مرة منذ سنوات، وهذا دليلٌ على أن مصر تسير في الطريق الصحيح واستقرار أحوال البلاد. وقد كان إلغاء حالة الطوارئ أحد المطالب الرئيسة لثورة 25 يناير، وبالفعل ألغيت مع الإطاحة بـ «مبارك»، ثم فرضت بعد أشهر بسبب الاضطرابات الأمنية، حتى مايو 2012، ومع اندلاع ثورة 30 يونيو والإطاحة بالرئيس الأسبق «محمد مرسي»، عادت مصر للطوارئ لأشهر عدة، وفرضت الطوارئ في شبه جزيرة سيناء، في نهاية عام 2014، بسبب الأعمال الإرهابية، ثم اتسعت لتشمل محافظات الجمهورية كافة في إبريل 2017، بعد مقتل وإصابة العشرات في تفجير كنيستين بالإسكندرية وطنطا.

• إعلان عام 2022 عامًا للمجتمع المدني:

أعلن الرئيس «السيسي» أن عام 2022 هو عام المجتمع المدني بعد إطلاق أول استراتيجية وطنية لحقوق الإنسان؛ لتصبح مؤسسات المجتمع المدني شريكًا أساسيًا للدولة في العديد من المهام لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان وتوفير حياة كريمة للمواطنين.

وقد شهدت الأعوام الأخيرة تزايدًا مستمرًا في أعداد الجمعيات الأهلية في مصر، فقد بلغ عدد الجمعيات الأهلية المسجلة في وزارة التضامن الاجتماعي عام 2012 قرابة 37.500 ألف جمعية أهلية، وظل العدد في الارتفاع حتى بلغ 43.500 ألف جمعية ومؤسسة أهلية في عام 2013. وفي عام 2019، ازداد العدد إلى 52.500 ألف جمعية. وفي مطلع عام 2021، أعلنت وزارة التضامن الاجتماعي أن مجموع الجمعيات الأهلية المسجلة في مصر قد وصل إلى 57.500 ألف جمعية ومؤسسة.

وهو ما يعكس اهتمام القيادة السياسية في السنوات الأخيرة بالمجتمع المدني، وهو ما بلوره الرئيس خلال مؤتمر إطلاق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان بقوله: «ويأتي المجتمع المدني كشريك أساسي مهم في عملية تعزيز وحماية حقوق الإنسان بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ونشر الوعي بحقوق الإنسان في المجتمع، ونشر ثقافة العمل التطوعي، والإسهام في جهود مكافحة التطرف والتوجهات المناهضة لقيم مجتمعنا المصري»، في إشارة إلى أن المجتمع المدني له عظيم الأثر في تعزيز جميع مجالات العمل الحقوقي.

- **الدعوة الرئاسية إلى الحوار الوطني:**

وجه الرئيس «عبد الفتاح السيسي»، الدعوة لعقد حوار وطني مع كافة القوى السياسية- دون استثناء أو تمييز- حول أولويات العمل الوطني بالمرحلة الراهنة،؛ وتأتي هذه الدعوة بما يتماشى مع فلسفة الجمهورية الجديدة، وما صاحبها من تنمية شاملة وإصلاح في مختلف المجالات، وتظهر طبيعة المرحلة وتوجه القيادة السياسية في بحث سبل الوقوف على أرضية مشتركة والتفكير الجماعي في صياغة حلول ورؤى تستهدف بالأساس المصلحة العليا للدولة المصرية وتبتعد عن المصالح الضيقة، بجانب الدفع تجاه تعزيز مبدأ التشاركية في صنع القرار، والذي يمثل أساسًا لإنجاح الحوار.

المبحث الثاني: إنجازات ونجاحات مصر في مجال السياسة الخارجية

استعادة الدور المصري الإقليمي .. يعد العنوان الأنسب لإنجازات السياسية الخارجية المصرية بعد 8 سنوات من حكم الرئيس المصري «عبد الفتاح السيسي» للبلاد؛ حيث إن العام السابع، والذي أتمه في 8 يونيو 2021، قد حصدت فيه السياسة الخارجية المصرية ما زرعته خلال السنوات الست الماضية في العديد من الملفات العربية تحديدًا، وقد تجسد ذلك خلال نجاح القاهرة في وقف إطلاق النار بغزة، وهو الدور المصري الذي ثمنه العالم أجمع.

وقد نجحت السياسة الخارجية المصرية في ذلك، من خلال التمسك بمجموعة من المبادئ والأسس التي حددها الرئيس «السيسي» منذ توليه منصبه، وهو ما تم تنفيذه واتباعه برغم صعوبة ودقة البيئة الإقليمية والدولية التي عملت فيها القاهرة، خلال السنوات الماضية، فضلًا عن تأثيرات تفشي «جائحة كورونا». مما أدى لنجاح القاهرة في التواجد كفاعل أول ومؤثر في كافة دوائر السياسة الخارجية المعنية لها، والتي تشمل الدائرة العربية والإفريقية والمتوسطية والأوروبية، فضلًا عن التفاعلات مع القوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا. وفيما **عرضًا لأبرز إنجازات الرئيس «السيسي» على مدار الثمانية أعوام الماضية في مجال السياسة الخارجية والإقليمية.**

أولاً: الدور المصري بالدائرة العربية والإسلامية:

كان من بين أبرز نجاحات الدولة المصرية، خلال العام الماضي هو تعاملها الناجح مع أزمة تفشي فيروس كورونا، وكان هذا النجاح له بعدين الأول التعامل مع أزمة المصريين العالقين بالخارج الذين تعثرت عودتهم لمصر بعد توقف حركة النقل الجوي عقب تفشي فيروس «كورونا» في مارس 2020، وقد تواصلت وزارة الخارجية المصرية مع كافة الأجهزة المعنية في داخل الدولة، ومع الدول الصديقة والشقيقة؛ لتتمكن من إعادة المصريين العالقين، وقد كان ذلك نجاحًا ذا طابع إنساني ووطني خاص؛ حيث إنه يؤكد اهتمام الدولة بكافة المواطنين في أية بقعة من بقاع الأرض. بينما كان البعد الثاني هو إرسال المساعدات الطبية للدول المتضررة من الوباء، وقد كانت مصر من أوليات الدول التي تقدم تلك المساعدات الطبية لدول مثل الصين وإيطاليا، وهما أكثر دولتين تضررتا من تفشي فيروس «كوفيد- 19»، المعروف باسم «كورونا المستجد».

وهذا يعكس عمق السياسة الخارجية المصرية القائمة على الدمج بين المصالح الاقتصادية والاعتبارات الإنسانية، والتي تعلي مفهوم «الأمن الإنساني»، لاسيما في ظل الأزمات الدولية، الأمر الذي يساهم في تعزيز الدور المصري الإقليمي. ولذا؛ كانت التحركات الدولية المصرية لتقديم الدعم الطبي والمعنوي للدول المتضررة من تفشي فيروس «كورونا»، التي ستساهم بقوة في تعزيز الدور المصري الإقليمي. ثم **تعددت مؤشرات استعادة الدور المصري الإقليمي عربيًا وإسلاميًا من خلال:**

1 إتمام المصالحة القطرية المصرية:

مثلت المصالحة مع قطر مؤشرًا على نجاح الدبلوماسية المصرية الخليجية في إعادة استقطاب الدوحة للبيت العربي مرةً أخرى؛ لمنع التغلغل التركي والإيراني إليها، ولتعزيز الأمن القومي الخليجي بعد ثلاث سنوات ونصف من الانقسام؛ حيث عقدت بالمملكة العربية السعودية القمة الخليجية الـ 41 لقادة دول مجلس التعاون الخليجي، يوم 5 يناير 2021، بمدينة «العلا»، وشهدت هذه القمة اتفاقًا للمصالحة الخليجية، حيث حضر أمير قطر «تميم بن حمد»، القمة للمرة الأولى، منذ عام 2017، كما شارك وفدٌ مصري في القمة برئاسة وزير الخارجية «سامح شكري». وكذلك شارك فيها مستشار الرئيس الأمريكي «جاريد كوشنر». وفي ختام القمة تم التوقيع على «بيان العلا»، والذي يتضمن اتفاق مصالحة بين دول الرباعي العربي (السعودية، مصر، البحرين، الإمارات) وقطر.

وبموجبه يتم التهدئة ووقف التصريحات الإعلامية التي لا تخدم أهداف الحوار الخليجي، كما يتم إنهاء كافة مظاهر المقاطعة مع الدوحة، خلال أسبوع واحد، ويتم فتح كافة الحدود البحرية والجوية والبرية بين قطر ودول مجلس التعاون الخليجي كافة. وذلك مقابل تعهد قطري بتنفيذ شروط دول الرباعي العربي التي في مقدمتها عدم التدخل في الشأن الداخلي لتلك الدول. ولذا؛ فإن «اتفاق العلا» ليس اتفاق مصالحة نهائيا، بل أنه منح قطر 3 سنوات كمهلة لتنفيذ الشروط الـ 13 التي تم تحديدها من قبل دول الرباعي العربي.

ثم عادت العلاقات المصرية القطرية بالتدريج، ففي 20 يناير 2021، تمت إعادة افتتاح السفارة المصرية في الدوحة؛ لكي تستأنف أعمالها بشكل مباشر عقب استئناف العلاقات الدبلوماسية مع قطر بعد ثلاث سنوات ونصف من قطع العلاقات بين الدولتين، حيث باشر الوزير المفوض المصري «أحمد سمير»، عمله باعتباره القائم بأعمال السفارة المصرية في الدوحة، والتي كانت تباشر عملها لمدة ثلاث سنوات ونصف تحت مظلة السفارة اليونانية في الدوحة. ثم في 23 فبراير 2021 أجرى وفدان رسميان من قطر ومصر مباحثات في الكويت حول آليات تنفيذ «بيان العلا» الخاص بالمصالحة.

وفي مارس 2021، زار وفدٌ قطري القاهرة؛ بهدف «تسريع استئناف العلاقات»، ولترتيب زيارة وزير الخارجية القطري لمصر، في 24 مايو 2021؛ لتكون الأولى لمسؤول قطري رفيع المستوى إلي القاهرة منذ عام 2013. ثم جاءت زيارة نائب رئيس الوزراء، وزير خارجية قطر الشيخ «محمد بن عبد الرحمن آل ثاني» إلى مصر، يوم 24 مايو 2021؛ لتدشن المرحلة الجديدة في العلاقات المصرية القطرية؛ بناءً على مخرجات قمة «العلا»، والتزام الدوحة بتنفيذها؛ حيث إن الزيارة هي الأولى من نوعها منذ عام 2013، وتهدف إلى متابعة وتفعيل مخرجات قمة «العلا» التي أنهت المقاطعة الخليجية المصرية لقطر بعد ثلاث سنوات ونصف.

وقد استقبل الرئيس المصري «عبد الفتاح السيسي»، وزير الخارجية القطري بمقر الرئاسة المصرية «بقصر الاتحادية»، يوم 26 مايو 2021، بحضور نظيره المصري «سامح شكري»، ورئيس المخابرات العامة المصرية اللواء «عباس كامل»، و«عبد الله الخليفي»، رئيس جهاز أمن الدولة القطري. وقد رحب الرئيس «السيسي» بالتطورات الأخيرة في مسار العلاقات المصرية القطرية، مشيرًا إلى التطلع لتحقيق التقدم في هذا الشأن في مختلف المجالات، وبما يخدم أهداف الدولتين والشعبين ومصالحهما، وكذا الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة العربية، مؤكدًا حرص مصر على تحقيق التعاون والبناء ودعم التضامن العربي كنهج استراتيجي راسخ لسياستها، وذلك في إطار من الاحترام المتبادل والمصلحة المشتركة والنوايا الصادقة، مع تركيز الجهود لتحقيق الخير والسلام والتنمية لشعبي البلدين، وكذلك التكاتف لدرء المخاطر عن سائر الأمة العربية وصون أمنها القومي.

كما استقبل «شكري» بقصر التحرير بالقاهرة، يوم 25 مايو 2021، نظيره القطري، وتم إجراء مباحثات ثنائية موسعة أكدا خلالها على «التطورات الإيجابية» في العلاقة بين الجانبين، والتأكيد على أهمية البناء على تلك الخطوة المهمة عبر اتخاذ المزيد من الإجراءات والتدابير التي تهدف لتعزيز الأجواء الإيجابية، خلال الفترة المقبلة لمعالجة الملفات العالقة بين القاهرة والدوحة، والتي تشمل (ملف الإخوان المسلمين، والموقف القطري من القضايا العربية، وتنفيذ مخرجات قمة العلا).

وقد مثلت زيارة «آل ثاني» اعترافًا ضمنيًا بخطإ الموقف القطري، خلال العقد الماضي تجاه مصر، كما أنه اعترافٌ بخطإ السياسة الخارجية القطرية التي سعت للقيام بدور إقليمي أكبر من قدراتها وإمكاناتها، مما أدى للعديد من المشكلات في المنطقة العربية. وهذا التعاون بين الدولتين سينعكس إيجابًا على الملفات العالقة التي مازالت قطر طرفًا فيها، ويمكن للأخيرة أن تقوم بدورها الإقليمي كوسيط مقبول في بعض الملفات على أن تتقبل حجم هذا الدور المحدود الذي لا يرتقي لدور مصر الإقليمي الشامل.

ولقد مثل عام 2022، مرحلةً فارقة في تاريخ العلاقات المصرية - القطرية، عندما استقبل الرئيس «عبد الفتاح السيسي»، أمير دولة قطر الشيخ «تميم بن حمد آل ثاني»، مساء يوم الجمعة 24 يونيو 2022، في مطار القاهرة، في أول زيارة يقوم بها لمصر منذ قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في يونيو 2017، وعقد الجانبان في قصر الاتحادية، جلسة مباحثات منفردة، تلتها مباحثات موسعة ضمت وفدي البلدين، حسب ما صرح به المتحدث الرسمي باسم الرئاسة المصرية. وقدم الشيخ «تميم» قدم «التهنئة إلى السيد الرئيس بمناسبة قرب الاحتفال بذكرى ثورة ٣٠ يونيو»، في المقابل، هنَّأ الرئيس «السيسي»، أمير قطر بمناسبة ذكرى توليه مقاليد الحكم في دولة قطر في عام 2013.

وكان الرئيس «عبد الفتاح السيسي»، قد استقبل الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، وزير خارجية قطر في مارس 2022، على رأس وفد رفيع ضم علي بن أحمد الكواري وزير المالية القطري، وعبد الله الخليفي، رئيس جهاز أمن الدولة القطري، وبحضور سالم بن مبارك آل شافي، سفير قطر بالقاهرة. وقد وصف المراقبون هذه الزيارة بأنها «التجسيد الحقيقي الأبرز»، لمساعي البلدين باتجاه عودة العلاقات الطبيعية. ونقل الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، حرص أمير قطر تميم بن حمد آل ثاني، على توطيد العلاقات الأخوية الوثيقة بين البلدين، بما يعزز الأمن والاستقرار للمنطقة، وكذا تقديره لجهود الرئيس «السيسي»؛ لدفع العمل العربي المشترك والحفاظ على السلم والأمن على المستوى الإقليمي خلال المرحلة الدقيقة الحالية التي تتعاظم فيها التحديات. وتم الاتفاق في هذه الزيارة على مجموعة من الاستثمارات والشراكات في مصر بإجمالي 5 مليارات دولار، وتشكيل لجنة مشتركة؛ لتعزيز التعاون في مختلف المجالات.

وعلى هامش المشاركة في الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية المنعقدة بشرم الشيخ تحت شعار «بدء التعافي من الجائحة: الصمود والاستدامة»، في 4 يونيو 2022، عقد الدكتور محمد معيط وزير المالية، لقاءً ثنائيًا مع علي بن أحمد الكواري، وزير المالية بدولة قطر. وأشاد الجانبان بالتقدم الملموس في مسار العلاقات المصرية - القطرية، على نحو يخدم أهداف ومصالح الدولتين والشعبين. واتفق الجانبان على ضرورة تعزيز التعاون الثنائي في مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة ذات التبعات الصعبة على كل دول العالم؛ من أجل تخفيف حدتها على المواطنين. كما بحث الجانبان سبل تطوير التنسيق الثنائي، وتعميق التشاور حول السياسات المالية، وآليات التوصل لاتفاق لمنع الازدواج الضريبي بين البلدين؛ تشجيعًا للاستثمار المشترك.

بالإضافة إلى ذلك بدأ المستشار محمد عبد الوهاب، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، زيارة ترويجية لدولة قطر، في 5 يونيو 2022؛ من أجل بحث سبل التعاون مع صناع القرار الاستثماري وممثلي مجتمع الأعمال بقطر؛ لضخ استثمارات جديدة بالسوق المصرية، وعقد شراكات استثمارية مع مجتمع الأعمال المصري. فقد التقى عبد الوهاب بالشيخ محمد بن حمد بن قاسم آل ثاني، وزير التجارة والصناعة القطري؛ من أجل تعزيز التعاون الاستثماري بين البلدين بحضور السفير عمرو الشربيني، سفير جمهورية مصر العربية في الدوحة؛ حيث اتفق الجانبان على أهمية تنسيق زيارات ميدانية لمجتمع الأعمال القطري لمصر؛ لبحث الفرص الاستثمارية على أرض الواقع. وهو ما يعني أن التطورات الأخيرة في علاقات البلدين ترتكز بشكل كبير على الجانب الاقتصادي؛ من أجل مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية.

2 الملف الليبي:

كان الملف الليبي دومًا على رأس أولويات الخارجية المصرية، وذلك تفعيلًا لمبادئها التي ترفض التدخل في الشأن الداخلي للدول، وتعمل على فرض الأمن وإرساء الاستقرار وتوحيد المؤسسات الوطنية العسكرية والأمنية، فضلًا عن محاربة الإرهاب. ولذا؛ فقد شاركت القاهرة في كافة المؤتمرات الدولية والإقليمية التي عقدت لحل الأزمة، وأبرزها:

- مؤتمر «سان كلو» الذي عقد بفرنسا، في 25 يوليو 2017.
- مؤتمر «باريس» الذي عقد في 29 مايو 2018.
- مؤتمر «باليرمو» الذي عقد بإيطاليا (12-13 نوفمبر 2018).
- مؤتمر برلين الذي عقد بألمانيا في يناير 2020.

كما أعلنت القاهرة تأييدها لكافة قرارات مجلس الأمن الدولي حول الأزمة الليبية. وقد مثلت مبادرة «إعلان القاهرة» نموذجًا لحل سلمي للملف الليبي، بعد التطورات الميدانية التي شهدتها مدن غرب ليبيا في مطلع يونيو 2020؛ حيث سيطرت الفصائل المسلحة التابعة لحكومة «الوفاق الوطني» المدعومة من تركيا عليها، وهددت باستمرار تقدمها نحو شرق ليبيا، مما آثار المخاوف – آنذاك- من حدوث حرب أهلية ليبية.

الأمر الذي دفع الرئيس المصري «عبد الفتاح السيسي»، للإعلان في 6 يونيو 2020، بحضور قائد الجيش الوطني الليبي المشير «خليفة حفتر»، ورئيس البرلمان الليبي «عقيلة صالح» مبادرة سياسية لوقف إطلاق النار بليبيا، والبدء في مفاوضات للتوصل لحل سياسي لانتخاب قيادة سياسية جديدة تدير المرحلة الانتقالية لمدة 18 شهرًا.

وقد حظيت المبادرة المصرية بترحيب روسي أوروبي أمريكي وعربي واسع. كما حذر الرئيس «السيسي»، في يونيو 2020، من خطورة تجاوز خط (سرت - الجفرة)؛ نظرًا لأهميته الاستراتيجية ولوح باستخدام القوة العسكرية لمنع ذلك. الأمر الذي ساهم في إحداث زخم دولي لإعادة الاهتمام بالملف الليبي مرةً أخرى بعد فترة جمود سادت ستة أشهر، وبدأت بعد ذلك محادثاتٌ ليبيةٌ – ليبيةٌ في تونس والمغرب وجنيف والقاهرة؛ بناءً على مخرجات مؤتمر برلين وإعلان القاهرة؛ للتوصل لحل سلمي للأزمة الليبية، وبالفعل تم التوصل لوقف إطلاق النار منذ أكتوبر 2020.

ولم تتوقف الجهود المصرية على التواصل مع القيادات السياسية والعسكرية بشرق ليبيا، بل امتدت للغرب، وعقدت لقاءاتٌ أمنيةٌ وسياسيةٌ في القاهرة مع قيادات عسكرية من غرب ليبيا، كما قام وزير الداخلية بحكومة الوفاق «فتحي باشاغا» بزيارة للقاهرة؛ لبحث سبل حل الأزمة، الأمر الذي مثل نجاحًا مصريًا سياسيًا وأمنيًا وأثبت أن القاهرة لا تدعم طرفًا ليبيا على حساب طرف آخر، بل أنها تدعم وحدة ليبيا شعبًا وحكومةً ومؤسسات.

وكذلك قام وفدٌ أمني مصري بزيارة طرابلس الليبية، واستمرت المشاورات بين الطرفين، مما أدى لإنجاح محادثات الغردقة؛ حيث استضافت المدينة المصرية مسارين من المحادثات الليبية:

المسار الأول .. أمني عسكري، وبدأ في 6 سبتمبر 2020، وبحث توحيد المؤسسة العسكرية الليبية، وقد اتفق خلالها الفرقاء الليبيون على: توزيع المناصب العسكرية، بحسب الأقاليم الليبية، ضمن خطط دمج أبناء ليبيا في مؤسسة عسكرية موحدة، وإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية المختلفة، وتم الاتفاق على إنشاء لجنة أمنية في سرت من الشرق والغرب مهمتها الاتفاق على تشكيل قوة مشتركة لتأمين مقر الحكومة الجديدة في سرت. كما تم وضع خطط؛ لإبعاد المرتزقة الأجانب والميليشيات المسلحة، وتأمين المواقع النفطية الليبية، فضلًا عن إنشاء لجنة عسكرية موسعة؛ لبحث دعم المؤسسة العسكرية الموحدة في ليبيا، والتي أفشلتها الميليشيات والتنظيمات الإرهابية.

والمسار الثاني .. مسارٌ سياسي؛ لبحث الدستور الليبي الجديد، وهذا بدأ اجتماعاته في 19 يناير 2021 بالغردقة؛ حيث عقد الاجتماع الأول بمشاركة 15 عضوًا يمثلون البرلمان الليبي والمجلس الأعلى للدولة، بحضور رئيس قسم الانتخابات ببعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وقد افتتح الجلسة الأولى رئيس جهاز المخابرات العامة المصرية اللواء «عباس كامل»؛ حيث ألقى كلمةً عبر الاتصال المرئي، أكد خلالها دعم مصر للتوافق، ودعم المسارات المختلفة للحوار، متمنيًا أن تكلل أعمال هذه الجولة بالنجاح.

وعقد الاجتماع الثاني لأعضاء لجنة المسار الدستوري الليبي، يوم 10 فبراير 2021؛ لبحث الخروج باتفاق قانوني يضمن ترتيبات دستورية توافقية تسمح بإجراء انتخابات، في 24 ديسمبر 2021، وذلك وسط توجه نحو دعم خيار الاستفتاء على الدستور. ولعل نجاح مباحثات الغردقة حول المسار العسكري والأمني شجع الأطراف الليبية المختلفة على إجراء المباحثات الخاصة بالدستور الليبي في الغردقة أيضًا وبرعاية مصرية، لاسيما وأن الاجتماعات الخاصة بالمسار العسكري قد تضمنت بحث تأسيس دستور؛ تمهيدًا لإخراج المقاتلين الأجانب وتفكيك الميليشيات المسلحة.

كما رحبت مصر بنجاح ملتقى الحوار السياسي الليبي في انتخاب أعضاء جدد للمجلس الرئاسي الليبي، يوم 5 فبراير 2021، برعاية الأمم المتحدة بمدينة جنيف السويسرية، وأسفرت نتائج الانتخابات عن نخبة سياسية جديدة، وأجرى الرئيس المصري «عبد الفتاح السيسي»، يوم 10 فبراير 2021، اتصالًا هاتفيًا مع رئيس المجلس الرئاسي الليبي الجديد «محمد المنفي»، ورئيس الحكومة الليبية الجديد «عبد الحميد دبيبة»؛ وذلك بغية تقديم التهنئة للقيادة الليبية الجديدة على انتخابهم، وأعرب «السيسي» عن تطلعه بأن يمثل ذلك بداية عهد جديد تعمل فيه كافة مؤسسات الدولة الليبية بانسجام وبشكل موحد؛ لإنهاء الانقسام الليبي، وجدد مواصلة مصر تقديم الدعم والمساندة لصالح الأشقاء الليبيين، على كافة الصعد الاقتصادي والأمني والعسكري. ويكرس هذا الاتصال من القيادة السياسية المصرية مدى الاهتمام الذي يحظى به الملف الليبي، لاسيما بعد إعلان «مبادرة القاهرة» لحل الأزمة سلميا؛ لأن استقرار الجارة الغربية يعد جزءًا لا يتجزأ من الأمن القومي المصري.

ونظرًا لحرص القاهرة على تسوية الأزمة الليبية، وإعادة اللحمة والاستقرار اللازمين في الأراضي الليبية، استضافت القاهرة الجولة الثالثة لاجتماعات لجنة المسار الدستوري الليبي بين مجلسي النواب والدولة الليبيين، في يونيو 2022، وذلك للاتفاق على الإطار الدستوري اللازم لإجراء الانتخابات، ويأتي احتضان القاهرة للاجتماعات في إطار الرؤية المصرية الداعمة للحل الليبي – الليبي بعيدًا عن التدخلات الأجنبية، والتأكيد على انفتاح مصر على كافة الأطراف الليبية في إطار العلاقات التاريخية بين البلدين، ودعم القاهرة للتوافق بين الليبيين؛ للتوصل لحل بتوافق ليبي – ليبي.

وبالتزامن مع عقد الجولة الثالثة من اجتماعات لجنة المسار الدستوري الليبي، انطلقت اجتماعات اللجنة العسكرية الليبية المشتركة «5+5» في القاهرة، وذلك للبناء على الإنجازات التي حققتها اللجنة منذ توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في ليبيا أكتوبر 2020، وتنعقد هذه الاجتماعات بدعوة من حكومة جمهورية مصر العربية وبحضور ورعاية البعثة الأممية ومستشارة الأمين العام للأمم المتحدة حول ليبيا ستيفاني وليامز.

وفي وقت سابق، وبالتحديد في مايو 2022، شاركت مصر ممثلة في الهيئة العربية للتصنيع في ملتقى «شركاء العمران من أجل إعادة إعمار ليبيا» الذي يعد أول معرض مصري لإعادة إعمار الشقيقة ليبيا، في مدينة بنغازي الليبية؛ حيث أكد الفريق عبد المنعم التراس، رئيس الهيئة العربية للتصنيع، على مشاركة الهيئة بمختلف شركاتها ومصانعها في مبادرة إعادة إعمار ليبيا؛ تنفيذًا لتوجيهات الرئيس «عبد الفتاح السيسي»، وإيمانًا من الدولة المصرية بضرورة القيام بواجبها الوطني لدعم الأشقاء في ليبيا؛ من أجل المساهمة في إعادة الإعمار وتلبية جزء كبير من احتياجات الأشقاء في دولة ليبيا من منتجات الهيئة من الأجهزة الإلكترونية والحواسب الشخصية والتابلت، وإنشاء وتنفيذ محطات الطاقة الشمسية بالقدرات المختلفة، أسوة بما تم تنفيذه من محطات بالدول الإفريقية، وإمداد الجانب الليبي بمطالب من مواسير البولي إيثيلين إنتاج الهيئة العربية للتصنيع؛ لمد شبكات المياه والغاز، بالإضافة إلى توفير جميع أنواع العدادات الذكية في مجال الكهرباء والغاز والمياه.

3 الملف الفلسطيني:

لعل نجاح الجهود المصرية لدعم الملف الفلسطيني لا تقتصر على الأزمة الأخيرة، ففي 19 ديسمبر 2020، انعقد اجتماعٌ بالقاهرة ضم وزراء خارجية (مصر والأردن وفلسطين)، والذي صدر عنه بيان القاهرة، ونص على: «استمرار العمل على إطلاق تحرك فاعل؛ لاستئناف مفاوضات جادة وفاعلة لإنهاء الجمود في عملية السلام وإيجاد أفق سياسي حقيقي للتقدم نحو السلام العادل».

كما استضافت القاهرة، في 11 يناير 2021، الاجتماع الوزاري الرباعي حول فلسطين، «مجموعة ميونيخ»، وتضم المجموعة وزراء خارجية (مصر والأردن وفرنسا وألمانيا)، إلى جانب ممثل للاتحاد الأوروبي، وهو الاجتماع الذي تم خلاله بحث استكمال جهود إجراء مفاوضات فاعلة جديدة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، تقوم على أساس حل الدولتين. ثم في 11 يناير 2021، استقبل الرئيس الفلسطيني «محمود عباس»، رئيس جهاز المخابرات العامة المصرية «عباس كامل»، ورئيس جهاز المخابرات العامة الأردنية اللواء «أحمد حسني». وأطلع الرئيس الفلسطيني الوفدين على آخر التطورات المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وتحديدًا ملف المصالحة الوطنية، وإصداره المرسوم المتعلق بتحديد موعد الانتخابات العامة.

ومن جهتهما، نقل الضيفان تحيات الرئيس «السيسي»، وتحيات العاهل الأردني إلى «عباس»، ورحبا بإصداره المرسوم الرئاسي المتعلق بتحديد موعد الانتخابات العامة، وأكدا دعم بلديهما الثابت والدائم للقضية الفلسطينية.

وقد مثلت التحركات المصرية الدبلوماسية والسياسية والإنسانية من الأزمة الفلسطينية الأخيرة تجسيدًا لكافة مبادئ السياسة الخارجية المصرية، وأسفرت عن اعتراف دولي بالدور المصري الإقليمي ومحوريته؛ لحل الملفات العربية الآنية؛ حيث شهدت الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ مطلع مايو 2021، في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة تصعيدًا ميدانيًا يعد الأكبر منذ عام 2014، وقد أسفر ذلك التصعيد عن مقتل 250 شخصًا، خلال القصف الإسرائيلي على غزة، الذي استمر 11 يومًا، فضلًا عن إصابة واعتقال العشرات بالضفة الغربية إثر المواجهات بين مواطنيها والقوات الإسرائيلية، وذلك احتجاجًا على الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى والقدس المحتلة. وقد أعادت تلك التطورات رغم فداحتها الزخم الإقليمي والدولي للقضية الفلسطينية التي شهدت تراجعًا لصالح قضايا عربية أخرى خلال العقد الماضي.

وقد شهد الموقف المصري تحركًا دبلوماسيًا مكثفًا ودعمًا إنسانيًا لا محدود؛ حيث قام وفدٌ أمني مصري فور بدء الأزمة بزيارة القطاع وتل أبيب وطرح مبادرةً لوقف إطلاق النار وبدء هدنة لمدة عام، ووقف الاستيطان ودعم المتشددين في اقتحام المسجد الأقصى، وأيضًا إيقاف عمليات الاغتيال التي تستهدف قيادات في غزة، مؤكدةً قدرتها على إلزام الأطراف الفلسطينية بالالتزام مقابل وقف إطلاق الصواريخ والبالونات الحارقة من القطاع.

كما أجرى وزير الخارجية المصري «سامح شكري»، اتصالًا بنظيره الإسرائيلي «غابي أشكنازي»، يوم 12 مايو 2021، طالبت مصر إسرائيل بوقف الاعتداءات على الأراضي الفلسطينية، على أن تستأنف جهود السلام الفلسطينية الإسرائيلية بأسرع ما يمكن ودون انتظار. وكذلك أجرى «شكري» اتصالات مكثفةً لبحث الأزمة، مع وزير خارجية ألمانيا «هايكو ماس»، والممثل الأعلى للشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي «جوزيف بوريل». وهاتف «شكري» وزير الخارجية التركي والسعودي والأردني. وعلى الجانب الإنساني قررت مصر فتح معبر رفح لنقل المصابين والمرضى؛ ليتم علاجهم في مستشفيات سيناء، ونقل الإصابات الحرجة من غزة للعلاج في القاهرة.

وتم الإعلان عن أن عربات الإسعاف تابعةٌ للجيش المصري؛ حتى لا يتم استهدافها من قبل الجيش الإسرائيلي، كما أعلنت القاهرة نقل عائلات وأسر قادة الفصائل الفلسطينية حال استمر استهدافهم داخل قطاع غزة. فضلًا عن إرسال أطنان من المساعدات الطبية المصرية لداخل القطاع.

وبدوره أطلق شيخ الأزهر الدكتور «أحمد الطيب»، حملةً دوليةً لمساندة الشعب الفلسطيني وحمايته من الاعتداءات الإسرائيلية. وقال في بيانه: «أوقفوا القتل وادعموا صاحب الحق، وكفى الصمت والكيل بمكيالين إذا كنا نعمل حقًا من أجل السلام». ثم نجحت الجهود المصرية في وقف إطلاق النار، في 21 مايو 2021، بالفعل بموافقة الحكومة الإسرائيلية وحركة «حماس»، وبدون شروط مسبقة، كما أعلنت القاهرة عن دعم قطاع غزة بقيمة 500 مليون دولار؛ لإعادة الإعمار على أن تقوم بذلك شركات مصرية، وهو ما بدأ بالفعل.

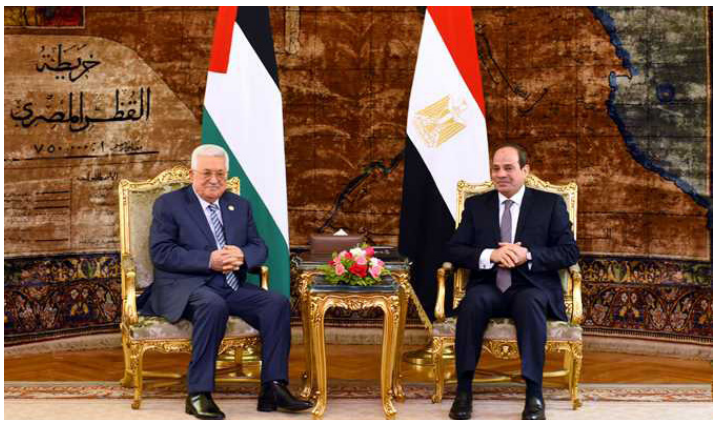

وتستمر مساعي القاهرة لإتمام المصالحة الفلسطينية – الفلسطينية؛ تمهيدًا لاستئناف عملية السلام بعد أعوام طويلة من الانقطاع. ولعل النجاح المصري في وقف إطلاق النار بغزة وعودة القاهرة لتدير الملف الفلسطيني باعتراف دولي هو أكبر مؤشر على استعادة الدور المصري الإقليمي كسابق عهده.

وفي 6 أكتوبر 2021، أجرى السيد الرئيس «عبد الفتاح السيسي» اتصالًا هاتفيًا مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس أبو مازن، وتناول الاتصال مناقشة آخر التطورات، فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية وعملية السلام؛ حيث أكد السيد الرئيس استمرار الجهود المصرية الحثيثة تجاه القضية الفلسطينية بالتنسيق الوثيق مع الأشقاء الفلسطينيين، وذلك بهدف إعادة الحيوية لملف عملية السلام لاستعادة حقوق الشعب الفلسطيني وتعزيز الأمن والاستقرار بالمنطقة. وقد ثمن الرئيس الفلسطيني عمق وخصوصية العلاقات المصرية الفلسطينية في ظل ما يجمع بين الشعبين من روابط ممتدة، معبرًا عن تقديره لجهود مصر الدؤوبة ومساعيها المقدرة في دعم القضية الفلسطينية. كما توافق الطرفان خلال الاتصال على مواصلة التشاور والتنسيق الثنائي المكثف خلال الفترة القادمة إزاء مختلف الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

وتحاول مصر بشتى الطرق مساعدة الدولة الفلسطينية في مجال الطاقة، خاصة مع الأزمة الاقتصادية العالمية؛ حيث عقد المهندس طارق الملا، وزير البترول والثروة المعدنية، اجتماعًا مع الدكتور محمد مصطفى، مستشار الرئيس الفلسطيني للشؤون الاقتصادية، ورئيس مجلس إدارة الصندوق الفلسطيني، وتناول الجانبان خلال اللقاء عددًا من الموضوعات الخاصة بالتعاون المشترك في مجالات صناعة البترول والغاز الطبيعي وأنشطة منتدى غاز شرق المتوسط. وأكد الملا، موقف مصر الثابت والداعم للحقوق الفلسطينية، بما فيه حقها الأصيل في استغلال مواردها الطبيعية وسيادتها على تلك الموارد، وفي مقدمتها حقل غزة مارين للغاز الطبيعي، وأن مصر لا تتوانى عن دعم كل ما يمكنه المساهمة في تنمية اقتصاد فلسطين. واتفق الجانبان على أهمية زيادة دعم دور المنتدى؛ من أجل مزيد من الرؤى والأفكار البناءة لاستغلال الإمكانات الموجودة من الاحتياطيات الكربوهيدراتية في منطقة شرق المتوسط، بما يحقق مصالح دول المنتدى ويؤمن جانبًا من إمدادات الطاقة.

4 استمرار التحالفات الاستراتيجية العربية:

استمرت القاهرة في إرساء التحالفات الاستراتيجية العربية بغية تعزيز التعاون العربي – العربي على الصعد كافة، وأبرزها التحالف «المصري السعودي الإماراتي» الذي يعد محورًا للسياسة المصرية تجاه حلفائها بالخليج العربي، حيث أكد الرئيس «السيسي» أن الحفاظ على أمن السعودية والإمارات هو جزءٌ لا يتجزأ من الأمن القومي المصري»، وبهذه العبارة حدد الرئيس «عبد الفتاح السيسي»، ملامح سياسته الخارجية تجاه الدول الخليجية التي دعمت ثورة 30 يونيو، والدولة المصرية منذ لحظاتها الأولى.

وخلال العام الماضي استمر وتعزز التحالف الاستراتيجي السعودي المصري الإماراتي، وقد برز ذلك من خلال زيارات ولي العهد السعودي لمصر والتي كان آخرها في 11 يونيو 2021، وزيارة ولي عهد أبو ظبي الشيخ «محمد بن راشد» للقاهرة، واستمرار التنسيق والتعاون بين الأطراف الثلاث حول الملفات العربية المختلفة والتعاون الثنائي والاقتصادي الذي يعزز هذا التحالف.

كما استقبل الرئيس «السيسي» الأمين العام لدول مجلس التعاون الخليجي أكثر من مرة، وجدد دعم مصر للأمن الخليجي ضد أية تهديدات خارجية؛ لأن «أمن الخليج العربي هو جزءٌ من الأمن القومي المصري». وتفعيلًا لذلك شاركت مصر في معظم المناورات العسكرية الخليجية، والتي كان أبرزها التمرين العسكري «زايد 3»، بين الإمارات ومصر في مايو 2021، بدولة الإمارات العربية المتحدة بمشاركة وحدات من القوات البرية الإماراتية والمصرية، ويأتي التمرين في إطار البرامج العسكرية المجدولة بين البلدين والذي يهدف إلى تبادل الخبرات العسكرية والقتالية وتعزيز الجاهزية العملياتية للقوات المسلحة الإماراتية والمصرية.

وأرست القاهرة التحالف «المصري العراقي الأردني»، وإنشاء محور ثلاثي يجمعهم، وعقد اجتماع القمة الثلاثي الأول لهذا المحور بالقاهرة، يوم 24 مارس 2019، بين الرئيس المصري «عبد الفتاح السيسي»، والعاهل الأردني الملك «عبد الله الثاني»، ورئيس الوزراء العراقي، إلا أن عقد قمة ثلاثية في عمان، ثم زيارة رئيس الوزراء المصري «مصطفى مدبولي»، بغداد منتصف عام 2020، مثل تأكيدًا على استمرار هذا المحور الثلاثي لتحقيق مصالح الدول الثلاث، لاسيما دعم العراق في مرحلة إعادة الإعمار بعد هزيمة تنظيم «داعش» الإرهابي.

كما أن التعاون الثلاثي بين (القاهرة، بغداد، عمان) لا يقتصر على المحاور الاقتصادية، بل يشمل التعاون والتنسيق الأمني والاستخباراتي فيما بينهم، وقد تأكد ذلك خلال زيارة الرئيس «السيسي» الأخيرة للأردن التي اختتمها، يوم 19 يناير 2021، وعقد خلالها لقاءات مع العاهل الأردني الملك «عبد الله الثاني» ورئيس الوزراء؛ لبحث تعزيز العلاقات الثنائية والملفات الإقليمية المشتركة التي تأتي في مقدمتها القضية الفلسطينية. وتطورات الأوضاع في سوريا والعراق. وقد صدر في ختام الزيارة بيانٌ مصري أردني مشتركٌ يؤكد على التوافق بين الطرفين في مختلف القضايا المشتركة، ويؤكد استمرار التعاون الاستراتيجي بين الدولتين، بما يحقق مصالحهما ويعزز الأمن القومي العربي لمواجهة التحديات الآنية غير المسبوقة.

5 الدعم المصري للملفات العربية:

إن المتابع لجهود الدبلوماسية المصرية على الصعيد العربي مؤخرًا، سيجد أنها كثفت تواجدها في عدد من الملفات العاجلة؛ انطلاقًا من ثوابتها الداعمة للاستقرار الوطني، ورفض التدخل الخارجي في الشأن الداخلي.

فعلي صعيد الدعم المصري لدولة السودان، فإنه قد شهد طفرةً سياسيةً وعسكريةً غير مسبوقة، خلال العام الماضي؛ حيث تبادل وزراء الخارجية الزيارات أكثر من مرة للقاهرة والخرطوم، كما تم تنظيم تدريبات عسكرية جوية (نسور النيل 1و2) في نوفمبر 2020، وبرية (حماة النيل) في مايو 2021، وتعزز التعاون الاقتصادي الثنائي عبر توقيع عشرات الاتفاقيات بين الدولتين. وبالطبع تم تنسيق المواقف بين القاهرة والخرطوم، فيما يخص أزمة «سد النهضة» الإثيوبي الذي يهدد الأمن المائي للدولتين.

كما التقى الرئيس «عبد الفتاح السيسي»، مساء يوم 17 مايو 2021، بباريس رئيس مجلس السيادة الانتقالي السوداني الفريق أول «عبد الفتاح البرهان»، وأشاد بالعلاقات الأخوية المتينة والأزلية بين مصر والسودان، وما بلغته من مستوى متقدم على مختلف الأصعدة، خلال الفترة الأخيرة. وأعرب الرئيس «السيسي» عن تطلع مصر لتعميقها وتعزيزها بما يساهم في تحقيق مصالح البلدين والشعبين الشقيقين، لاسيما على المستوى الأمني والعسكري والاقتصادي والتجاري، ومؤكدًا في هذا الإطار حرص مصر على المشاركة في «المؤتمر الدولي لدعم المرحلة الانتقالية بالسودان، بما يساعد على تحقيق الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي في السودان، وذلك انطلاقًا من دعم مصر الكامل للسودان في كل المجالات، وكذا الارتباط الوثيق للأمن القومي المصري والسوداني، والروابط التاريخية التي تجمع شعبي وادي النيل.

وشارك الرئيس «السيسي» في العاصمة الفرنسية باريس، يوم 17 مايو 2021، في مؤتمر «باريس لدعم السودان»، برعاية الرئيس الفرنسي «إيمانويل ماكرون». والمؤتمر جمع أكثر من 1.4 مليار دولار؛ لدفع ديون السودان لصندوق النقد الدولي، كما أسفر عن إسقاط ديون السودان مع عدد من الدول، مما يؤدي لوجود وفرة في الموازنة السودانية يتم استخدامها في مشروعات البنية التحتية والمشروعات التنموية المختلفة. كما ساهم المؤتمر في عرض الفرص الاستثمارية التي يمتلكها السودان في مجالات الزراعة والثروة الحيوانية والطاقة والتعدين والبنى التحتية والموانئ، بالإضافة إلى الاتصالات والتحول الرقمي. وأكد الرئيس المصري «عبد الفتاح السيسي»، خلال مشاركته في مؤتمر «باريس لدعم السودان»، التزام مصر الراسخ بمواصلة دعم الأشقاء في السودان؛ لتحقيق الاستقرار والتنمية التي يستحقها الشعب السوداني، داعيًا سيادته جميع شركاء السودان لمواصلة دعم ومساندة جهود الخرطوم؛ للارتقاء بالاقتصاد والتنمية بالسودان.

وفي إطار حرص مصر على تسوية الأزمة في السودان، قام وفد من المجتمع المدني المصري بزيارة إلى الخرطوم، في مايو 2022، وقد رحب البرهان بزيارة الوفد للسودان، لافتًا إلى أن مثل هذه الزيارات تسهم في توطيد العلاقات بين الشعبين الشقيقين. وأشاد رئيس مجلس السيادة السوداني، بمواقف مصر الداعمة للسودان في المحافل الإقليمية والدولية. وقدم البرهان شرحًا للوفد المصري حول الأوضاع الراهنة والجهود المبذولة لإنجاح الفترة الانتقالية، من خلال التأكيد على عدم الإقصاء وتحقيق التوافق الذي يحظى بقبول الجميع وصولًا لانتخابات حرة ونزيهة يختار فيها الشعب السوداني من يحكمه.

كذلك، وفي إطار تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين، استقبل الدكتور خالد عبد الغفار، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، والقائم بأعمال وزير الصحة والسكان، وزير الصحة بدولة السودان الدكتور هيثم عوض الله، والسفير محمد إلياس سفير دولة السودان بمصر والمندوب الدائم لدي جامعة الدول العربية، وذلك بديوان عام وزارة الصحة والسكان في 26 مارس 2022. وناقش الجانبان سبل تعزيز واستمرار التعاون بين البلدين في القطاع الصحي؛ حيث أكدا على أن العلاقات المصرية السودانية شهدت تطورًا كبيرًا خلال الفترة الأخيرة، فضلًا عن التضامن القوي بين الدولتين في التصدي لجائحة فيروس كورونا. كما ناقشا زيادة فرص تدريب الأطباء السودانيين ضمن البرامج التدريبية التي تتيحها الوزارة للكوادر البشرية من الأطباء المصريين وغير المصريين، وتعزيز التعاون بين البلدين في مجال إنتاج المستحضرات الحيوية، لنقل تجربة مصر في توطين صناعة الأدوية لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

وعلى هامش المشاركة في الاجتماعات السنوية للبنك الإسلامي للتنمية التي عقدت بمدينة شرم الشيخ، في يونيو 2022، عقدت اللجنة العليا المصرية السودانية اجتماعًا لزيادة حجم التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين البلدين عن طريق تحقيق التكامل الاقتصادي بين البلدين.

ولم يغب الملف اللبناني عن اهتمامات القاهرة؛ حيث استقبل الرئيس «السيسي» رئيس الوزراء المكلف «سعد الحريري»، بشهر فبراير 2021، في زيارة مهمة مثلت اختراقًا للعزلة الإقليمية والعربية التي يعاني منها لبنان، وكشفت القاهرة عن مبادرة مصرية لدعم لبنان في هذه المرحلة الدقيقة التي يمر بها بعد تعثر تشكيل الحكومة الجديدة؛ حيث طرحت القاهرة مبادرةً لتشجيع الدول العربية على دعم بيروت اقتصاديا، وتعهدت بالتواصل مع فرنسا لدعم بيروت سياسيًا والإسراع في تشكيل الحكومة الجديدة المنوط بها معالجة الانهيار الاقتصادي الذي يمر به لبنان منذ تفجير مرفأ بيروت في 4 أغسطس 2020.

كما قام وزير الخارجية المصري «سامح شكري»، بزيارة مهمة لبيروت؛ لبحث سبل حل الأزمة اللبنانية، وكذلك كان الملف اللبناني حاضرًا في مباحثات الرئيس «السيسي» بباريس، خلال قمته الأخيرة مع «ماكرون»، في مايو 2021. وعلى المستوى الاقتصادي، التقت وزيرة التجارة والصناعة، الدكتورة نيفين جامع مع وزير الاقتصاد والتجارة بحكومة تصريف الأعمال اللبنانية، أمين سلام، على هامش فعاليات المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية والمنعقد بمدينة جنيف، في يونيو 2022. وقد بحث الطرفان أوجه التعاون المشترك، والوقوف على رغبة الجانب اللبناني في الاستفادة من الخبرة المصرية الكبيرة في مجال مكافحة الدعم والإغراق، وذلك من خلال تولي قطاع المعالجات التجارية المصري تدريب الكوادر اللبنانية وتبادل الخبرات في هذا المجال.

والحقيقة، تحرص مصر على تقديم كل الدعم والمساندة للجانب اللبناني، والذي يظهر في موقف مصر الداعم لطلب انضمام لبنان لمنظمة التجارة العالمية. بالإضافة إلى ذلك التقى الدكتور خالد عبد الغفار، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، والقائم بأعمال وزير الصحة والسكان، نظيره اللبناني الدكتور فراس الأبيض، على هامش اجتماع الجمعية العامة لمنظمة الصحة العالمية الـ 75 بمدينة جنيف السويسرية، في 23 مايو 2022؛ لبحث سبل التعاون لسد احتياجات الشعب اللبناني في مجال الدواء، بالإضافة إلى الاستفادة من التجربة المصرية الناجحة في تنفيذ المبادرات الرئاسية للصحة العامة.

كما تهتم القاهرة بالتطورات في سوريا واليمن، وتدعو دومًا لوحدة الأراضي السورية، وإنهاء الاحتلال التركي لمدن شمالي سوريا، ووقف التدخلات الخارجية الإيرانية في الشأن اليمني.

ثانيًا: الدور المصري بالدائرة الإفريقية:

منذ تولي الرئيس «عبد الفتاح السيسي» منصبه، في يونيو 2014، وهو يولي اهتمامًا كبيرًا بالدور المصري الإفريقي، وكانت أولى الجولات الخارجية للرئيس هي جولةٌ إفريقيةٌ بدأت بدولة الجزائر ثم شارك في قمة الاتحاد الإفريقي لعام 2014. كما انتخبت القاهرة لعضوية مجلس السلم والأمن الإفريقي عام 2015، ثم للعضوية غير الدائمة لمجلس الأمن عن القارة في ٢٠١٦ و٢٠١٧. وبعد ذلك تسلم الرئيس «عبد الفتاح السيسي»، في 10 فبراير 2019، بمقر الاتحاد الإفريقي في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، بعد زيارته التاريخية لها وحضوره القمة الإفريقية الـ 32، رئاسة مصر للاتحاد وعملت القاهرة خلال رئاستها للاتحاد على تنفيذ رؤية مصرية تقوم على ضرورة التمسك بالوحدة الإفريقية كسبيل للتقدم بالقارة السمراء، وتعزيز التضامن بين دولها، وطرح أهمية ترسيخ مبدأ «الحلول الإفريقية للمشاكل الإفريقية».

وقد حرصت مصر دومًا على تعزيز أوجه التعاون مع الأشقاء الأفارقة عبر دفع مجالات التعاون؛ سواء على المستوي الثنائي؛ حيث قام الرئيس «السيسي»، بنهاية عام 2020، بزيارة لدولة جنوب السودان؛ لتصبح أول زيارة لرئيس مصري للدولة حديثة الاستقلال، وليؤكد على عمق التعاون بين القاهرة وجوبا.

وقام الرئيس «السيسي» بزيارة، في مايو 2021، هي الأولى لـ جيبوتي، وعززت التعاون الاستراتيجي بين الدولتين. كما وقعت بالفعل على 6 اتفاقيات مع دول «حوض النيل»؛ للتعاون العسكري لتعزيز التعاون الثنائي بينهم. كما أجرى الرئيس «السيسي»، عشرات الاتصالات الهاتفية للتشاور والتباحث مع القيادات السياسية الإفريقية، وبحث سبل تعزيز التعاون الثنائي معها، وكان من أهمها الاتصال مع رئيسة تنزانيا ورئيس بنين. كما عززت مصر التعاون الإفريقي عبر الآليات المختلفة للاتحاد الإفريقي والمنظمات والتجمعات الإفريقية الأخرى.

وبالطبع مازالت أزمة «سد النهضة» الإثيوبي تمثل أحد أهم ملفات الخلاف الإفريقية في ظل التعنت الإثيوبي والإصرار على عدم التنسيق أو التشاور مع القاهرة والخرطوم قبل ملء السد، ورغم ذلك فإن الدبلوماسية المصرية تلتزم بالطرق السلمية والتفاوض لحل الأزمة التي تهدد الأمن المائي المصري والسوداني، ولعل هذا الحرص المصري على السلمية وعدم اللجوء للحل العسكري رغم خطورة الأزمة إنما يؤدي لتعزيز الدور المصري الإقليمي على الصعيد الإفريقي؛ حيث إن مصر تولي أهميةً قصوى لإرساء الاستقرار والسلم بالقارة التي تعج بالحروب الأهلية والنزاعات المسلحة، ولا ترغب في إضافة نزاع مسلح جديد لها. بيد أن ذلك لا يعني الإضرار بالأمن القومي المائي المصري أو السوداني.

وعلى صعيد التعاون العسكري مع دول القارة الإفريقية، وقعت مصر أربع اتفاقيات للتعاون العسكري والدفاعي مع السودان وبوروندي وأوغندا وكينيا، وسبق وأجرت مصر مع السودان في مايو 2021، تدريبات عسكرية «حماة النيل»، وهي مناورات شاملة تضم عناصر من القوات البرية والبحرية والجوية لكلا الجانبين، وتأتي استكمالًا لتدريبات «نسور النيل 1» التي جرت بين البلدين في نوفمبر 2020، و«نسور النيل 2» في أواخر مارس 2021.

وفي إطار مشروعات الطاقة، تسعى مصر إلى الربط الكهربائي مع دول القارة الإفريقية، فقد أعلن الدكتور، أيمن حمزة، المتحدث باسم وزارة الكهرباء، أن مشروع الربط الكهربائي مع السودان، هو خطوة بداية للربط مع إفريقيا، وذلك في ظل حرص الدولة المصرية على تقديم الدعم للدول الإفريقية في القطاع الكهربائي. كما تهتم القاهرة بتدريب الكوادر الإفريقية في مجال الطاقة؛ حيث وصل عدد من تم تدريبهم حتى الآن إلى 8500 متدرب إفريقي، بالإضافة إلى تقديم كافة سبل الدعم للشركات التي تنفذ مشروعات في إفريقيا، كالشركات التي تقوم بتنفيذ أعمال سد «جوليوس نيريري» في تنزانيا لتوليد الطاقة الكهربائية.

ورغم انتهاء رئاسة مصر للاتحاد الإفريقي، إلا أن الدور المصري الإقليمي لدعم الدول والقضايا الإفريقية لم ينته، بل تضاعف؛ حيث إن ملفات القارة السمراء على أجندة عمل القيادة السياسية المصرية في كافة اللقاءات الدولية. فقد شارك الرئيس المصري «عبد الفتاح السيسي»- شخصيًا- يوم 18 مايو 2021، بقمة «تمويل الاقتصاديات الإفريقية»، بدعوة من الفرنسي «إيمانويل ماكرون». بحضور 15 من زعماء القارة الإفريقية وممثلين دوليين، وقد شارك في القمة رؤساء بوركينا فاسو والكونغو الديموقراطية وساحل العاج ومصر وإثيوبيا وغانا ومالي وموريتانيا وموزمبيق ونيجيريا ورواندا والسنغال والسودان وتوغو، إضافةً إلى إيطاليا وإسبانيا والبرتغال والاتحاد الأوروبي.

كما شاركت كل من هولندا وألمانيا واليابان وكينيا وتنزانيا وجنوب إفريقيا عبر تقنية الفيديوكونفرانس. كما شاركت عدة مؤسسات دولية مثل الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وعدة مصارف عامة دولية. وهدفت القمة لجذب الاستثمارات الدولية للقارة السمراء، وإنعاش اقتصادياتها النامية بعد الركود الاقتصادي الذي أصاب الاقتصاد الدولي والإفريقي إثر تفشي جائحة «كورونا»، بما يساهم في تحقيق نمو اقتصادي في مواجهة تداعيات أزمة كورونا، وكذلك تيسير نقل التكنولوجيا للدول الإفريقية، ودفع حركة الاستثمار الأجنبي إليها.

ثالثًا: الدور المصري الأوروبي والدولي:

شهد العام الأخير عدة تطورات مهمة على صعيد تعظيم الدور المصري في شرق المتوسط، والشرق الأوسط، مما عزز الدور المصري الإقليمي، كما تمكنت القاهرة من استمرار العلاقات الاستراتيجية مع دول أوروبية مؤثرة كفرنسا وألمانيا. فضلًا عن تدشين مرحلة جديدة للعلاقات مع الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة «جون بايدن»، وحافظت مصر على مستوى العلاقات المتميزة مع القوى الكبرى كروسيا والصين. ومن بين أبرز تلك التطورات ما يلي:

1 كسر الجليد بالعلاقات المصرية التركية:

بعد 8 سنوات تقريبًا، أي منذ نوفمبر 2013، من القطيعة الدبلوماسية وعشرات الدعوات التركية للتقارب مع مصر، عقدت الجولة الأولى من المحادثات الاستكشافية بين مصر وتركيا التي امتدت على مدار يومي 4 و5 مايو 2021؛ حيث حضر وفدٌ تركي للقاهرة برئاسة نائب وزير الخارجية التركي «سادات أونال»، ورأس الوفد المصري نظيره «حمدي سند لوزا»؛ لبحث تطبيع العلاقات المتوترة بين البلدين.

وفي ختام المباحثات صدر بيانٌ مشترك أكد أن المشاورات الاستكشافية ستركز على الخطوات الضرورية التي قد تؤدي إلى تطبيع العلاقات بين البلدين على الصعيد الثنائي وفي السياق الإقليمي. والمباحثات تعد هي الأولى التي تتم مباشرةً بين وفدي رفيعي المستوى من الدولتين؛ لاستعادة العلاقات بعد 8 سنوات من القطيعة شبه الكاملة، وهي بمثابة اجتماعًا تحضيريًا للقاء المرتقب بين وزيري خارجية الدولتين، التركي «مولود جاويش أوغلو»، مع نظيره المصري «سامح شكري»؛ لبحث التطبيع، ومن المتوقع أن يتمخض عن ذلك مجموعة من القرارات والتنازلات التركية؛ لإرضاء الجانب المصري والعربي.

وقد رهنت مصر إعادة تطبيع العلاقات مع تركيا على وقف أية عدائيات أو استهداف لمصر وقيادتها؛ انطلاقًا من الأراضي التركية، ووقف الاستهداف الإعلامي عبر منصات فضائية في تركيا، واحترام قواعد القانون الدولي في العلاقات بين الدول وحسن الجوار، وألا تتيح تركيا المساحة والحرية لجماعات إرهابية متطرفة تعمل ضد مصر، وعدم تعرض تركيا لأية مصالح مصرية أو تهديد الأمن القومي المصري والعربي؛ سواءً على المستوى الإقليمي أو الدولي. بيد أن أنقرة تتجاهل هذه المطالب وتدعو لإعادة التطبيع أولًا، ثم بحث الملفات الخلافية وهو ما ترفضه القاهرة.

ويجب التأكيد هنا، أن زيارة الوفد التركي للقاهرة، هو مؤشرٌ جديدٌ على استعادة الدور المصري الإقليمي بكافة تداعياته، وإدراك القيادة السياسية التركية لذلك هو ما دفعها لتكرار الدعوة على مدى عام كامل للتقارب مع مصر. بيد أن الخارجية التركية مازالت تتجاهل على سبيل المثال، المصالح المصرية الاستراتيجية في ليبيا وتصر على نقل المرتزقة السوريين لليبيا، كما تسعى لتعزيز التعاون الاقتصادي مع الحكومة الليبية الجديدة برئاسة «عبد الحميد الدبيبة»، كما تتجاهل المصالح السعودية في دول الخليج، وتصر على إجراء مناورات عسكرية مع قطر؛ حتى بعد المصالحة الخليجية القطرية.

ومازالت وسائل الإعلام التركية تشن حربًا إعلاميةً ضد مصر، مما سيعيق أي تقارب فعلي بين أنقرة والقاهرة؛ لأن أنقرة تسعى لإنهاء عزلتها الإقليمية بأقل الخسائر الممكنة، وهو أمرٌ مستبعدٌ؛ نظرًا لاستمرار العداء التركي لمصر وعدد من دول المنطقة لسنوات عدة مضت، فضلًا عن تنوع القضايا الخلافية بين أنقرة والقاهرة تعددها، وهو ما يتطلب جهودًا تركيةً مضاعفةً وصادقةً وجديةً؛ لإنهاء هذه الخلافات وتقديم تنازلات ملموسة للعواصم المؤثرة إقليميًا كالقاهرة لتطبيع العلاقات معها. ولكن تشير التقارير الإعلامية في الفترة الأخيرة إلى وجود تحسن «بطيء» في العلاقات المصرية – التركية؛ حيث أقدمت تركيا على خطوات لإبداء حسن نواياها تجاه القاهرة بتصفية منصات إعلامية إخوانية دأبت على الهجوم على القيادة السياسية في مصر، منذ عدة شهور.

وفي الأول من مايو 2022، أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، «إمكانية (تطوير الحوار) و(تطبيع العلاقات) مع مصر، وأن «الحوار مع مصر قد يتطور إلى أعلى المستويات». وهو الأمر الذي تبعه تصريح من وزير الخارجية التركي تشاووش أوغلو، خلال مؤتمر صحفي مع نظيره الإماراتي عبد الله بن زايد، في 27 مايو 2022، بأن بلاده تسعى لتحسين علاقاتها مع مصر، قائلًا: «كانت لدينا خلافات في الماضي، ولم تخدم أي طرف، ولذلك علينا أن نصحح مقاربتنا، ومع مصر سنتخذ خطوات إضافية ونبذل جهودًا لأجل استقرار ليبيا».

2 الدائرة المتوسطية:

كل عام يتعزز التعاون الثلاثي بين ثلاث دول من أهم دول شرق البحر المتوسط، وهي (مصر، اليونان، قبرص). ذلك التحالف الذي أسسه الرئيس «عبد الفتاح السيسي»، في نهاية عام 2014، وحظى بأولويته في السياسة الخارجية المصرية، خلال الأعوام الماضية. وقد تحقق عام 2020 أحد أبرز النجاحات للسياسة الخارجية المصرية المتمثل في توقيع اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان، ومصر وقبرص. مما أدى لتعيين المنطقة الاقتصادية الخالصة مع اليونان وقبرص وبدأ التنقيب عن الغاز الطبيعي في السواحل المصرية. كما أن هذا الاتفاق سيمنع أية دولة إقليمية كتركيا من الادعاء بوجود حقوق لها في تلك المنطقة الاقتصادية.

وقد تعزز التعاون الثلاثي بتدشين منتدًى جديد، فقد عقد يوم 11 فبراير 2021، في آثينا منتدى «فاليا» للصداقة، وشارك فيه وزراء خارجية خمس دول بجانب اليونان، وهي (مصر، السعودية، الإمارات، الأردن، وفرنسا)، وهي دولٌ عربيةٌ وشرق متوسطيةٌ مهمة ومؤثرة؛ لبحث سبل تعزيز التعاون الثنائي بينهم. وفي الوقت الحالي، تبحث كلا من مصر وقبرص تفعيل منتدى غاز شرق المتوسط، وجاء ذلك خلال اللقاء المشترك بين وزيري خارجية البلدين في القاهرة في 27 مايو 2022، والذي تناولا فيه العلاقات الثنائية وسبل الارتقاء بها، ولاسيما في مجالات التجارة والطاقة والاستثمار، بالإضافة إلى القضايا الإقليمية والدولية محل الاهتمام المشترك، والإعداد لاجتماعات اللجنة العليا المشتركة. بالإضافة إلى بحث القضايا الإقليمية، ومنها القضية الفلسطينية والأوضاع في ليبيا.

كما جرت مناقشات بين الدول الثلاثة: مصر واليونان وقبرص؛ للتشاور حول الربط الكهربائي بينهم والفرص التجارية المتاحة للقطاع الخاص في مصر واليونان، والخريطة الحالية وتطور مجال الطاقة البديلة والمستدامة، والتعاون المحتمل والمستقبلي في الربط الكهربائي بين مصر وأوروبا، والتطور في التكنولوجيا البحرية واللوجستيات وصناعات الموانئ، والاستثمار في بناء السفن وصيانة سفن الأحواض الجافة.

3 تعزيز التعاون المصري الأوروبي:

• فرنسا:

شهدت السنوات الثماني الماضية تعاونًا استراتيجيًا مصريًا فرنسيًا مكثفًا؛ حيث تري باريس مصر الدولة المركزية لتحقيق الاستقرار الإقليمي، وتتعاون معها من هذا المنطلق، مما يؤدي لوجود شراكة استراتيجية فرنسية مصرية؛ لتنفيذ رؤية الدولتين المتطابقة لحل العديد من ملفات الشرق الأوسط المتأزمة، كما أنه يعزز التعاون الاقتصادي والعسكري الذي سيعود بالنفع على الدولتين ويعزز من الدور الإقليمي لكل منهم في المحيط المتوسطي والعربي الشرق أوسطي.

وقد حظيت زيارة الرئيس «السيسي» لفرنسا، في أكتوبر 2020، في ظل استمرار تفشي جائحة «كورونا» بأهمية كبيرة؛ حيث إنها أكدت الأهمية الاستراتيجية للتعاون بين البلدين، كما أنها أول زيارة لرئيس عربي مسلم بعد أزمة الرسومات المسيئة التي سادت فرنسا، وكان لها أثرٌ سلبي على العلاقات الفرنسية مع دول العالم الإسلامي.

وتم التأكيد خلال الزيارة على توافق وجهات النظر بين القاهرة وباريس في كافة الملفات الإقليمية وضرورة تبني التسوية السلمية في الملف الليبي والسوري، واستمرار جهود التنسيق بين البلدين في مكافحة الإرهاب؛ لتعزيز الأمن الإقليمي والدولي.

وأجرى الرئيس المصري «عبد الفتاح السيسي» زيارةً مهمةً لباريس، يوم 17 مايو 2021، وعقد لقاء قمة مع نظيره الفرنسي «إيمانويل ماكرون»، بقصر الإليزيه في العاصمة الفرنسية باريس. وأكد الرئيس «السيسي» حرص مصر على تدعيم وتعميق الشراكة الاستراتيجية الممتدة مع الجمهورية الفرنسية، والتي تمثل ركيزةً مهمةً للحفاظ على الأمن والاستقرار بمنطقة الشرق الأوسط. وأعرب الرئيس «السيسي» عن التطلع لتعظيم التنسيق والتشاور مع الجانب الفرنسي، خلال الفترة المقبلة بشأن مختلف القضايا الإقليمية، وكذلك ملفات التعاون الثنائي، خاصةً الأمنية والعسكرية في ضوء التحديات الكبيرة على الصعيد الإقليمي الذي يتسم بالاضطرابات والصراعات.

كما أشاد الرئيس الفرنسي بالخطوات الناجحة لعملية التنمية الشاملة في مصر والمشروعات القومية الكبرى الجاري تنفيذها، وأكد حرص فرنسا على مساندة جهود مصر التنموية ودعمها في كل المجالات، من خلال تبادل الخبرات والاستثمار المشترك. وبحث الرئيسان عددًا من الملفات الإقليمية، لاسيما تطورات الأوضاع في كل من شرق المتوسط وليبيا وسوريا. وقد تزامن مع تلك الزيارة توقيع عقد شراء صفقة الطائرات المقاتلة «الرافال» الفرنسية؛ لتصبح مصر الدولة الثانية في العالم في امتلاك هذه الطائرات بعد الدولة المصنعة وهي فرنسا.

• ألمانيا:

زار الرئيس «السيسي» ألمانيا ثلاث مرات، وعقد قمةً مع المستشارة الألمانية «إنجيلا ميركل»، يوم 16 فبراير 2019، هي الثانية له في غضون 4 أشهر. وقد كان لها بعدين: الأول .. ثنائي؛ حيث بحث الطرفان سبل تعزيز العلاقات المصرية الألمانية، لاسيما في الجانب الاقتصادي منها، وتنفيذ ما اتفق عليه خلال زيارة الرئيس السابقة لبرلين، في 28 أكتوبر 2018، (وقد مثلت تلك الزيارة نقطة تحول في العلاقات بين البلدين؛ حيث جددت الدولتان أهمية استمرار التنسيق والتشاور السياسي والأمني بينهما لمواجهة تحديات منطقة الشرق الأوسط).

والثاني .. إقليمي؛ حيث بحثا الملفات ذات الاهتمام المشترك، وفي مقدمتها ملفي ليبيا وسوريا، وكذلك رؤية مصر بشأن سبل تعزيز العمل الإفريقي، وما يمكن لألمانيا أن تقوم به من دور فاعل في هذا الإطار، عبر إطلاق مشروعات للتعاون الثلاثي بين مصر وألمانيا بالقارة الإفريقية، فضلًا عن أهمية تعزيز السلم والأمن في إفريقيا وتسوية النزاعات، في إطار مبادرة «إسكات البنادق» بإفريقيا بحلول عام 2020.

وقد شارك الرئيس المصري «عبد الفتاح السيسي» في مؤتمر «ميونيخ» الذي عقد في فبراير 2019، ويعد أول رئيس دولة من خارج القارة الأوروبية يلقي كلمةً في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر. وكذلك شارك في مؤتمر برلين؛ بشأن الأزمة الليبية، في يناير 2020. وخلال عام 2021، استقبل الرئيس «السيسي» عدة اتصالات هاتفية من «ميركل»؛ لبحث سبل تعزيز التعاون الثنائي والملفات الإقليمية، وكان آخرها في مايو 2021؛ لبحث تطورات القضية الفلسطينية. ومن المقرر أن تشارك مصر في مؤتمر «برلين 2» المقرر عقده بألمانيا حول تطورات الملف الليبي. كما عززت مصر علاقتها مع بريطانيا، من خلال التوقيع على اتفاق المشاركة المصرية البريطانية؛ لتنظيم العلاقات بين الجانبين في شتى المجالات عقب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

وعلى مستوى العلاقة مع الاتحاد الأوروبي، تم خلال الأعوام 2019، 2020، 2021 تنظيم عدد من الزيارات والمقابلات الرئاسية والوزارية، فضلًا عن انعقاد عدد من اللجان المشتركة وجولات المشاورات والمباحثات السياسية بين مصر والدول والمؤسسات الأوروبية المختلفة، وكان على رأس تلك الفعاليات استضافة مصر لأول قمة بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية وتلك الأعضاء بالاتحاد الأوروبي يومي 24 و25 فبراير 2019 بشرم الشيخ، بحضور رؤساء دول وحكومات نحو 50 دولة من الجانبين؛ بهدف بحث سبل تعزيز التعاون لمواجهة التحديات المشتركة في المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والأمنية.

وقد عكس اجتماع الرئيس «السيسي»، مع شارل ميشيل، رئيس المجلس الأوروبي في باريس، نوفمبر 2021، أوجه التعاون السياسي بين الجانبين، ليس فقط في تأكيد الرئيس «السيسي»، خلال الاجتماع، على مكانة الاتحاد الأوروبي المهمة في إطار السياسة الخارجية لمصر، والتي ترتكز على الاحترام والتقدير المتبادل لخصوصيات كل طرف، ولكن لكون الجانب الأوروبي الشريك التجاري الأول لمصر، والروابط المتشعبة التي تجمع بين الجانبين والتحديات المشتركة التى تواجههما على ضفتي المتوسط. فيما حرص ميشيل على الإشادة بجهود مصر في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، مؤكدًا تقدير الاتحاد الأوروبي لهذه الجهود في التعامل مع ذلك الملف، الأمر الذي انعكس على وقف حالات الهجرة غير الشرعية من مصر منذ عام 2016، كما أكد رئيس المجلس الأوروبي أن مصر تعد نموذجًا ناجحًا في المنطقة في هذا الصدد تحت قيادة حاسمة وحكيمة من الرئيس.

وهناك تنسيق بين مصر والاتحاد الأوروبي حول العديد من القضايا الإقليمية المهمة في المحافل الدولية، كعملية السلام في الشرق الأوسط، والأوضاع في ليبيا وسوريا واليمن؛ حيث تم التوافق بشأن ضرورة تعزيز قنوات التشاور بين الجانبين، فيما يتعلق بتلك الملفات، كما تتلاقى الرؤي ووجهات النظر حول أهمية استمرار العمل على التوصل إلى تسويات سياسية لها حتى يمكن استعادة الاستقرار بالمنطقة وتوفير مستقبل أفضل لشعوبها.

كما التقى الرئيس «عبد الفتاح السيسي»، في 11 فبراير 2022، في مدينة بريست الفرنسية مع أورسولا فون ديرلاين، رئيسة المفوضية الأوروبية؛ حيث أكد الرئيس «السيسي» المكانة المهمة التي يتمتع بها الاتحاد الأوروبي في إطار السياسة المصرية، والتي ترتكز على الاحترام والتقدير المتبادل في ضوء الروابط المتشعبة التي تجمع بين الجانبين والتحديات المشتركة التي تواجههما على ضفتي المتوسط.

علاوةً على ذلك، تعد مصر شريك قوي للاتحاد الأوروبي، وخاصة في مكافحة الهجرة غير الشرعية وملتزمة بالاتفاقيات والقوانين الخاصة بالهجرة، ودائمًا ما يتم التنسيق والتعاون المستمر بين الطرفين. فقد أطلق الاتحاد الأوروبي الاستراتيجية المشتركة من 2017 حتى 2021، والتي بلغ تمويلها كتعاون ثنائي في حدود 500 مليون يورو شملت 4 سنوات، وكان بها شق مهم، وهو دعم مصر في سياسات الهجرة؛ لأن الحد من الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا والتعامل مع متطلبات التنمية في المناطق الأكثر تعرضًا للهجرة غير الشرعية من أهداف الشراكة. كما قدم الاتحاد لمصر تمويلًا بمقدار 60 مليون يورو زيادة إلى مشروعات إقليمية استفادت منها مصر، وهي مشروعات تصب في محافظات الأكثر تعرضًا للهجرة غير الشرعية، وهو ما صب في قطاع التمكين الاقتصادي للمرأة والشباب والقيام بعمليات بنية تحتية تستفيد منها المجتمعات المتواجدة في تلك المحافظات.

وعلى مستوى العلاقات الاقتصادية، قام الاتحاد الأوروبي بتمويل مشروعات في مصر بقيمة 500 مليون يورو، خلال الفترة من 2017 وحتى 2021، في العديد من القطاعات في إطار الشراكة التي تربط بين الجانبين، وهما في طور تمديد الشراكة؛ حيث إن هناك نقاشات بين مصر والاتحاد الأوروبي، فيما يخص الوثيقة الجديدة لأولويات الشراكة للفترة ما بين 2021 وحتى 2027، وجميع مساهمات الاتحاد الأوروبي في المشروعات في مصر هي عبارة عن منح لا ترد. والتعاون بين مصر والاتحاد مبني على أولويات الشراكة بين الجانبين، وفيما يخص التعاون من الجانب المالي في محاور عديدة؛ من بينها بناء التعاون على التنمية المستدامة والتي تؤسس على «رؤية مصر 2030»، وكذلك على أسس تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، والتي تعمل عليها مصر بجدية.

4 تدشين الصداقة المصرية مع إدارة «بايدن»:

ساد القلق في بعض الأوساط السياسية المصرية، بعد الإعلان عن فوز «جون بايدن» بالانتخابات الرئاسية الأمريكية؛ وذلك نظرًا لموقف إدارته عندما كان نائبًا للرئيس من ثورة 30 يونيو 2013، بيد أن «بايدن» - شخصيًا- كان له موقف مغاير من التطورات المصرية، خلال العقد الماضي، فقد كان «بايدن» يراقب الحماسة الثورية في مصر، في 25 يناير 2011 بقلق، وأعرب عن تعاطفه مع رغبة شباب مصر في تأسيس ديمقراطية حقيقية، ومنحهم المزيد من الفرص الاقتصادية.

وأعرب – آنذاك- عن مخاوفه من أن يؤدي رحيل الرئيس الأسبق «حسني مبارك» المفاجئ عن الحكم في مصر، لتولي حكم إسلامي غير ودي لـ واشنطن، أو حدوث فوضى، وأشاد «بايدن» بـ «مبارك»؛ لأنه عمل على معالجة الإرهاب والحفاظ على السلام مع إسرائيل والمصالح الاستراتيجية الأخرى المهمة لـ واشنطن في المنطقة.

وكانت مصر أول دولة عربية تقدم التهنئة لـ «بايدن»، وأكد وزير الخارجية المصري «سامح شكري» حرص بلاده على مواصلة الشراكة مع واشنطن في مكافحة عدم الاستقرار في المنطقة.

وعقب نجاح الجهود المصرية في وقف إطلاق النار بقطاع غزة، في 21 مايو 2021، تلقى الرئيس المصري «عبد الفتاح السيسي» اتصالين هاتفيين من الرئيس الأمريكي «جون بايدن»، في أسبوع واحد، وكان الاتصال الثاني مطولًا؛ حيث أوضح الرئيس «السيسي» أن «بايدن» قادرٌ – بامتياز- بحنكته وخبرته أن يصنع حلولًا جذريةً لكل المشكلات والتحديات التي تحيط بالعالم.

وأوضح الرئيس أن الحديث اتسم بالتفاهم والصراحة والمصداقية في كل الموضوعات التي تهم البلدين والمنطقة. وبدوره أكد «بايدن» عزمه في بذل الجهود؛ من أجل ضمان الأمن المائي للقاهرة، وأشاد بمساعي مصر الدبلوماسية في وقف إطلاق النار في غزة. وبحث الرئيسان مستجدات القضية الفلسطينية، وسبل إحياء عملية السلام في أعقاب التطورات الأخيرة.

وبعد ذلك أجرى وزير الخارجية الأمريكي «أنتوني بلينكن»، بنهاية مايو 2021، زيارةً للدول العربية شملت مصر، وأجرى مباحثات مع الرئيس «السيسي»، ووزير الخارجية المصري «سامح شكري». وأوضح بيان الرئاسة المصرية، أن الاتصال تناول كذلك تبادل الرؤى بشأن تطورات الموقف الحالي لملف سد النهضة، الذي تبنيه إثيوبيا على النيل الأزرق، وتعتبره مصر تهديدًا لها. ويشعر السودان بالقلق بشأن سلامة السد وبشأن تنظيم تدفقات المياه عبر سدوده ومحطات المياه لديه.

أما بيان البيت الأبيض، فقال: «إن بايدن أقر ببواعث القلق المصرية؛ بشأن الوصول إلى مياه نهر النيل، وشدد على اهتمام أمريكا بالتوصل إلى حل دبلوماسي يلبي المطالب المشروعة لمصر والسودان وإثيوبيا». وقال بيان البيت الأبيض: «إن بايدن شدد على أهمية إجراء حوار بناء؛ بشأن حقوق الإنسان في مصر».

وفي خطوة لتفعيل الدور الأمريكي في أزمة «سد النهضة»، عين «بايدن» مبعوثًا أمريكيًا خاصًا للقرن الإفريقي، هو «جيفري فيلتمان»، وقام الأخير بأول جولة إلى كل من مصر والسودان وإثيوبيا، في الفترة من 4 وحتى 13 مايو 2021، استهدفت كسر جمود المفاوضات، ووقف التصعيد الراهن في ظل إصرار إثيوبيا على ملء خزان السد، في يوليو 2021.

ودعت واشنطن مصر والسودان وإثيوبيا؛ لاستئناف مفاوضات «سد النهضة»، على وجه السرعة، متعهدةً بتقديم دعم سياسي وفني؛ لتسهيل التوصل إلى نتيجة ناجحة. وقد أكد «فيلتمان»، خلال زيارته لـ أديس أبابا والقاهرة والخرطوم، أنه يمكن التوفيق بين مخاوف مصر والسودان بشأن الأمن المائي وسلامة وتشغيل السد مع احتياجات التنمية في إثيوبيا، من خلال مفاوضات جوهرية وهادفة بين الأطراف في إطار قيادة الاتحاد الإفريقي، التي يجب أن تستأنف على وجه السرعة.

وحددت الخارجية الأمريكية (إعلان المبادئ الموقع عام 2015)، وبيان يوليو 2020، الصادر عن مكتب الاتحاد الإفريقي، كأساس مهم لهذه المفاوضات مع التزام أمريكي بتقديم الدعم السياسي والفني لتسهيل التوصل إلى نتيجة ناجحة. واعتبرت واشنطن أن منطقة القرن الإفريقي تمر بنقطة انعطاف، وأنه سيكون للقرارات التي تتخذ في الأسابيع والأشهر المقبلة تداعياتٌ كبيرةٌ على شعوب المنطقة، وكذلك على المصالح الأمريكية، مؤكدةً التزام الولايات المتحدة بمعالجة الأزمات الإقليمية المترابطة، ودعم القرن الإفريقي؛ ليكون منطقةً مزدهرةً ومستقرةً؛ حيث يكون لمواطنيها رأي في حكمهم، وتكون الحكومات مسؤولةً أمام مواطنيها.

وهذا الموقف الأمريكي من مصر، إنما يؤكد محورية وأهمية الدور المصري الإقليمي لـ واشنطن، ولأي رئيس أمريكي، والذي يرتكز على الدور المصري لتحقيق أربعة مصالح، وهي:

- الاستفادة من الدور الإقليمي القيادي والتاريخي لمصر بين الدول العربية.
- الحفاظ على معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، واستمرار الوساطة المصرية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.
- الاستفادة من الجهود المصرية لمحاربة الإرهاب.
- الحفاظ على التعاون العسكري المصري الأمريكي؛ لمواجهة الأخطار والتهديدات الإقليمية، مثل الشراكة المستمرة في مناورات «النجم الساطع».

ولحرص الطرفين على تعزيز العلاقات فيما بينهما، وقد أشار الجانبان إلى قرب حلول الذكرى المئوية للعلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة ومصر في عام 2022، وأعادا التأكيد على أهمية الشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة ومصر، وحددا مجالات مستهدفة لتعميق التعاون الثنائي والإقليمي، بما في ذلك الشؤون الاقتصادية والتجارية، والتعليم، والموضوعات الثقافية، والشؤون القنصلية، وحقوق الإنسان، والعدالة وإنفاذ القانون، والدفاع والأمن، واتفقا كذلك على أهمية إجراء هذا الحوار بشكل دوري.

واستقبل الرئيس «عبد الفتاح السيسي»، جون كيري، المبعوث الرئاسي الأمريكي الخاص للمناخ في 21 فبراير 2022، بحضور سامح شكرى وزير الخارجية، وياسمين فؤاد، وزيرة البيئة، إلى جانب السفير جوناثان كوهين، سفير الولايات المتحدة بالقاهرة. ورحب الرئيس بزيارة المبعوث الأمريكي إلى مصر، وعقد الاجتماع الأول لمجموعة العمل المصرية الأمريكية حول تغير المناخ خلالها، وذلك كأحد نتائج الجولة الأخيرة للحوار الاستراتيجي بين مصر والولايات المتحدة، معربًا عن التطلع لاستمرار التشاور مع الجانب الأمريكى حول موضوعات تغير المناخ، خلال الفترة القادمة، في إطار الشراكة بين مصر والولايات المتحدة، وتحضيرًا للقمة العالمية للمناخ COP27 المقرر عقدها بشرم الشيخ، في نوفمبر 2022.

ويجري الإعداد لقمة أمريكية مصرية خليجية بالمملكة العربية السعودية عند زيارة الرئيس الأمريكي بايدن للمملكة في 15، 16 يوليو القادم، والذي سيتناقش فيها المجتمعون سبل تعزيز التعاون المشترك لمواجهة الأزمات الدولية الراهنة، وفي مقدمتها الحرب الروسية الأوكرانية، ومشكلة الطاقة والاستقرار في الشرق الأوسط.

5 تعزيز الحضور بالمحافل الدولية:

حرص الرئيس «السيسي» على حضور كافة اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة السنوية التي تعقد في شهر سبتمبر من كل عام؛ حيث حضر ستة اجتماعات في أعوام (2014، و2015، و2016، و2017، و2018، و2019). ودافع في كافة خطاباته عن الحقوق العربية، ودعا لتطبيق حل الدولتين كسبيل لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي، وجدد رفضه للمواقف الأمريكية المنحازة لإسرائيل الممثلة في اعتراف واشنطن بسيادة تل أبيب على هضبة الجولان السورية المحتلة والمستوطنات بالضفة الغربية وغور الأردن.

وهذه المشاركات عززت الحضور المصري دوليًا؛ حيث شارك «السيسي» في فعاليات خمس دورات للجمعية العامة للأمم المتحدة، هي المشاركة الرابعة لرئيس مصري على التوالي، وهذا يحدث للمرة الأولى، منذ نشأة الأمم المتحدة، وهذا سلوكٌ محمودٌ يرسخ التواجد الدبلوماسي المصري على الساحة الدولية، وفي أكبر محافلها.

وقد نجحت مشاركات «السيسي»، خلال الأعوام الثلاث الماضية في كسر العزلة الدولية التي فرضت على مصر عقب ثورة 30 يونيو 2013، من خلال كثافة اللقاءات الدولية التي عقدها، وبلغت نحو 82 لقاءً عقده على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، أكد خلالها مبادئ السياسة الخارجية المصرية التي تحترم إرادة الشعوب ولا تتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

كما أكدت المشاركات استعادة مصر لدورها الإقليمي الفاعل والمؤثر والقائد للمنطقة، فالقاهرة اليوم تقوم بدورها التاريخي كقائد للمنطقة العربية، فهي تقود ملف المصالحة الفلسطينية، وتضطلع بدور مهم في مفاوضات تثبيت مناطق خفض التوتر بـ سوريا بين المعارضة السورية والنظام السوري برعاية روسية. كما تدير الملف الليبي باقتدار، واستطاعت تحقيق نجاحات ملموسة فيه لمكافحة الإرهاب، وتأمين حدودها الغربية التي تتعرض لتهديد مباشر ناتج عن الأزمة الليبية. كما تدعم جهود إعادة بناء الدولة في العراق واليمن. وهي في ذلك لا تنسى عمقها الإفريقي، بل تدعو دومًا للتركيز على معالجة قضايا القارة السمراء.

وتتنوع دوائر اهتمام الدبلوماسية المصرية، وحرصها على التوجه لتعزيز العلاقات الثنائية مع دول مختلفة في حوض البحر المتوسط وقارة أمريكا الجنوبية التي أهملت خلال السنوات الماضية. كما حرصت وزارة الخارجية المصرية على الاستمرار في التفاعل الجاد والنشط مع الشركاء الدوليين والأطر والمحافل الإقليمية والدولية ذات الصلة بقضايا حقوق الإنسان، وذلك من أجل توضيح السياسة المصرية في هذا الشأن، والذي يؤكد على تبني المفهوم الشامل لحقوق الإنسان؛ حيث يقتصر المفهوم الغربي على حرية الرأى والتعبير، بيد أن الرئيس «السيسي»، قد أوضح أن حقوق الإنسان تشمل الحق في التعليم والخدمات الصحية والأمنية، وليس فقط حرية الرأى والتعبير.

ولذا؛ حرصت القاهرة على طرح مبادرات تعبر عن مصالح مصر الوطنية، وتتسق مع أجندة وأولويات الدول النامية والإفريقية على الساحة الدولية، كما أولت الوزارة اهتمامًا خاصًا بتعزيز التكاتف الدولي؛ من أجل تخفيف التبعات السلبية لجائحة كورونا على الدول النامية والفئات المستضعفة. وقد حصدت مصر هذه الجهود مؤخرًا؛ حيث حصلت على عضوية لجنة الأمم المتحدة لحفظ السلام، بعدما تم انتخابها في افتتاح لجنة الأمم المتحدة الخاصة لعمليات حفظ السلام، يوم 15 فبراير 2021. كما تمكنت مصر من الفوز بعضوية لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام للفترة ما بين عامي 2021/ 2022، بعدما حصلت على 170 صوتًا في الانتخابات التي عقدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهو أكبر عدد من الأصوات.

وجدير بالذكر، أن مصر تحتل المركز السابع على العالم والأول عربيًا؛ من حيث عدد القوات المشاركة في عمليات حفظ السلام؛ حيث يخدم – حاليًا- أكثر من 3 آلاف مصري تحت راية الأمم المتحدة في عدد من البعثات بأنحاء العالم، وكانت المشاركة المصرية الأولى، عام 1960 في بعثة حفظ السلام في الكونغو. ومنذ ذلك الوقت شارك أكثر من 30 ألف مصري في عمليات حفظ السلام في 24 دولةً في إفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية وأوروبا.

هذا بالإضافة إلى أن مصر قد نجحت في استضافة أعمال الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بقاعة المؤتمرات الدولية بشرم الشيخ بحضور الدكتور مصطفي مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، في الفترة من 13- 17 ديسمبر 2021. وجرت خلال المؤتمر انتخاب الرئيس الجديد للدورة التاسعة لمؤتمر دول أطراف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وفقًا للمعايير التي يتم العمل بها في المؤتمرات المعقودة خارج الأمم المتحدة.

وقد نتج عن هذا المؤتمر تبني إعلان شرم الشيخ، وكذلك 7 قرارات أخرى واتفاق بشأن الدولة المضيفة للدورة العاشرة للمؤتمر، وهي الولايات المتحدة. وشهد المؤتمر أكثر من 70 فعالية خاصة تناولت قضايا متنوعة من استرداد الأصول المنهوبة إلى الأبعاد الإنسانية للفساد وحماية الرياضة من الفساد، إلى التعليم وتعزيز دور الشباب في مكافحة الفساد.

ومن المقرر -كذلك- أن تستضيف مدينة شرم الشيخ مؤتمر اتفاقية الأمم المتحدة اللإطارية بشأن تغير المناخ COP27 ، والذي سيعقد في الفترة من 7 إلى 22 نوفمبر 2022، ويضم هذا المؤتمر 197 حكومة من دول العالم، ومن المقرر أن يعقد أكثر من 2000 اجتماع. وسوف تركز أعمال المؤتمر على مجموعة من الموضوعات منها: الوفاء بالتعهدات الدولية في قضايا المناخ، ومواجهة التغير المناخي، ومساعدة الحكومات في مواجهة تغير المناخ، وتقليل انبعاثات الكربون لتكون مجتمعات حيادية. وتعد هذه المرة الأولى التي يقام المؤتمر فيها في شمال إفريقيا منذ 10 أعوام.

الفصل الثاني

إنجازات ونجاحات مصر

الاقتصادية والاجتماعية

الفصل الثاني: إنجازات ونجاحات مصر الاقتصادية والاجتماعية

«خلق اقتصاد قوي يستفيد منه الجميع»، كان ذلك هو الهدف الأساسي لرؤية الرئيس «عبد الفتاح السيسي»، منذ توليه رئاسة جمهورية مصر العربية، في يونيو 2014، واضعًا في أولوياته تحقيق هدفين يتكاملان معًا، أولهما الاقتصادي، من خلال تنشيط الاقتصاد المصري، وعودة عجلة الإنتاج للدوران بأقصى طاقة ممكنة من جديد، فيما تمثل الهدف الثاني في الشق الاجتماعي، من خلال رفع مستوى معيشة المواطن المصري بتوفير سبل الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية الشاملة، وإتاحة الخدمات العامة للمواطنين كافة دون تمييز.

وخلال الثماني سنوات الماضية من تولي الرئيس «السيسي»، شهد العالم بأسره عمليات البناء والتنمية، واختبر نجاحهما وقدرتهما على إنقاذ الدولة المصرية من تداعيات أزمتين عالمتين متتاليين منذ العام 2020 مستمرين حتى اليوم، فرغم التأثر وتباطؤ النشاط في بعض القطاعات، إلا أن الاقتصاد المصري نال إشادات كافة المؤسسات الاقتصادية الدولية؛ حيث ظل قادرًا على العمل والنمو والاصطفاف بين قائمة الاقتصادات الأقوى والأكثر نموًا في العام 2020.

هذا الوضع المتفائل الذي وصل إليه الاقتصاد المصري، لم يعد طموحًا كافيًا للرئيس «عبد الفتاح السيسي»، إذ أصبح أكثر إصرارًا على استكمال الإصلاح الشامل الاحتوائي، معلنًا في إبريل 2021، برنامجًا وطنيًا للإصلاحات الهيكلية، سيتم تنفيذه خلال الـ3 سنوات القادمة، بهدف تحقيق نمو مستدام ومتنوع قادر على امتصاص أية صدمات مفاجئة يتعرض لها، من خلال تعزيز مرونة الاقتصاد المصري الذي يقود القطاع الخاص، بالإضافة إلى تعزيز الحماية الاجتماعية وإعطاء الصبغة الاجتماعية الاهتمام الأكبر، من خلال إصلاح منظومة الدعم، وكذلك التركيز على شعور المواطن بثمار الإصلاحات الاقتصادية التي أجريت في المرحلة الأولى.

المبحث الأول: الاقتصاد المصري وعمليات الإصلاح والبناء

على مدار الثماني سنوات الماضية استطاعت التوجيهات الرئاسية أن تنقذ الاقتصاد الوطني من السقوط المتكرر في تبعات أزمات داخلية وخارجية متنوعة الأسباب، والوصول به إلى مرحلة التعافي وتجهيزه بحرفية ومرونة لمرحلة الانطلاق والنمو المستدام الاحتوائي، عبر مواصلة الإصلاح الاقتصادي والهيكلي بمحاوره المختلفة.

أولًا: تطور الاقتصاد المصري على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية:

في ظل اعتبار الأرقام هي الكلمة الفاصلة في تحقيق التحسن من عدمه، حمل مؤشرات الاقتصاد الكلي برهانًا على نجاح الإصلاحات وصواب القرارات الحاسمة التي تحمل الرئيس «السيسي» مسؤولية تنفيذها، خلال السنوات الأولى من تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي في المرحلة الأولى منذ العام 2016.

1 الناتج المحلي الإجمالي .. يواصل النمو رغم تبعات الأزمات الاقتصادية العالمية:

تطور الناتج المحلي الإجمالي هو مرآةٌ عاكسةٌ للأداء الاقتصادي للدولة بوجه عام، وبالفعل استطاعت الجهود الحكومية أن تصل بالناتج، خلال العام 2019/2018 لأعلى معدل نمو له منذ 11 عامًا؛ حيث بلغ المعدل 5.6%، مقارنةً بـ 2.2% في العام المالي 2013/2012؛ وكان من المخطط الوصول بالنمو لمعدل 6% خلال العام المالي 2021/2020؛ ولكن بمجيء العام 2020 صدم الاقتصاد المحلي بأحداث عالمية، غير من مسار منحنى النمو الصاعد، والمتمثل في انتشار عدوى فيروس «كوفيد - 19» المعروف باسم فيروس كورونا المستجد ومن بعده ازمة التوريدات التجارية العالمية وما أن لبث العالم أن يتخطى تلك الأزمة حتى صدم بتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية غير معلومة الأجل.

ورغم تسبب تلك الاحداث في إيقاف أو تباطؤ النشاط لعدد من القطاعات، ولكن بفضل الإصلاحات المحلية التي تمت على مدار السنوات الثامن الماضية، ونجاح الحكومة بقيادة رئاسية في إدارة تلك الأزمات، من خلال إجراءات استباقية وتحفيزية.. استطاع الاقتصاد المصري أن يتخطى ذروة تلك الأزمات بأقل الخسائر والاحتفاظ بمعدل نموه الإيجابي، وإن كان متراجعًا عن المعدل الذي كان مستهدفًا للعام 2020/2019؛ حيث سجل نموًا معدله 3.6%. بما يضع مصر بين قائمة أكبر 30 دولةً تساهم بـ 83% في الاقتصاد العالمي لعام 2020، وفقًا لتوقعات صندوق النقد الدولي.

ولم تترك القيادة السياسية مركب الاقتصاد المصري في مهب رياح الأزمة تبحر به كيفما يشاء، بل كان هناك إصرارٌ على العودة به سريعًا إلى المستهدفات؛ من خلال معالجة مواطن الخلل التي كشفت الأزمات العالمية ؛ حتى استطاع الناتج المحلي الإجمالي العودة إلى منحناه الصاعد مرةً أخرى، لتحقق مصر - من بين دول قليلة- معدل نمو اقتصادي إيجابيًا خلال العام المالي 2021/2020، ويتواصل التحسن خلال العام المالي 2022/2021؛ ليحقق أعلى معدل نمو نصف سنوي خلال النصف الأول من العام من ذلك العام المالي بمعدل 9%، ورغم تداعيات الحرب في منطقة البحر الأسود، إلا أن توقعات النمو مازالت في معدلاتها الموجبة، وسط حالة من التفاؤل من المؤسسات الدولية للاقتصاد المصري، نذكر منها:

- رغم النظرة المتشائمة التي توقعها صندوق النقد الدولي للنمو الاقتصادي العالمي، كانت توقعاته لنمو الاقتصاد المصري خلال العام المالي 2022/2021 مخالفة لذلك؛ إذ توقع أن ينمو الاقتصاد المصري بنسبة 5.9% في العام المالي 2021/2022، بزيادة 0.2 نقطة مئوية عن توقعات الحكومة المصرية لذلك العام المالي.
- احتلال مصر المركز الثالث في قائمة أكبر الاقتصادات العربية بعد السعودية والإمارات، وفقًا لتقديرات مجلة فوربس الشرق الأوسط في عام 2021.
- توقع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية أن يعود الاقتصاد المصري لمستوى نمو ما قبل كوفيد19-، خلال العام المقبل؛ حيث رجح أن يبلغ النمو 5.2% خلال العام 2022.

نمو الناتج المحلي الإجمالي

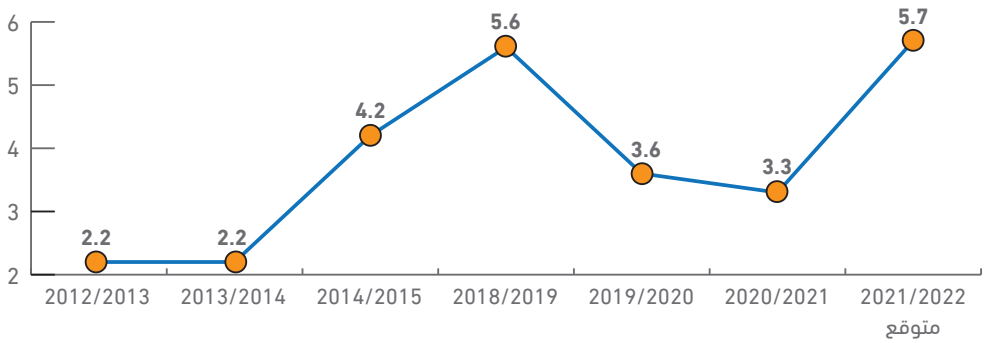

المصدر: قاعدة بيانات البنك المركزي المصري

2 الاحتياطي الدولي .. يدعم الاستقرار المحلي والالتزام الدولي:

نجح البنك المركزي في إعادة تكوين صافي الاحتياطيات الدولية؛ ليتجاوز الـ 45 مليار دولار في مارس 2020، مقابل 16.6 مليار دولار في يونيو 2014، ونتيجةً لذلك ارتفع عدد الأشهر الذي يغطيه من الواردات من السلع الأساسية من 3.3 أشهر؛ لنحو أكثر من 8 أشهر، وقد ساعدت تلك الاحتياطيات الدولة المصرية على الاحتفاظ بقدرتها على سداد التزاماتها العالمية في ظل تراجع الإيرادات الدولارية بفعل الأزمات العالمية، بما حفظ لمصر استقرارها الاقتصادي والمالي، إذ لجأ المركزي للسحب من الاحتياطي؛ لتغطية الالتزامات الخارجية وسداد أعباء الدين الخارجي وسداد تكاليف الواردات، بما أحدث تراجع في الاحتياطي الدولي ليصل إلى 35.495 مليار دولار، في مارس 2022، ولكنه لا يزال قادرًا على تغطية أكثر من 5 أشهر من الواردات السلعية متخطيًا بذلك المؤشرات الدولية لكفاية الاحتياطيات.

تطور صافي الاحتياطيات الدولية - بالمليار دولار وأشهر تغطية الواردات
منذ يونيو 2014 وحتى مايو 2022

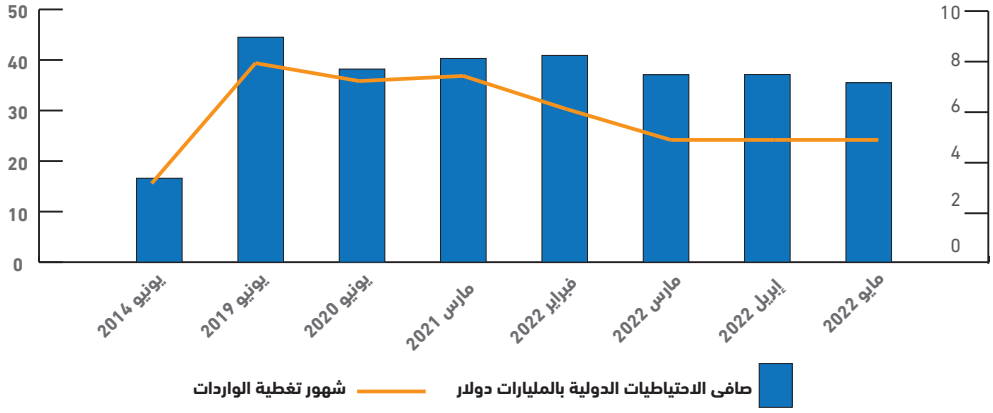

3 التصخم .. بين الوصول للمستهدف والتصاعد المستورد المحكم:

ارتفاع المستوى العام للأسعار، كان الأثر المباشر، للعمليات الإصلاحية التي تمت منذ بداية العام 2016؛ والتي تحمل الرئيس «السيسي» مسؤوليتها على عاتقه ليحسم موقف الدولة في العديد من القضايا، وخاصة الدعم الذي يستفيد منه غير المستحقين، التي تجنبت الحكومات السابقة الاقتراب منها لاعتبارات المصلحة الخاصة وتجنب ردود الفعل رغم مساوئ استمرارها على الخزانة العامة للدولة وقدرتها الإنفاقية على مشروعات التنمية.

فقد كانت هناك إدارة حكيمة لأزمة ارتفاع معدل التضخم في منتصف العام 2017، فبتوجيهات رئاسية نجح البنك المركزي بمعاونة كافة أجهزة الدولة في سياسته لاستهداف التضخم، وخفض معدله إلى 13% في نهاية 2018، وتواصل الاستهداف ليصل متوسط معدل التضخم السنوي 5.1% ومتوسط شهري 0.53% خلال العام 2021.

معدل تضخم العام للأسعار القياسية لسلع المستهلكين

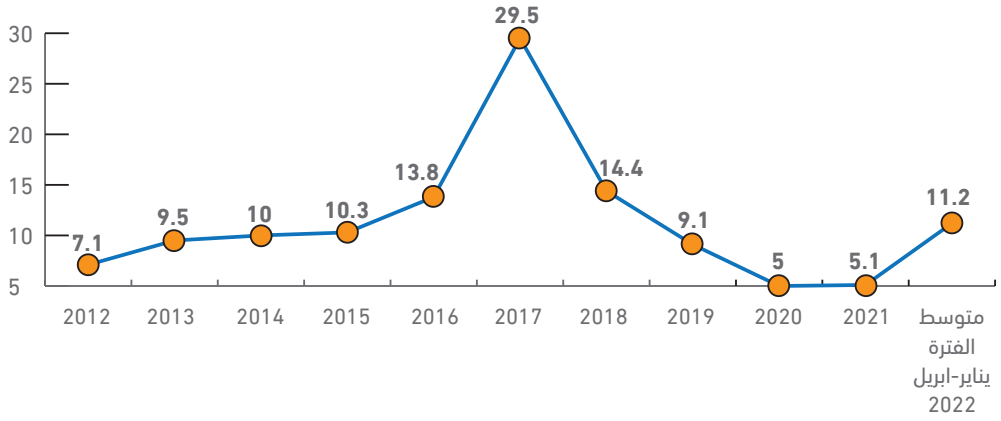

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

كما استطاعت السياسة الاقتصادية الحكيمة تخفيف وطأة الموجة العالمية الحالية لارتفاعات الأسعار، والتي دفعت بمعدلات التضخم للوصول لمستويات تاريخية في العديد من الاقتصادات حول العالم، إلا أن معدلاته في مصر مازالت تحت السيطرة رغم الارتفاع، إذ تتواصل جهود الاحتواء وخطط تخفيف تأثر مصر بتقلبات سوق التوريد العالمي، خاصة أن مصر مستورد أساسي في سوق الحبوب؛ فقد تم إطلاق حزمة من المشروعات والقرارات التي تستهدف زيادة الرقعة الزراعية من الحبوب وخاصة القمح، الذي تم رفع سعر توريده من المزارعين المحليين لتشجيعهم على زراعته في المواسم التالية، بما يخفف من اعتماد مصر على القمح المستورد، وعلى مستوى بقية الواردات الاستراتيجية من المواد الخام والسلع الوسيطة والرأسمالية كانت التوجيهات الرئاسية مستهدفة إطلاق حزمة من الحوافز لتشجيع التصنيع المحلي للإحلال محل الواردات وتقليل تأثر الاقتصاد المحلي لتقلبات أسعار السلع الاستراتيجية بالسوق العالمية.

4 الاستدانة العامة .. تمويل التنمية وخطط الاستهداف:

ارتفاع الدين العام هو نقطة الضعف الذي يستغلها كل من ينتقد السياسة الاقتصادية للدولة، إلا أن القراءة الاقتصادية الصحيحة لهيكل الدين العام (خارجي ومحلي) نستنتج من خلالها، أنه رغم ارتفاعه كقيمة مطلقة، إلا أنه ارتكز على الديون متوسطة وطويلة الأجل والاستدانة من المؤسسات الاقتصادية الدولية ذات القروض الميسرة هذا بجانب الاعتماد على إصدار السندات بالعملات الأجنبية، وكذلك الودائع الخارجية في الجهاز المصرفي المصري، الذين استحوذوا على ما نسبته 68% من هيكل الدين الخارجي في يونيو 2021.

بما يشير إلى ارتفاع الثقة الدولية في قدرة الاقتصاد المصري على سداد التزامات ديونه الخارجية، وهو ما أظهرته تقارير وكالات التصنيف الائتماني التي مازالت رغم الأزمات العالمية وتداعياتها على موارد مصر من النقد الأجنبي تثبت تصنيفها للاقتصاد المصري مع نظرة مستقبلية مستقرة. وكذلك إطالة أجل سداد الدين يمكن الدولة من الاستفادة من قيمة الدين، التي توجه معظمها لتمويل مشروعات تنموية واقتصادية تؤتي ثمارها على مدار أجل الدين.

التوزيع الهيكلي للدين الخارجي في يونيو 2021 - بالمليار دولار

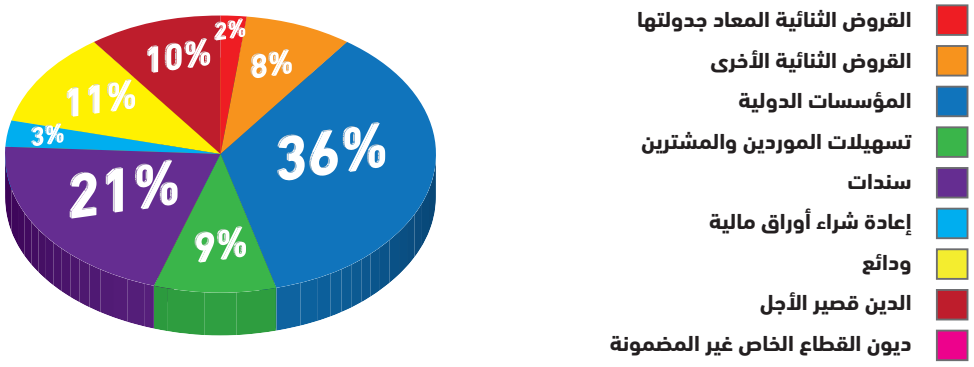

التوزيع النسبي لصافي الدين المحلي الحكومي في يونيو 2020

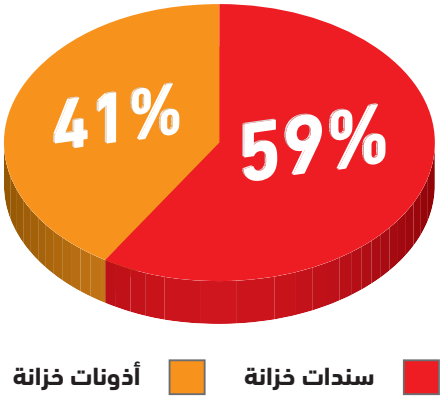

ورغم استمرار الدين العام في حدوده الآمنة، إلا أن القيادة السياسية لم تتجاهل تصاعد قيم هذا الدين؛ حيث أعطت توجيهاتها لوضع خطة لاستهداف الدين العام وخفض نسبته من الناتج المحلي الإجمالي، وبالفعل تم تشكيل إدارة فنية محترفة للاحتياطي الأجنبي لمصر، وإدارة الديون الخارجية، تعمل على وضع جداول زمنية محددة لسداد أقساط الديون الخارجية المستحقة على مصر في مواعيدها، وتعتمد خطة السداد على عدد من المحاور الرئيسة التي تدعم الأرصدة الدولارية التي تعزز مقدرة الدولة على سداد ديونها السيادية، وعلاج السبب الأساسي للاستدانة؛ ألا وهو عجز الميزانية العامة للدولة، الناتج عن زيادة نفقاتها العامة على إيراداتها

لذا ركزت أهداف السياسة المالية في المرحلة الراهنة على ترشيد الإنفاق العام، مع مراعاة وجود برامج اجتماعية أكثر كفاءة لحماية الطبقات الأكثر فقرًا، وفي المقابل العمل على زيادة الموارد، من خلال العمل على عدة نقاط، وهي:

- توسيع قاعدة الإيرادات الضريبية بإصلاح المنظومة الضريبية وميكنتها، وكذلك دمج القطاع غير الرسمي الذي يمثل حوالي 40% من حجم الاقتصاد المصري، وذلك من خلال إعداد قاعدة بيانات شاملة وتوفير حزمة من الحوافز والتشريعات وخلق وكالات تمثل هؤلاء الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين يعملون بعيدًا عن رصد الدولة لنشاطهم الاقتصادي.
- إعادة هيكلة وإصلاح قطاع الأعمال العام، وتحسين أدائه المالي والاقتصادي، بجانب إصلاح الجهاز الإداري للدولة.
- وضع استراتيجية لتخارج الدولة من النشاط الاقتصاد لصالح القطاع الخاص، بما يقلل من مخصصات الاستثمارات العامة وكذلك أعباء الديون المحلية.

وبالفعل نجحت السياسة المالية في خفض العجز الكلي إلى 6.7% من الناتج المحلي الإجمالي كمتوقع عام 21/20، مقارنة بعجز كلي بلغ 12.5% في العام 16/15، ومن المستهدف خفض العجز الكلي إلى 6.1% في العام المالي ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣، ثم لـ 5.1% فى عام ٢٠٢٤/ ٢٠٢٥، بما يؤثر على دين أجهزة الموازنة العامة ليصل إلى 84% في العام المالي ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣، وإلى 82.5% بحلول يونيو ٢٠٢٥ وإلى 75% بحلول يونيو 2026 مقابل 107.7% عام 2017/2016.

الدين العام للناتج المحلي الإجمالي %

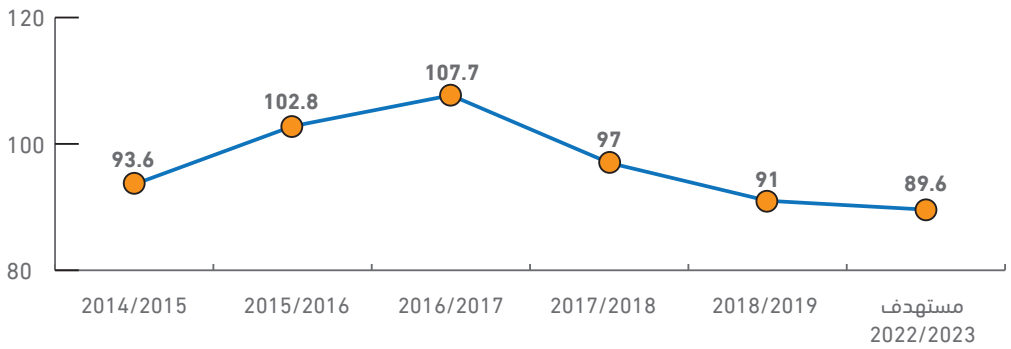

ومن المؤكد أن الجهات المقرضة لا تستجيب لكل من يدق بابها للاستدانة فقد سبق ورفض صندوق النقد الدولي طلب القرض المصري في العام 2012، ولكن قبل طلب الاستدانة المصري في 2015 بعدما تأكد من قدرة الاقتصاد المصري الائتمانية على السداد، ومن قدرتها على إحداث إصلاح يساعد الاقتصاد على تحسين قدرته على السداد، وإلى الآن يعلن صندوق

النقد الدولي دعمه للاقتصاد المصري في ظل مساعي القيادة السياسية لإجراء إصلاحات هيكلية، وفقًا للبرنامج الذي أطلقته الحكومة في 26 إبريل عام 2021، ويتضمن معالجة لجوانب الضعف الاقتصادية الكلية وتشجيع النمو الاحتوائي وخلق فرص عمل جديدة عبر تعزيز دور القطاع الخاص.

5 إتاحة فرص العمل وتراجع معدل البطالة:

كان توفير فرص عمل هدفًا رئيسًا في فكر القيادة السياسية؛ سواء من خلال المشروعات القومية التي تنفذها الدولة أو عبر تشجيع الاستثمارات الخاصة، وهو ما ترجم في ارتفاع عدد المشتغلين من 23.6 مليون مشتغل في العام 2012 إلى 26.2 مليون مشتغل في العام 2020، ولاقى صداه على معدل البطالة الذي تراجع من 13.2% في العام 2013 إلى 7.2%، في مارس 2022.

فرغم الأوضاع الاقتصادية غير المواتية بفعل الأحداث العالمية، كانت التوجيهات الرئاسية حازمة في الحفاظ على الوظائف وتعويض العمالة غير المنتظمة؛ حيث شجعت الإجراءات التحفيزية التي اتبعتها الحكومة بتوجيهات رئاسية، ومنها تقديم دعم مالي لأصحاب الأعمال، بما لا يدفعهم إلى تسريح العاملين لديهم، وبفضل ذلك عاود معدل البطالة تراجعه؛ ليصل إلى 7.2% في الربع الأول من العام 2022.

معدل البطالة من إجمالي القوى العاملة %

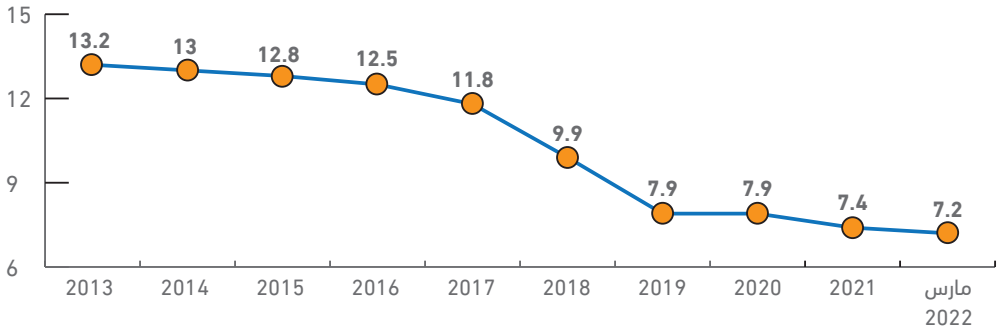

ولم يكن توفير فرص عمل هو محور اهتمام القيادة السياسية فيما يخص سوق العمل المصرية، بل كان الهدف الأسمى هو وجود إصلاح حقيقي له، لاسيما في ظل تمركز المشكلات التي تعاني منها سوق العمل بشكل أساسي، في ارتفاع مستويات البطالة خاصة بين المتعلمين من خريجي الجامعات ووجود درجة كبير من اللارسمية في المنشآت وعدم المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل؛ حيث سعت الدولة خلال الفترة الأخيرة إلى تحدي تلك المشكلات، من خلال:

• النهوض بالتنظيم النقابي:

مصر، كانت ضمن القوائم، على إثر قانون التنظيمات النقابية السابق رقم 35 لسنة 76، لمخالفة بعض مواده الاتفاقية 87، والخاصة بالتنظيم النقابي، وتم إرسال ملاحظات من منظمة العمل الدولية عام 2008، ومنذ ذلك الوقت عملت الدولة المصرية على تعديل هذا القانون، والذي نجحت فيه وزارة القوى العاملة، بإعداد مشروع لطرحه بإبريل 2016، وتم التصديق عليه من الرئيس «عبد الفتاح السيسي»، رئيس الجمهورية، منتصف ديسمبر 2017، ليتم إصدار القانون رقم 213 لسنة 2017، والخاص بالتنظيم النقابي وحماية حق التنظيم، وتم الانتهاء من القانون ولائحته التنفيذية، وقد مكن هذا القانون كل المنظمات النقابية والتي تمتلك عضوية وأعداد تسمح لها بإنشاء نقاباتها أن تكون موجودة بالفعل على أرض الواقع، وتتعامل مع الجهة الإدارية والتنظيم النقابي التابعة له بشكل مختلف عما كانت عليه في ظل قانون النقابات العمالية الملغى رقم 35 لسنة 1976.

وفي إطار النهوض بالوعي الثقافي الخاص بالقيادات النقابية التي سيتم انتخابها حتى نضاهي بها التنظيمات النقابية العمالية بالخارج، قد حرصت وزارة القوى العاملة على التعاون مع منظمة العمل الدولية في تدريب القيادات العمالية على معايير العمل الدولية والتشريعات المنبثقة منها؛ للنهوض بالتنظيم النقابي المصري ليتعامل مع كل المنظمات النقابية العالمية ويكون على دراية بالاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها مصر.

• تطوير منظومة التفتيش والسلامة المهنية:

تم تنفيذ برنامج تطوير منظومة التفتيش بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، وأسفر عن العديد من الإنجازات أبرزها حوسبة العديد من مكاتب تفتيش عمل وسلامة وصحة مهنية في عدة محافظة؛ حيث يوجد هناك 336 مكتب تشغيل يعمل بها 672 مفتشًا. والحرص على توفير الأمان والحماية الوظيفية لكافة العاملين ضد أية أزمات طارئة، وهنا كانت العمالة غير النظامية التي تشكل حوالي 50% من حجم المشتغلين في القطاع الخاص، حاضرة بقوة في فكر الرئيس «السيسي»، الذي وجه لضرورة تقنين أوضاعهم، بما يضمن لهم التمتع بكافة المزايا الوظيفية التي تتمتع بها العمالة المنتظمة كالتأمينات الاجتماعية والصحية والحماية من الفصل التعسفي والتمتع بالإجازات .. إلى آخره.

وفي هذا الإطار أطلق الرئيس «عبد الفتاح السيسي»، مبادرة حماية العمالة غير المنتظمة ودمجهم في القطاع الرسمي؛ حيث نص مشروع قانون العمل الجديد في مادته 32 على «إنشاء صندوق لحماية وتشغيل العمالة غير المنتظمة؛ بحيث يكون له فروعٌ في جميع المحافظات، كما أصدر البنك المركزي المصري شهادة أمان تستهدف توفير شبكة تأمين ضد الوفاة، لبعض شرائح المجتمع مثل العمالة اليومية، والمرأة المعيلة.

وفي الوقت الراهن تسعي وزارة القوى العاملة على تفعيل دور التفتيش لحصر العاملين في القطاع غير الرسمي على مستوي كافة المحافظات، بما يمكن من الوقوف علي مشكلاته والعمل مع كل الجهات المعنية لإزالة تلك المعوقات التي تقف حائلًا أمام تحوله، كما تضع الوزارة الخطة الوطنية لمكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال بالتنسيق مع كافة الجهات المعنية.

- **التدريب المهني:**

أشارت بعض الدراسات إلى أن العاملين في وظائف ومهن تحتاج شهادة جامعية في القطاع الخاص تصل نسبتهم إلى 60%، وهذا يعني أن 40% ممن يحملون شهادات جامعية يعملون في وظائف لا تحتاج هذه الشهادة بل تتطلب مهارة معنية. لذا حرصت الدولة على صقل مهارات طالبي فرص العمل، بما يضمن تأهيل شباب الخريجين للالتحاق بفرص العمل المتاحة بالداخل والخارج، فضلًا عن التدريب على ريادة الأعمال وإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لفتح مجالات للعمل على خلاف الصورة النمطية للوظائف.

ومن هذا المنطلق تجرى وزارة القوى العاملة تطوير ورفع كفاءة منظومة التدريب كمًا وكيفًا، وشملت المنظومة التدريب على تشغيل الماكينات والخراطة المبرمجة واللحام، مستهدفة تدريب 10 آلاف سنويًا، وذلك من خلال بروتوكول تعاون مع صندوق تمويل التدريب والتأهيل بقيمة 100 مليون جنيه؛ لتوفير معدات وأجهزة حديثة تحدث طفرة في العملية التدريبية، لتخريج متدربين مهرة ومؤهلين لسوق العمل الداخلية والخارجية.

وتم توقيع بروتوكولات للتعاون بين الوزارة وشركات أجنبية في نشاط الخدمات البترولية، توفر برامج تدريبية ذات تقنية عالية للشباب لتنمية وتطوير مهاراته وكفاءته مجانًا، كما تم أيضًا توقيع بروتوكولات تعاون مع 5 جامعات، لتدريب الطلبة والخريجين على مهن فنية تعمل على تشجيعهم لتقبل ثقافة العمل الحر والاطلاع على الأفكار الحديثة لريادة الأعمال، فضلًا عن تعزيز نشر ثقافة السلامة والصحة المهنية.

وفي ظل اعتبار العام 2018 عامًا لذوى الاحتياجات الخاصة، قامت وزارة القوى العاملة بإطلاق حملة «مصر بكم أجمل»، بتمويل من صندوق تمويل التدريب والتأهيل، لتوعية وتدريب 1000 من هذه الفئة كمرحلة أولى في 6 محافظات، تم خلالها توعيتهم بأحكام قوانين العمل والمعاقين والقوانين ذات الصلة، وسيتم مساندتهم في توفير فرص عمل، والحصول على فرص تمويل لمشروعات صغيرة لهم.

• برنامج تشغيل الشباب:

في ارتفاع معدل البطالة بين الشباب، والتي بلغت 24.8% في الفئة العمرية (15 - 29 سنة)، أقرت وزارة الاستثمار والتعاون الدولي برنامج تشغيل الشباب في مصر، في سبتمبر 2017، والذي يستهدف توفير مليون فرصة عمل على مدار ثلاثة سنوات، ورفع المهارات الفنية للالتحاق بالقطاعات المولدة لفرص العمل، وتشجيع المشروعات المتوسطة والصغيرة، وتوفير فرص عمل في المحافظات الأكثر احتياجًا.

وفي إطار هذا البرنامج، تم توقيع بروتوكول تعاون بين الوزارة ومنظمة العمل الدولية بشأن تحقيق أهداف مشروع فرص عمل وتنمية القطاع الخاص في مصر، بقيمة 3.7 ملايين دولار، ويستهدف البرنامج الاستفادة من الممارسات الأفضل في التعامل مع تحديات تشغيل الشباب في مصر، والعمل على تعزيز الشراكات اللازمة؛ من أجل دعم توسيع نطاق المساهمات الناجحة في مجال توفير فرص عمل أفضل للشباب في مصر.

وكذلك تيسير إنشاء روابط بين الشركات الرائدة في عدد من القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية من ناحية، والشركات المتوسطة والصغيرة من ناحية أخرى؛ بهدف تعزيز دور الشركات المتوسطة والصغيرة في الاقتصاد المصري، وزيادة فرصها للنمو، وفي توفير فرص عمل لائقة بجانب تحفيز انتقالهم من السوق غير الرسمية إلى السوق الرسمية.

وقد حرصت الدولة على دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة، وإنشاء هيئات تتولى متابعتها، مثل جهاز تنمية الصادرات وتنمية الصناعات الصغيرة؛ لتسهيل العمل وحل أية مشكلات تواجه القطاع، وقد عمل كوسيط بين أصحاب المشروعات والوزارات المرتبطة بعمل تلك المشروعات، ودعمًا للفئات الأكثر احتياجًا، ومن ضمنها النساء، وخاصة المعيلات، فقد قام جهاز المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، خلال السنوات الثماني الماضية بضخ 32 مليار جنيه، في هذه الفترة، مقارنةً بـ50 مليون جنيه في 30 سنةً.

ومن أجل تخفيف التكاليف التمويلية عن كاهل الراغبين في إقامة مشروعات جديدة أو توسيع القائمة، فقد أطلق البنك المركزي بتوجيهات رئاسية مبادرةً بـ200 مليار جنيه على مدى خمس سنوات وجرى مدها، وهناك نمو ملحوظٌ في حجم المحفظة، وأرصدة التمويل بلغت 26 مليار جنيه لـ3 ملايين عميل في هذا القطاع.

وقد جاء على رأس الدعم والتشجيع اللذين قدمهما الرئيس «السيسي» لهذا القطاع، إطلاق قانون لتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر رقم 152 لسنة 2020، وإصدار لائحته التنفيذية في إبريل 2021، وقد أتاح هذا القانون مزايا كثيرةً لأصحاب المشروعات، مثل الحوافز الضريبية غير المسبوقة، كالإعفاء من الرسوم وضريبة الدمغة على تسجيل الأراضي وتأسيس الشركات وعقود الائتمان والإعفاء من ضريبة الأرباح الرأسمالية، والإعفاء من ضريبة توزيع الأرباح لشركات الشخص الواحد.

• الاهتمام بتصدير العمالة المصرية:

في ظل استهداف توفير فرص عمل جديدة للشباب؛ سواء بالداخل أم بالخارج لزيادة معدلات التشغيل والحد من أزمة البطالة، تم توقيع عدة اتفاقيات ومذكرات تفاهم تستهدف فتح فرص عمل للمصريين بالخارج، كاتفاقات الربط الإلكتروني بين وزارة القوى العاملة ووزارات العمل في الأردن والكويت وليبيا، ويتم التنسيق مع الجهات المسؤولة في السعودية والإمارات. ومؤخرًا وافق مجلس الوزراء المصري على مشروع قرار لرئيس الحكومة بالترخيص لصندوق تمويل التدريب والتأهيل، للاشتراك في تأسيس شركة مساهمة مصرية باسم «سفر لإلحاق العمالة بالخارج»، بغرض إلحاق العمالة المصرية بالداخل والخارج، من خلال تنمية مهارات وقدرات العمالة المصرية المستهدف إلحاقها للعمل بالخارج لتكون نموذجًا مشرفًا للعمالة المصرية وجاذبًا لإلحاق المزيد منها.

• الإصلاح التشريعي لسوق العمل:

في إطار المحاولات المتتالية لإصلاح سوق العمل المصري بعد عقود من الخلل الهيكلي، وافق مجلس الشيوخ خلال الجلسة العامة ليوم 13 فبراير 2022، نهائيًا، على مشروع قانون العمل الجديد المقدم من الحكومة؛ حيث يستهدف مشروع القانون تحقيق العدالة بين العاملين داخل الجمهورية؛ سواء في القطاع الحكومي وقطاع الأعمال العام أم في القطاع الخاص، وكذلك ضمان الاستقرار وتوازن العلاقة بين صاحب العمل والعامل، وخلق بيئة مناخ عمل مستقر تتمتع بالأمان الوظيفي، من خلال حظر الفصل التعسفي، ووضع ضمانات لإنهاء علاقة العمل، وكذلك وضع نظام قضائي يحكم النزاعات العمالية لمعالجة البطء في إجراءات التقاضي وتحقيق العدالة الناجزة.

6 تحسن وضع المعاملات الخارجية:

رغم التداعيات السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية على حركة السفر والنقل والاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، وكذلك ارتفاع كلفة الواردات السلعية، إلا أن ميزان المدفوعات المصري استطاع أن يحقق فائضًا قدره 1.8 مليار دولار في العام 2021/2020، متغلبًا على صدمة انتشار فيروس كوفيد19-، في العام السابق له 2020/2019؛ حيث حقق عجزًا قدره 8.5 مليارات دولار، مقابل تحسنه في السنوات السابقة؛ حيث حقق فائضًا خلال العام 2018/2017، بلغ 12.7 مليار دولار، مقابل فائض قيمته 237 مليون دولار في العام 2013/2012، وعجز قدر بنحو 11.2 مليار دولار عام 2012/2011، وهو ما انعكس على نسبة ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي 5.1% في العام 2018/2017، مقابل 0.1%، و4.3%- في العام 2013/2012 والعام 2012/2011 على التوالي.

وقد كان هذا التحسن في وضع ميزان المدفوعات، مدفوعًا بعدد من الجهود على مستوى متحصلات النقد الأجنبي، ولاسيما من مصادره الجارية، فرغم أزمة ارتفاعات الأسعار العالمية وتخارج رؤوس الأموال الأجنبية وتراجع حركة السياحة العالمية، فقد ارتفعت نسبة الصادرات السلعية إلى الواردات؛ لتصبح 44.4% في الربع الأول من العام 2022/2021، مقابل حوالي 36% في العام 2015/2014، وكذلك بلغت نسبة المتحصلات الخدمية نحو 190% من إجمالي المدفوعات الخدمية.

	2013/2012	2019/2018	2020/2019	2021/2020	الربع الأول 2022/2021
الصادرات السلعية/ الواردات السلعية	45.2	42.8	42	40.5	44.4
المتحصلات الخدمية/ المدفوعات الخدمية	143	214.5	172.9	147	189.9
الحصيلة الجارية/ المدفوعات الجارية	92.4	87.9	78.2	80.5	85.3

المصدر: قاعدة بيانات البنك المركزي

والجدير بالذكر أنه على مستوى التجارة الخارجية، نجحت التوجيهات الرئاسية في رفع قيمة الصادرات السلعية إلى أعلى قيمة لها في التاريخ المصري، وهو 28.7 مليار دولار في العام المالي 2021/2020، مقابل 22 مليار دولار عام 2015/2014، وذلك في إطار المبادرة القومية للوصول بالصادرات لنحو 100 مليار دولار، وفي سبيل الوصول إلى هذا الهدف تم وضع خمسة محاور رئيسة لخطة مضاعفة الصادرات.

المحور الأول الجانب المؤسسي	المحور الثاني منظومة الحوافز	المحور الثالث الخدمات التصديرية	المحور الرابع تسهيل التجارة	المحور الخامس التكامل الاقتصادي
• إعادة تفعيل جهاز تنمية الصادرات المصرية.	• تعديل منظومة دعم الصادرات وتحويل جزء منه لمساندة تنموية. • تطبيق المنظومة الجديدة لدعم الصادرات. • تقديم معونة دولية لإفريقيا؛ لتنمية الصادرات بطريقة غير مباشرة. • تفعيل دور بنك تنمية الصادرات وشركة ضمان مخاطر الصادرات. • خفض أسعار الفائدة لتمويل الصادرات. • تفعيل قانون الاستثمارالجديد. • تكثيف الحملات الترويجية.	• تعديل منظمة خدمات التمثيل التجاري. • إنشاء شبكة المراكز اللوجستية. • تطبيق برامج تعميق الصناعة المصرية. • تكثيف البعثات التجارية وبعثات توفيق الأعمال والمعارض. • زيادة الشركات المصدرة المستفيدة من خدمات الدعم الفني. • تطبيق مبادرة النفاذ للأسواق الجديدة. • إنشاء حاضنات لتنمية الصادرات. • تطبيق برامج تدريب المصدرين. • تطوير منصة إلكترونية للصادرات المصرية.	• إصلاح تشريعي لإجراءات وقواعد التصدير. • إنشاء معامل متطورة دوليًا؛ لمنح شهادات الجودة اللازمة للمنتجات المصدرة. • توحيد المواصفات المصرية الخاصة بالإنتاج والتعبئة والتغليف مع المواصفات الدولية.	• الانتهاء من الاتفاقيات التجارية بين مصر والتكتلات الاقتصادية المختلفة. • إقرار اتفاقية الملكية الفكرية للحاصلات الزراعية. • دراسة القوائم السلبية والضارة على مصر في إطار الاتفاقيات والعمل على إلغائها. • إعداد تقارير دورية بالعوائق الجمركية وغير الجمركية التي تواجه الصادرات المصرية.

وما حد من الارتفاع الكبير الذي كان منتظرًا في الصادرات، هو الاعتماد على الاستيراد في تغطية احتياجات المصنعين والمنتجين من المواد الخام والسلع الوسيطة التي ارتفعت تكلفتها لأسباب متعلقة بالسوق العالمية وتقلبات الأسعار بها كالتغيير في سعر المنتجات البترولية والبترول الخام وأسباب متعلقة بتراجع قيمة العملة المحلية مقابل النقد الأجنبي بما رفع تكلفة الاستيراد. ولكن هناك محاولات حكومية للتغلب على هذا التحدي، من خلال التنسيق بين البنك المركزي ووزارة التجارة والصناعة؛ من أجل تقنين الاستيراد وتوفير البدائل المحلية وتطبيق رسوم حمائية على بعض الواردات التي لها بديل محلي كالرسوم التي فرضت لمدة ثلاث سنوات على واردات الحديد والصلب والبليت منذ (أكتوبر 2019 حتى أكتوبر 2021).

7 طفرة في حركة الاستثمارات المحلية والوافدة:

شهدت الاستثمارات المنفذة داخل الاقتصاد المصري نموًا متواصلًا في السنوات الأخيرة؛ حيث ارتفعت من 265091 مليون جنيه عام 2014/2013 إلى 721127 مليون جنيه عام 2018/2017، ثم إلى 957840 مليون جنيه عام 2019/2018 إلى أن تراجعت بشكل نسبي بسبب تداعيات جائحة فيروس كورونا لتصل إلى 760583 مليون جنيه عام 2021/2020.

الاستثمارات المنفذة - بالمليون جنيه

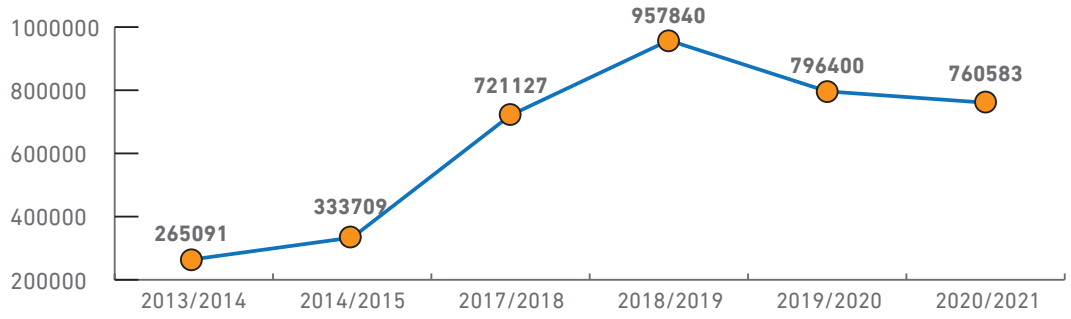

المصدر: النشرة الإحصائية للبنك المركزي، للعددين فبراير 2022 وأكتوبر 2020

وقد تصدر القطاع الخاص الجهات المستثمرة في مصر؛ حيث بلغت حوالي 44% من تلك الاستثمارات في العام 18/17 ونحو 46% عام 19/18، ولكن تراجعت تلك النسبة في العام المالي الماضي، إذ استحوذ على 26% من الاستثمارات المنفذة متأثرة بحالة عدم اليقين في الاقتصاد العالمي وتأثيراتها على الاقتصاد المصري.

الاستثمارات المنفذة وفقا للجهات المستثمرة - بالمليون جنيه
خلال الفترة من 2018/2017 وحتى 2021/2020

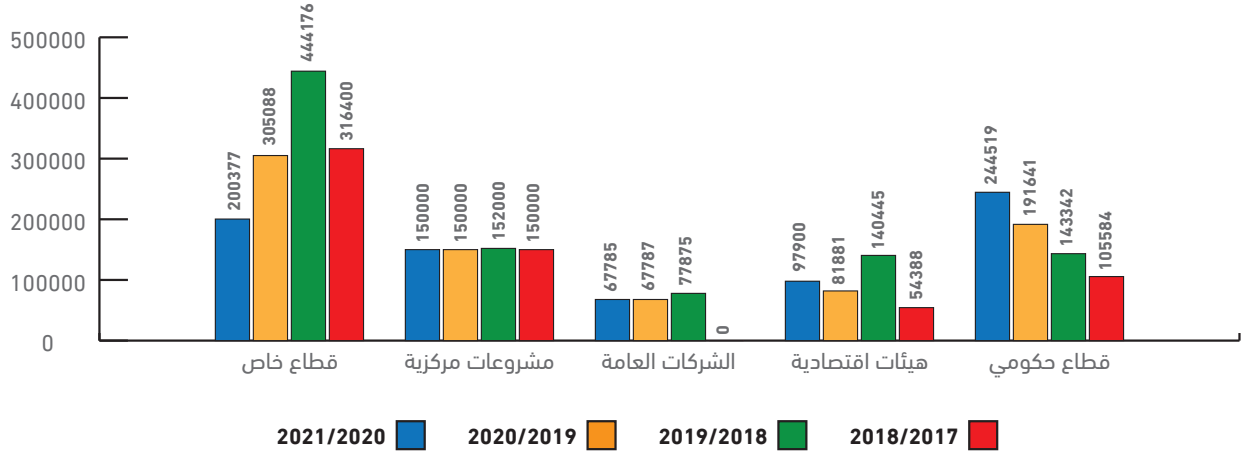

وعلى مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد للداخل، فقد ارتفعت قدرة الاقتصاد المصري على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعًا حقيقيًا بفضل التوجيهات الرئاسية لتهيئة بيئة الاستثمار والحرص على التواصل المباشر مع المستثمرين الأجانب في مصر؛ للاستماع إلى آرائهم وحل أية معوقات؛ حتى باتت مصر بيئة جذابة للاستثمار الأجنبي المباشر بعد ثورة 30 يونيو، وأصبح هذا المؤشر من ضمن المؤشرات التي يستدل منها على تحسن الاقتصاد المصري، وتقييم المستثمرين الأجانب له؛ حيث شهد صافي التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر طفرةً حقيقية منذ عام 2015؛ حتى بلغ 3.3 مليارات دولار في النصف الأول من العام 2022/2021، ونحو 5.2 مليارات دولار في العام المالي 2021/2020.

وبالرغم من التراجع العالمي في تدفقات الاستثمار العالمي؛ بسبب حالة عدم اليقين التي تجتاح العالم؛ نتيجة تداعيات انتشار جائحة كورونا، إلا أن مصر ظلت محتفظة بصافي تدفقات أجنبية مباشرة إيجابية، رغم تراجعها عن الفترة السابقة لانتشار الجائحة؛ حيث بلغ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبية المباشرة نحو 7.4 و8.2 و7.7 و8 مليارات دولار في الأعوام المالية 20/19 و19/18 و18/17 و17/16 على التوالي .. ذلك وفقًا لقاعدة بيانات البنك المركزي المصري.

صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة - بالمليار دولار

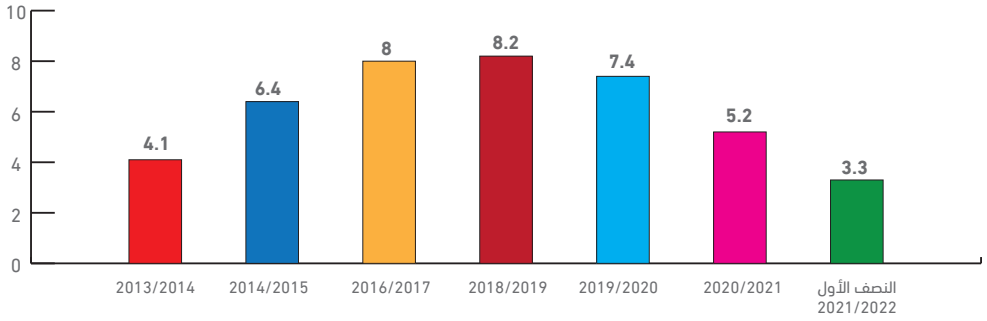

المصدر: قاعدة بيانات البنك المركزي المصري

وقد وصل رصيد مصر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو 132.4 مليار دولار عام 2020، مقابل 73 مليار دولار عام 2010، وفقًا لتقرير الاستثمار العالمي للأونكتاد لعام 2021. وظلت مصر أكبر متلق لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا، إذ بلغ نصيب مصر من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة في القارة الإفريقية 14.8% في العام 2020، كما تجاوزت 19% عام 2019، وذلك مقارنةً بما نسبته 7.8% و5.7% عامي 2012 و2013 على الترتيب. كذلك ارتفعت حصة مصر من إجمالي التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الدول النامية بشكل مطرد منذ عام 2015، لتصل إلى 1% ، وعلى مستوى العالم؛ حيث وصلت لما نسبته 0.6% للعامين 2020 و2019، مقارنةً بـ 0.30% للعام 2013.

حصة مِصر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد للعالم وإفريقيا منذ العام 2012 وحتى 2020 - %

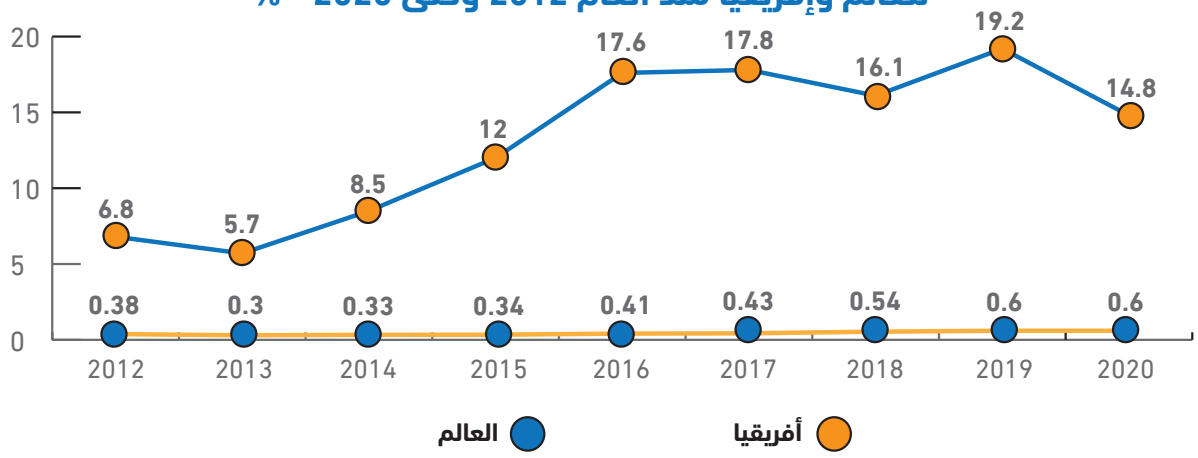

المصدر: تقارير الاستثمار العالميّ، الأونكتاد، أعداد متنوعة

وانعكس الارتفاع الملحوظ في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى مصر منذ العام 2015، في تحسن ترتيب مصر داخل محيطها الإقليمي عربيًا وإفريقيًا، في جذب هذا النوع من الاستثمارات، فقد أصبحت مصر الوجهة الأولى إفريقيًا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر منذ العام 2017، بعد أن كانت خارج ترتيب أعلى 5 دول جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في القارة الإفريقية عام 2012، ومقارنةً بالترتيب الرابع عام 2013، والثاني عامي 2015 و2016. وذلك على الرغم من تغير ترتيب بقية الدول منذ عام 2012، إلا أن مصر هي الدولة الوحيدة التي استطاعت الحفاظ على هذا الترتيب لأربعة سنوات متتالية. وعلى مستوى الدول العربية، أصبحت مصر في الترتيب الثاني عربيًا في استقبال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بعد الإمارات منذ العام 2017، وذلك مقارنةً بالترتيب الثالث بعد السعودية والإمارات عام 2012.

ثانيًا: القطاعات الاقتصادية (تطور الأداء وتواصل الجهود):

جاء التحسن في المؤشرات الاقتصادية الكلية مدفوعًا بحركة الإصلاح والنمو في العديد من القطاعات والأنشطة الاقتصادية؛ حيث جاءت توجيهات الرئيس «السيسي» باستغلال كافة الفرص والمزايا الكامنة في كافة القطاعات والمجالات التي تمتلك فيها مزايا نسبية، فتتعدد المبادرات والجهود الحكومية على مستوى القطاعات القائدة للنمو، وهو ما يتضح من توزيع **الاستثمارات المنفذة خلال العام المالي 21/20، والبالغة نحو 760,6 مليار جنيه على كافة القطاعات، بما يشير لرؤية حكيمة تستهدف التنوع القطاعي الهيكلي؛ بحيث يزيد من مرونة الاقتصاد المصري في مواجهة الصدمات والأزمات التي قد تصيب بعض القطاعات، كما أن التذبذب في قطاع السياحة بفعل الأحداث العالمية والاضطرابات الأمنية في أوقات سابقة لم يؤثر على الاقتصاد الوطني ككل؛ لاعتماده على التنوع القطاعي.**

التوزيع النسبي للقطاعات الاقتصادية
وفقا للاستثمارات المنفذة في العام المالي 21/20

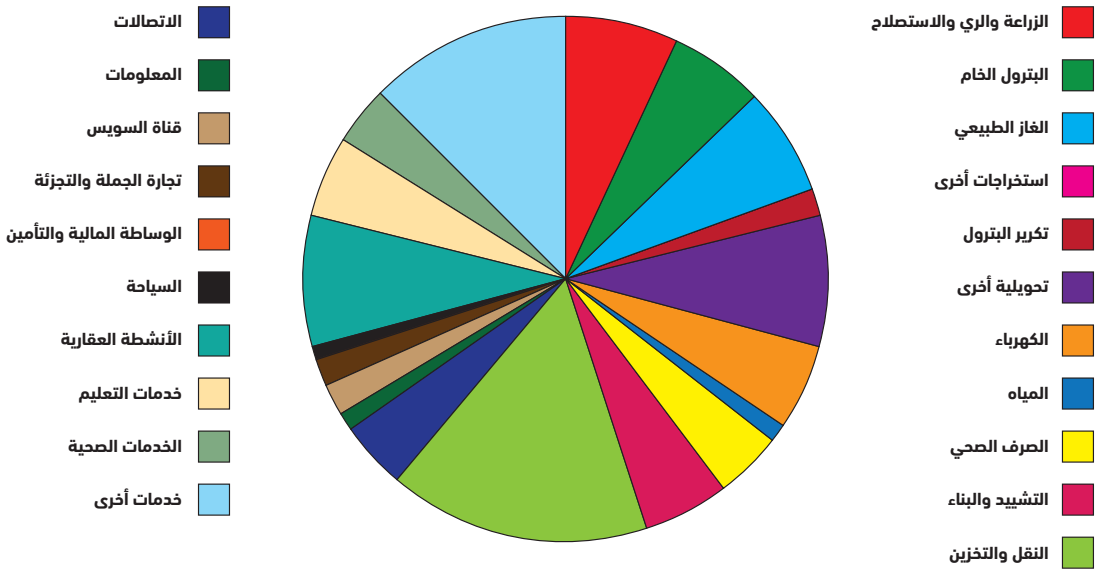

وبأخذ نظرة سريعة على التطورات التي شهدتها بعض القطاعات الأكثر نموًا وجذبًا للاستثمارات، نجد:

- **قطاع التعدين والاستخراجات:**

تعد سنوات تواجد الرئيس «السيسي» في سدة الحكم، هي السنوات السمان لقطاع الاستخراجات، ولاسيما في مجالي البترول والغاز الطبيعي؛ حيث استهدفت الحكومة وضع مصر على طريق التحول لمركز لتصدير الغاز الطبيعي، وتقليل واردات من البترول الخام ومشتقاته، فقامت جهود جمة لاستعادة الاستقرار السياسي والأمني، وخفض مستحقات الشركاء الأجانب، وعقد اتفاقيات بترولية جديدة، قاربت من المئة اتفاقية، وكذلك تعديل الاتفاقيات القائمة مع الشركاء الأجانب، خاصةً فيما يتعلق بزيادة الأسعار التي تدفعها الحكومة مقابل إنتاجهم من الغاز الطبيعي؛ وكذلك توقيع اتفاقيات لترسيم الحدود البحرية لمصر؛ وذلك بهدف جذب الاستثمارات للتنقيب والاستخراج.

ونتيجةً للعمل المتواصل في مجال البحث عن البترول واستغلاله خلال الفترة الماضية، فقد تحقق عددٌ من الاكتشافات المهمة التي أضافت احتياطيات مصر من الزيت والغاز، فخلال الفترة من عام 2013، وحتى يوليو 2020، تم تحقيق عدد 449 كشفًا (315 زيت – 134 غاز)، وأضافت هذه الاكتشافات احتياطيات قدرها 522.3 مليون برميل زيت ومتكثفات، بالإضافة إلي حوالي 41.7 تريليون قدم3 غاز، وتم توقيع عدد 119 عقد تنمية خلال نفس الفترة.

وقد نمت الصادرات البترولية بنسبة 84.3% في 2021 عن عام 2020. مدفوعة بزيادة قيمة صادرات مصر من الغاز الطبيعي والغاز المسال بصورة قياسية خلال عام 2021 بنسبة بلغت 770%؛ حيث تمت إعادة تشغيل مصنع إسالة الغاز بدمياط واستئناف تصدير الغاز المسال بعد توقف دام 8 سنوات وتشغيل مصنع إسالة وتصدير الغاز بإدكو. كما تم تصدير غاز طبيعي ومسال خلال الفترة من يناير حتى نهاية إبريل 2022 بقيمة 3.9 مليارات دولار تعادل 63 مليار جنيه بسبب زيادة الأسعار العالمية.

واستكمالًا لشبكات البنية الأساسية للبترول والغاز التي تم تطويرها خلال السنوات الماضية، والتي تعد من أهم عوامل التميز لمصر في مجال الطاقة على المستوى الإقليمي اتجهت الدولة لإقامة المناطق البترولية، فعلى مساحة 1000 فدان بدأت الحكومة المصرية إجراءاتها لإقامة المنطقة البترولية في منطقة التبين تحت مسمى المنطقة الحديثة، والتي تهدف للقيام بنشاط التخزين بالمستودعات، وكذلك تدفيع الخام القادم من منطقة السخنة عبر منطقة التبين بواسطة خطوط أنابيب الشبكة إلى مصفاة تكرير البترول بأسيوط.

وهو ما يعزز من قدرة مصر على المناورة في عمليات تجارة وتداول المنتجات البترولية والغاز الطبيعي واستقبالها من كافة الأسواق العالمية والتصدير إليها. وبهدف استغلال الوفرة الوطنية من إنتاج الغاز الطبيعي، مقابل توفير تكاليف استيراد المحروقات تم إطلاق المشروع القومي لتحويل السيارات للغاز الطبيعي؛ ووضعت الحكومة خطةً زمنيةً بدأت سبتمبر 2019، وتستمر حتى نهاية ديسمبر 2022، بإجمالي استثمارات حوالي 3.1 مليار جنيه، لتحويل 147 ألف مركبة تعمل بالبنزين إلى العمل بالغاز على مدار 3 سنوات.

واستكمالًا للأداء الجيد على مستوى التنقيب والاستكشاف عن البترول والغاز الطبيعي، جاءت الخطوة التالية من نصيب الثروة المعدنية، ولاسيما الذهب والمعادن المصاحبة له؛ خاصةً وأنه على الرغم من امتلاك مصر لإمكانات وثروات معدنية كبيرة ومع ذلك، حجم الإنتاج لا يكفي الاستهلاك المحلي، وتستورد مصر العديد من السلع المعدنية اللازمة للصناعات المعدنية المحلية. لذا عملت الدولة على تجاوز تلك المعوقات، فبجانب جهود تحسين بيئة الاستثمار، تم تدشين العديد من المشروعات القومية الداعمة لهذا القطاع كمشروعات البنية التحتية والطرق والموانئ.

وقد جاء على رأس ذلك مشروع المثلث الذهبي للثروة المعدنية الواقع في منطقة المثلث المحصورة بين حدود مدينة سفاجا شمالًا، والقصير جنوبًا، وقنا غربًا، ويهدف المثلث الذهبي إلى إقامة 4 مناطق صناعية تعدينية ومناطق تخزينية لوجستية تعدينية، يتخصص كل منها في نوعيات محددة من الصناعات التعدينية. هذا إلى جانب إجراء تعديلات في التشريع الخاص بالثروة المعدنية .. ففي ظل عدم تمكن التعديلات التي أدخلت على قانون الثروة المعدنية عام 2014 من تحقيق الغرض المنشود منه في جذب الاستثمارات، وهو ما استدعى إعادة النظر في القانون، وإدخال تعديلات عليه تم إقرارها في العام 2019، والتي تضمنها القانون رقم 145 لسنة 2019 الخاص بتعديل بعض أحكام قانون الثروة المعدنية رقم 198 لسنة 2014، والذي نص على العديد من الضمانات للمستثمرين في مجال التعدين.

وبعد تهيئة المناخ المناسب للاستثمار في مجال التعدين، تم في فبراير 2020، الإعلان عن طرح أول مزايدة عالمية جديدة للذهب في إطار القانون الجديد للثروة المعدنية بإجمالي 320 قطاعًا على مساحة حوالي 56 ألف كم2 بالصحراء الشرقية، وقد تم الإعلان عن نتائج المزايدة، في نوفمبر 2020، والتي حظت باهتمام 23 شركةً اشترت حزم المعلومات المتاحة بالرغم من تحديات كورونا في إقبال استثماري غير مسبوق، وتقدم منها 17 شركةً، فازت منها 11 شركةً بـ 82 قطاعًا على مساحة 14 ألف كم2 بالصحراء الشرقية بالتزام استثمارات بحد أدنى 60 مليون دولار، في مراحل البحث الأولى منهم 7 شركات عالمية و4 شركات مصرية، وشهد إعلان النتائج كذلك طرح القطاعات المتبقية في مزايدة جديدة؛ تطبيقًا لسياسة وزارة البترول والثروة المعدنية في أن يستمر الطرح على مدار العام.

كما تم الإعلان عن طرح مزايدة عالمية جديدة للبحث عن الخامات التعدينية والمعادن المصاحبة، وتشمل الحديد والفوسفات والنحاس والرمال البيضاء والفلسبار وأملاح البوتاسيوم والرصاص والزنك والكاولين وطمي بحيرة ناصر في عدة قطاعات على مساحة 16 كيلومترًا مربعًا، مع وجود معايير تقييم مستحدثة تتضمن مدى ما يحققه المستثمر من قيمة مضافة، من خلال العمليات التصنيعية والتحويلية للمعادن المستخرجة، بدلًا من تصديرها في صورتها الخام، كما يخطط القطاع لإسناد أكثر من 200 منطقة امتياز؛ للبحث والاستكشاف التعديني، ما يجعل نظام المزايدات ساريًا طوال العام، وفق نماذج ونظم تتميز بالوضوح والشفافية.

- **قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:**

بتوجيهات رئاسية عملت الجهات المعنية على زيادة الأهلية الرقمية، بناء مصر الرقمية؛ من خلال العمل على محورين متوازين تجمعهما علاقةٌ طرديةٌ، وهما:

- تسهيل الوصول والتعامل مع وسائل التكنولوجيا الحديثة.
- تغيير المعتقدات وأسلوب الإدارة نحو ثقافة أكثر مرونةً وتقبلًا للرقمنة.

واستنادًا على هذين المحورين، انطلقت الجهود بالعمل من خلال عدد من الآليات المتكاملة، وهي:

- زيادة الاستثمار في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛ حيث بلغت قيمة الاستثمارات المنفذة بمجالي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أكثر من 38 مليار دولار في العام 2021/2020 و 44 مليار جنيه في العام 2020/2019، ونحو 50 مليار جنيه في العام 2019/2018، مقابل حوالي 16.5 مليار جنيه عام 2012/2011.
- إطلاق الخطة القومية للإنترنت فائق السرعة، أصبح الوصول إلى الإنترنت فائق السرعة، أكثر نموًا؛ حيث نما مشتركو الانترنت فائق السرعةADSL لنحو 10.07 مليون مشترك في ديسمبر 2021 مقابل 6.84 مليون مشترك في ابريل 2019. وفي إطار تلك الخطة تم إطلاق القمر الصناعي للاتصالات «طيبة 1»، في العام 2019، وكذلك إطلاق الجيل الرابع للتليفون المحمول وحفاظًا على نطاق التغطية الحالية وغضافة تغطية لمناطق جديدة لاسيما في الجنوب الافريقي تم إطلاق القمر الصناعي «نايل سات 301» في يونيو 2022.
- إطلاق مبادرة لتحويل المحتوى الورقي لمحتوًى إلكتروني في العديد من الجهات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية، فيما عرف بالميكنة الإلكترونية، فهناك نحو 100 خدمة حكومية على «منصة مصر الرقمية» .

- إطلاق الاستراتيجية الوطنية للتجارة الإلكترونية، وكذلك إعداد استراتيجية وطنية جديدة للأمن السيبراني (2022-2026) والتي تهدف إلى تأمين البنية التحتية للاتصالات والمعلومات بشكل متكامل لتوفير البيئة الآمنة لمختلف القطاعات لتقديم الخدمات الإلكترونية المتكاملة، بالإضافة إلى توحيد الرؤى الوطنية من أجل التصدي للهجمات السيبرانية، وتعزيز الوعي المجتمعي والمؤسسي بالأمن السيبراني، والارتقاء بالبحث العلمي وتعزيز الابتكار، وجاري العمل على الانتهاء من إعداد الاستراتيجية واعتمادها من المجلس الأعلى للأمن السيبراني.
- خلق جيل قادر على التميز والإبداع؛ حيث وافق مجلس الوزراء، في إبريل 2019، على مشروع قرار بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات، رقم 49 لسنة 1972، بشأن إنشاء كليات الذكاء الاصطناعي.

كما تم التشغيل التجريبي لاثنين من مراكز إبداع مصر الرقمية والتشغيل الفعلي لخمسة مراكز، ليصل الإجمالي إلى سبعة مراكز، فيما يجري العمل على إنشاء تسعة آخرين بتكلفة إجمالية للمرحلتين تبلغ 1.5 مليار جنيه، وذلك في إطار خطة تستهدف إنشاء مركز في كل محافظة؛ بهدف إتاحة التدريب التقني ورعاية الإبداع، بما تشمله من معسكرات العصف الذهني وحاضنات ومسرعات أعمال للشركات، مع تدريب للقائمين على هذه الشركات وإقامة محافل للتشبيك بينهم والمستثمرين.

وتم إطلاق منصة خاصة للذكاء الاصطناعي تحت مظلة المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي؛ لتكون البوابة الرسمية لجمهورية مصر العربية في مجال الذكاء الاصطناعي، وإطلاق عدة تطبيقات إلكترونية كتطبيق «هدهد» المساعد الذكي للفلاح، وتطبيق للتنقيب عن المعرفة باستخدام الذكاء الاصطناعي لمتحف البريد المصري، وكذلك تطبيق مساعد افتراضي لزوار متحف البريد المصري لتسهيل الوصول للكثير من المعلومات حول المتحف ومقتنياته والرد على استفسارات الزوار دون الحاجة للتواصل مع طاقم المتحف.

ولم تذهب تلك الجهود هباءً؛ حيث نجح قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في: تحقيق معدلات أداء مرتفعة على المستوى الاقتصادي؛ إذ ارتفع معدل نمو القطاع ليصل إلى 16% في 2021/2020، مقارنة بـ 15.2% في 2020/2019، وارتفعت نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من 4.4% في 2020/2019 إلى 5% في العام المالي 2021/2020. كما نمت قيمة الصادرات الرقمية من 4.1 مليارات دولار في 2020/2019 إلى 4.5 مليارات دولار في 2021/2020.

وقد لاقت الجهود المصرية في سبيل التحول الرقمي صدًى إيجابيًا إلى حد كبير في تقييم المؤسسات الدولية المعنية بمصر، إذ:

- تحسن ترتيب مصر في مؤشر القدرة على الابتكار بتقرير التنافسية العالمية من المرتبة 122 عام 2016، و109 عام 2017، و64 عام 2018 إلى المرتبة 61 عام 2019.
- مصر ضمن أسرع 10 دول نموًا في الشمول الرقمي في 2020، وتقدم ترتيب مصر 55 مرتبةً في مؤشر جاهزية الحكومة للذكاء الاصطناعي في العام الماضي؛ لتصبح في المركز الـ 56 عالميا، مقارنةً بالمركز الـ 111 في عام 2019، كما تطور مركز مصر العالمي في مؤشر جاهزية الشبكة؛ لتصل إلى المركز 84، مقارنةً بالمركز الـ 92 في العام الماضي.
- تقدم ترتيب مصر خمسة مراكز في مؤشر الإنترنت الشامل 2021؛ لتصبح في المركز 73 بين 120 دولة، مقارنةً بالمركز 78 عن العام السابق، كما احتلت المركز الرابع على مستوى الدول الإفريقية الواردة في المؤشر وعددها 29 دولة، وفقًا للتقرير الصادر عن وحدة أبحاث مجلة The Economist.
- جاءت مصر ضمن الدول مرتفعة الأداء في مؤشر تطور التقنيات الحكومية GovTech لعام 2020.
- احتلال المرتبة الـ 14 في مؤشر الأمن السيبراني العالمي للاتحاد الدولي للاتصالات، من بين 50 دولة على مستوى العالم.
- افتتاح أول مصنع للهواتف المحمولة بمدينة أسيوط الجديدة، وبدء الإنتاج به في إطار المبادرة الرئاسية لتصميم وتصنيع الإلكترونيات، بالتعاقد مع شركة Samsung العالمية لتصنيع التابلت التعليمي.
- كما استطاعت جذب العديد من الاستثمارات، ومنها على سبيل المثال: مركز شركة إريكسون للخدمات الرقمية في القاهرة، الذي يقدم خدمات تكنولوجية وبرمجيات متقدمة للأسواق العالمية، كما يقع بها أكبر مركز للبحث والتطوير لشركة Mentor Graphics خارج الولايات المتحدة، وكذلك مركز البحث والتطوير الرئيسي لمؤسسة Valeo، كما أنشأت شركة IBM ستة مراكز في مصر، وغيرهم من الشركات التي دشنت فروع لها في مصر، مثل: Dell وMicrosoft وVodafone International Services و Orange Business Services.

• قطاع الصناعات التحويلية:

نشاط الصناعات التحويلية من القطاعات الحيوية في مصر؛ لذا أيقنت القيادة السياسية ضرورة التطوير المستمر لهذا القطاع وتشجيع الاستثمارات به حتى يتم استغلاله الاستغلال الأمثل بما يليق بأهميته وحيوته بالتغلب على أية معوقات تقف في وجه المستثمرين بهذا القطاع، وتم إطلاق سلسلة من الإصلاحات الهيكلية في كافة المستويات كالمؤسسية والتشريعية، ومن أجل توفير البنية الأساسية للاستثمار الصناعي، عملت الدولة على إنشاء عشرات المجمعات الصناعية على مستوى الجمهورية.

بجانب إنشاء العديد من المناطق والمدن الصناعية والاستثمارية والحرة، كمدينة الروبيكي للجلود ومدينة لصناعة الفخار بمصر القديمة ومدينة الأثاث في دمياط وأخرى للنسيج في السادات، بالإضافة إلى مدينة الدواء، وذلك كحل تنموي لدعم التكامل الصناعي بين المصانع الكبيرة من ناحية والمتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر من ناحية أخرى، والمساهمة في تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية بالصناعات التكميلية، والصناعات ذات القيمة المضافة، والصناعات القائمة على استخدام التكنولوجيا والمعرفة، وكذلك المشروعات الداعمة لتنمية الاقتصاد الأخضر؛ لضمان التكامل بين سلاسل التوريد.

هذا فضلًا عن تسارع مشروعات تنويع مصادر توليد الطاقة، من المصادر التقليدية والمتجددة؛ إذ تم تدشين عدد من محطات توليد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، هذا فضلًا عن المشروع الضخم لتوليد الكهرباء من الطاقة النووية عبر محطة الضبعة النووية التي يتم العمل على تدشينها.

وقد بلغت نسبة الاستثمارات المنفذة في قطاع الصناعات التحويلية (بخلاف تكرير البترول) 7.8% من إجمالي الاستثمارات المنفذة في العام 2021/2020، أغلبها من قبل المشروعات المركزية، بما نسبته 49% من الإجمالي. أما فيما يخص مساهمة القطاع الخاص في النشاط الصناعي، فقد بلغت حجم استثمارات القطاع الخاص المنفذة في قطاع الصناعات التحويلية بخلاف تكرير البترول نحو 21286.8 مليون جنيه من إجمالي الاستثمارات المنفذة البالغة 59536 مليون جنيه في العام المالي 2021/2020، وذلك بما نسبته 36% من الإجمالي.

التوزيع النسبي للاستثمارات المنفذة في نشاط الصناعات التحويلية بخلاف تكرير البترول وفقا للجهة المستثمرة في العام 2021/2020

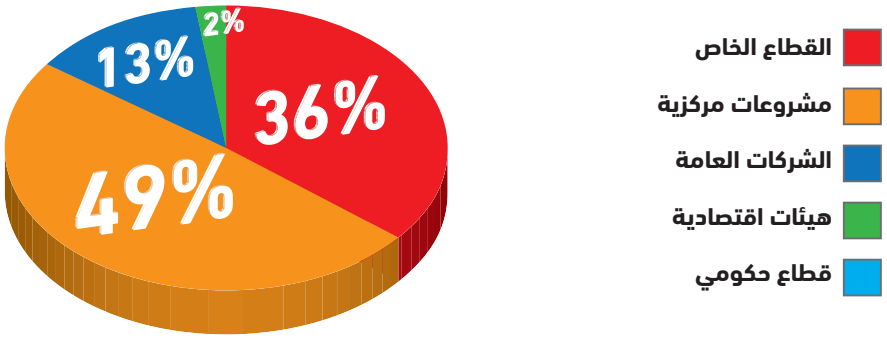

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية مارس 2022

وتكللت تلك الجهود بتراوح مساهمة قطاع الصناعة بما بين 15.6% إلى 16.5%، خلال الفترة (2016/2015 وحتى العام 2021/2020)، وباستبعاد تكرير البترول، نجد أن الصناعات التحويلية الأخرى تراوحت بين 11.7% إلى 12.7%، بناتج محلى إجمالي بلغ متوسطه 370.3 مليار جنيه للفترة منذ يونيو 2015 وحتى يونيو 2021.

• قطاع التشييد والبناء :

رأت القيادة السياسية أن قطاع التشييد هو نقطة الأساس؛ لتشغيل العديد من الصناعات والأنشطة الأخرى، بما يكفل توفير آلاف من فرص العمل والتشغيل، وهو القطاع الذي يحقق المخطط الاستراتيجي 2052، والتي تضمنت تقسيم مصر إلى 10 أقاليم تنموية، بدلًا من 7 أقاليم حاليًا؛ وذلك بهدف التحول من التنمية القطاعية إلى التنمية المكانية المتكاملة؛ لذا ركزت استراتيجية القيادة السياسية في أعقاب ثورة يونيو 2013، حول الإنفاق الكبير على المشاريع القومية والمشروعات المرتبطة بالتشييد والبناء كالتوسع في إقامة مدن الإسكان الاجتماعي، بالتوازي مع تدشين المدن الذكية المليونية، كالعاصمة الإدارية والعلمين الجديدة والجلالة وغيرهم، وكذلك تحسين البنية التحتية للطرق والسكك الحديدية والموانئ المصرية.

وقد تحولت مصر من أكثر الدول خطورة في الطرق، إلى وصولها للترتيب الـ 45 عالميًا في مجال جودة وأمان الطرق؛ نتيجة المشاريع التنموية العملاقة التي حدثت في مجالي الطرق والكباري والأنفاق؛ حيث تم تنفيذ ما يقرب من 400 مشروع، ولم يتوقف التطوير على النقل البري والطرق البرية، بل تم إنشاء 5 مطارات جديدة.

ومن أجل رفع القدرة التنافسية للموانئ المصرية، وتحويل مصر لمركز إقليمي للتجارة العالمية واللوجستيات، توالت التوجيهات الرئاسية، بتطوير منظومة خدمات النقل البحري، بما في ذلك أسطول النقل البحري، والموانئ على البحرين الأحمر والمتوسط على أحدث طراز وبأنماط عملاقة، بما يليق بمكانة مصر وموقعها الجغرافي ويتكامل مع محور قناة السويس.

ومن أهم محاور العمل لتحديث وتطوير الموانئ البحرية، نجد:

- إقامة مشروعات إحلال وتطوير الأرصفة البحرية والجافة وإنشاء مناطق لوجستية، بما يضمن الوصول بالطاقة الاستيعابية للحاويات بالموانئ المصرية إلى 11.6 مليون حاوية، في الوقت الذي يصل فيه متوسط التداول بالموانئ 7 ملايين حاوية، بواقع 150 مليون طن.
- تطوير منظومة الشحن والتفريغ لتقليل زمن انتظار السفن.
- تطوير وتحديث بيئة العمل داخل الموانئ والربط الإلكتروني لأنظمة العمل داخل كل ميناء.
- تحقيق أعلى معدل لاستغلال المساحات المتاحة والمخازن داخل الموانئ.
- العمل على تنفيذ مشروع الشباك الموحد؛ وذلك لتسهيل التعامل مع الجمهور.
- تحديث الأجهزة المستخدمة في تأمين الموانئ.
- رفع قدرة موظفي الجمارك على تصنيف وتكويد السلع وتطبيق القرارات المختلفة على السلع المستهدفة.
- التوسع في إنشاء مناطق لوجستية (ساحات مبردة، أماكن تخزين، ...إلخ).
- تحسين وتطوير الموانئ المصرية وتخفيض زمن وتكلفة التخليص الجمركي ومد فترات العمل بها.
- تحقيق التكامل بين الموانئ البحرية المصرية؛ لتعزيز التنافسية مع الموانئ المجاورة.
- تعظيم دور الأسطول التجاري، من خلال تشجيع القطاعين العام والخاص بالاستثمار في مجال تملك وإيجار السفن وتشجيعهم على رفع العلم المصري، مع تقديم التسهيلات الجاذبة، بجانب تنشيط وتدعيم صناعة وإصلاح وبناء السفن والصناعات التكميلية لها.
- التوجه نحو الاندماجات والتحالفات بين الشركات في مجال النقل البحري؛ لخلق كيانات قادرة على المنافسة عالميًا.
- إعادة تأهيل الكوادر البشرية البحرية، وفقًا للقواعد الدولية للتأهيل والتدريب (STCW)، وتفعيل الدور الرقابي لهيئة السلامة البحرية في تأهيل البحارة، بما يضمن جدية التدريب والتأهيل.
- إصدار التشريعات البحرية التي تتواءم مع الاتفاقيات الدولية.
- دراسة إنشاء الهيئة العامة للموانئ البحرية المصرية كجهاز منظم للنقل البحري يضم قطاع

النقل البحري وهيئة السلامة البحرية وهيئات الموانئ والشركات العاملة بالنقل البحري، وفقًا لأحدث النظم العالمية في الإدارة والتشغيل، وبما يحقق الحوكمة وتطوير الأداء وتطبيق نظم الإدارة بالأهداف، وتعزيز القدرة على اتخاذ القرار في الوقت المناسب والتخطيط ومراقبة الأداء.

- **قطاع الزراعة والأمن الغذائي:**

استجابة للتحذير الذي أشار إليه التقرير المشترك الصادر بالتعاون بين برنامج الأغذية العالمي والجهاز المركزي المصري للتعبئة العامة والإحصاء عن الفترة من 2009 وحتى 2011؛ بأن مصر تواجه ارتفاعًا في نسب انعدام الأمن الغذائي، وسوء التغذية بشكل ملحوظ. وقد كان انعدام الأمن الغذائي نابعٌ من عدة عوامل، تأتي على رأسها زيادة النمو السكاني ومحدودية موارد إنتاج الغذاء وبالتحديد المياه والأرض، والسياسات الاقتصادية والزراعية الفاشلة.

وكان ملف تحسين أداء القطاع الزراعي حاضرًا بقوة في توجيهات الرئيس «عبد الفتاح السيسي»، والتي حرص من خلال على العمل بالتوازي على كافة جوانب الأمن الغذائي عبر التوسع الرأسي بزيادة المساحة المحصولية[1] وإنتاجية الأراضي الزراعية، وكذلك زيادة القدرة التخزينية للمحاصيل الزراعية، ولاسيما الحبوب، والتوسع الأفقي عبر استصلاح الأراضي الزراعية، وهو النهج الذي اتبعته الدولة؛ والتزامًا بالنص الدستوري بشأن «إلزام الدولة بتأمين الموارد الغذائية للمواطنين كافة، وكفالة السيادة الغذائية بشكل مستدام، كما ألزمها بضمان الحفاظ على التنوع البيولوجي الزراعي وأصناف النباتات المحلية؛ للحفاظ على حقوق الأجيال القادمة (المادة 79 من الدستور)، كما أكدت المادة 29، أن الزراعة مقوم أساسي للاقتصاد الوطني، وإلزام الدولة بحماية الرقعة الزراعية وزيادتها، وتجريم الاعتداء عليها، وتنمية الإنتاج الزراعي والحيواني، وتشجيع الصناعات التي تقوم عليهما».

وقد تنوعت مظاهر الاهتمام بهذه القطاع الحيوي، نذكر منها:

- التوسع الأفقي الزراعي، تم إطلاق حزمة متكاملة من المشروعات العملاقة، ومن أبرزها مشروع استصلاح المليون ونصف المليون فدان، وكذلك مشروع «الدلتا الجديدة»، والذي أعلن عنه في إبريل 2021، على امتداد مساحة 1.5 مليون فدان، ويتكون من عدة مشروعات؛ هي مشروع مستقبل مصر، وهو باكورة مشروع الدلتا الجديد، ومشروع جنة مصر، ومناطق تابعة لمحافظة البحيرة ووزارة الزراعة، وأراض تم تحديد صلاحيتها بمعرفة وزارة الزراعة.

1 مساحة الأراضي المنزرعة لكل من الحاصلات الحقلية والخضر بالعروات الثلاث وحدائق الفاكهة.

- ومتوقع أن يساهم المشروع في زيادة الإنتاج المحلي من المحاصيل الاستراتيجية من الحبوب، خاصة القمح والذرة، بالإضافة إلى الخضر والفاكهة والمحاصيل التصنيعية بنسبة تتراوح ما بين 10 – 15% من الناتج الزراعي الإجمالي الحالي، وهو ما يساهم في تحقيق الأمن الغذائي وخفض فجوة الاستيراد. وكذلك مشروعات الصوبات الزراعية الكبرى، وكذلك إحياء مشروع مفيض توشكى «توشكى الخير»، بمساحة 1.1 مليون فدان، ومشروع تنمية شمال ووسط سيناء بمساحة 456 ألف فدان، ومشروع تنمية الريف المصري الجديد بمساحة 1.5 مليون فدان، بالإضافة إلى مشروعات أخرى ببعض محافظات الصعيد والوادي الجديد بمساحة 650 ألف فدان.

- زيادة الإنتاجية والمساحة المحصولية، حرصت الدولة على إدخال نظم الزراعة الحديثة التي تعتمد على الميكنة الحديثة وتقديم أشكال الدعم للفلاح، ومن بينهم تدشين عدد من محطات الزراعة الآلية التي تضم المئات من الآلات والمعدات الزراعية، ويتم تأجيرها للمزارعين بأسعار مخفضة، وكذلك توفير مستلزمات الزراعة بأسعار مناسبة، وعلى رأسها الأسمدة؛ حيث تم افتتاح مجمع الأسمدة الفوسفاتية والمركبة بالمنطقة الصناعية بالعين السخنة، في أغسطس2020؛ لإنهاء أزمات الأسمدة المتكررة، وكذلك تم الاهتمام بإنتاج التقاوي؛ حيث تم إنشاء ثلاجة وخازن لحفظ تقاوي الحبوب الاستراتيجية كالأرز والذرة والقمح، وكذلك مشروع إنتاج البذور والتقاوي في مرسى مطروح.

تطور المساحة المحصولية والمنزرعة وعدد الجمعيات الزراعية
بالمقارنة بين عامي 2012 و2020

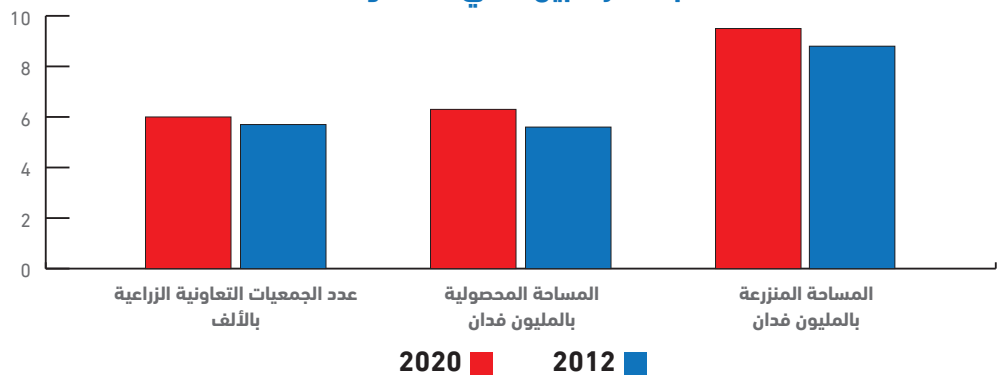

المصدر: إحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

- تقليل الهدر المائي وتنويع المصادر المائية، تغلبًا على التحدي الرئيس أمام التنمية الزراعية، وهو محدودية الموارد المائية؛ حيث تقف مصر عند مرحلة العجز المائي، حرصت التوجيهات الرئاسية على تبني فكر تنويع مصادر المياه غير المستغلة عبر المعالجة والتحلية، فقد تم تدشين العديد من محطات معالجة ورفع المياه وكذلك تحلية مياه البحر، بالتوازي مع تطبيق أحدث وسائل الري لتقليل الهدر في مياه الري.

وعلى مستوى المشروعات القومية الموجهة لقطاع الزراعة، نجد أنه بعد عقود من الإهمال لترع ومصارف مصر، تشهد محافظات مصر مشروعًا قوميًا لتأهيل وتبطين الترع المتعبة؛ بناءً على توجيهات رئاسية، وذلك في إطار استراتيجية الدولة لترشيد استهلاك المياه وتوفيرها.

تطور الميزان المائي - بالمليار متر مكعب سنويًا

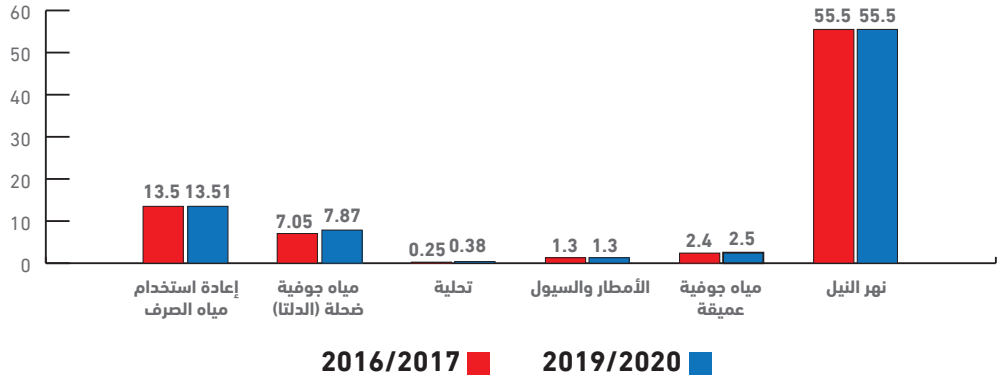

- تقليل الفاقد وضمان استدامة إتاحة الغذاء، للتغلب على الهدر الناتج عن تخزين الحبوب في الشون المفتوحة، والذي يصل نسبته إلى 10%، تم إطلاق المشروع القومي للصوامع لتقليل الهدر في الحبوب، ويتضمن المشروع إنشاء 50 صومعة عملاقة لتخزين القمح والغلال، وفقًا لأحدث نظم تكنولوجيا التخزين يتم تنفيذها وإنشاؤها في 17 محافظة، وبالتالي زادت القدرة التخزينية من القمح إلى 301 مليون طن قمح سنويًا، خلال الفترة من يوليو عام 2014 وحتى يونيو 2020، ويستهدف برنامج عمل الحكومة (2018-2022) زيادة القدرة التخزينية من القمح عبر إنشاء 13 صومعة، وضمان احتياطي استراتيجي (4030) ألف طن من القمح.

كما تم تطوير الصوامع الأفقية والميكنة الزراعية ومعدات النقل؛ بهدف تسهيل عملية استصلاح الأراضي، وتقليل التكاليف على المزارعين وتسهيل عملية توريد الحبوب. ومن أجل حماية المزارعين من جشع التجار والسماسرة تم تفعيل بورصة السلع.

أما على مستوى زيادة الثروة الحيوانية والسمكية والداجنة، تعمل الدولة من خلال برنامج قومي متكامل العناصر يقوم على المحافظة على الثروة الحيوانية والداجنة والسمكية الحالية وتنميتها لمواجهة الطلب المتزايد؛ بهدف زيادة المعروض من ناحية، وتحسين الجودة وخفض التكلفة من ناحية أخرى؛ حيث تستهدف خطة الحكومة زيادة الإنتاج من اللحوم الحمراء من 950 ألف طن عام 2017/16 إلى 1.75 مليون طن عام 2022/21، وكذلك زيادة الإنتاج المحلي من الألبان من نحو 6 ملايين طن عام 2017/16 إلى حوالي 10.5 مليون طن في 2022/21، مما يرفع نسبة الاكتفاء الذاتي من 90% إلى 99% بنهاية 2022/21.

- الإنتاج السمكي والحيواني: استجابة لنمو الطلب على الأغذية من المصادر الحيوانية بالتوازي مع النمو السكاني وزيادة القوة الشرائية، فقد ألقت الدولة مشروع المليون رأس ماشية، وإحياء مشروع البتلو، وتدشين العديد من المزارع الحيوانية بمختلف المحافظة كالجيزة والبحيرة والوادي الجديد والمنوفية والغربية وبني سويف ودمياط، ويتم العمل بهذه المزارع باتباع أحدث أساليب الإدارة التكنولوجية المتاحة في إدارة وتشغيل مزارع تسمين الإنتاج الحيواني وعدد من المشروعات المتكاملة المرتبطة بالإنتاج الزراعي.

ومن أجل تقليل استيراد الأعلاف، تم تدشين المزرعة البحثية في الفيوم في العام 2019، والتي تم تنفيذها على مساحة 15 فدانًا؛ لإجراء الأبحاث اللازمة على المحاصيل العلفية. كما تم التوسع في مشروعات الاستزراع السمكي، وإنشاء وتطوير موانئ الصيد وورش الإصلاح والصيانة ومعدات التصنيع الملحقة بها، وتطهير البحيرات، وتستهدف الحكومة زيادة الإنتاج السمكي من 1.9 مليون طن عام 2016/ 2017 إلى نحو 3 ملايين طن عام 2022/21؛ بحيث يرتفع الإنتاج من نهر النيل بنسبة 7% سنويًا، ومن البحيرات بنحو 13%، ومن الاستزراع البحري بنحو 20%.

ونتيجة للجهود التي عملت على إحياء مصر الزراعية حقق قطاع الزراعة معدل نمو خلال السنوات الثماني الماضية بمتوسط 3.2%، وكذلك تحسنت نسب الاكتفاء الذاتي في عدد من السلع والمحاصيل الرئيسة، وتحسنت النسب في العديد من السلع الأخرى؛ حيث بلغت النسبة من القمح 65% كمخزون آمن لنهاية العام بعد بدء الحصاد في إبريل 2021، والزيوت بنسبة اكتفاء 30%، ومدة تغطية 5 أشهر، والأرز بنسبة اكتفاء 100%، ومدة تغطية 6.5 أشهر، والمكرونة بنسبة اكتفاء 100%، ومدة تغطية 5 أشهر، والسكر بنسبة اكتفاء 87%، ومدة تغطية 4.5 أشهر، واللحوم الحية بنسبة اكتفاء 57%، ومدة تغطية 9.5 أشهر، والدواجن بنسبة اكتفاء 97%، ومدة تغطية 6.5 أشهر، والفول بنسبة اكتفاء 30%، ومدة تغطية 3 أشهر.

كذلك بالإضافة إلى تعزيز الصناعات الغذائية، كالألبان والتمور، من خلال مشروع أكبر «مزرعة تمور» من خلال زراعة 2.5 مليون نخلة بنظم الزراعة الحديثة، واختيار أصناف ذات قيمة اقتصادية كبيرة ستمثل طفرة حقيقية في إنتاج التمور في مصر، تضع مصر في المركز الثاني على الأقل في إنتاج التمور على مستوى العالم.

كما شهدت الصادرات الزراعية المصرية طفرة غير مسبوقة في عام 2021؛ حيث سجلت 5.6 ملايين طن بقيمة أكثر من 3 مليارات دولار، وهي أعلى قيمة حققتها الصادرات الزراعية المصرية في تاريخها .ونجحت في الحفاظ على سمعة مصر التصديرية، من خلال فتح العديد من الأسواق الزراعية لمصر في العديد من الدول على مستوى العالم؛ حيث تم فتح أسواق جديدة في دول: أمريكا اللاتينية والصين وكندا وتايوان وكينيا وتنزانيا وجنوب إفريقيا وموريشيوس، وبعض دول الاتحاد الأوروبي.

المبحث الثاني: تحسن مؤشرات التنمية الاجتماعية والبشرية

يؤكد الرئيس «عبد الفتاح السيسي»، دومًا أن تحسن مستوى معيشة الأفراد، وبناء الإنسان هما أهم أولوياته، وحرص على توجيه حكومته إلى تحسين الوضع القائم لمجالات التنمية البشرية؛ إيمانًا بأن المواطن هو المحور الحقيقي للتنمية، ويظهر ذلك جليًا في حجم المخصصات المالية والاستثمارات العامة الموجهة لبناء الإنسان خلال الثماني سنوات السابقة (2015/14، 2022/21)؛ حيث وجهت الدولة من الموازنة العامة ما يزيد عن 1.88 تريليون جنيه، بمعدل نمو بلغ 187%، مقارنة بالثماني سنوات التي سبقتها (2007/06 – 2014/13)، فضلًا عن تجاوز الاستثمار العام 348 مليار جنيه خلال الفترة (2015-/14 2022/21)، بنسبة نمو 390%، مقارنةً بالفترة (2007/06 – 2014/13)، وتم العمل على ما يلي:

1 تحسين مستوى معيشة الأفراد:

إيمانًا بأن ثمار الإصلاح الاقتصادي لا بد أن تصل لكل مواطن، وأن رفع الدعم عن المحروقات والكهرباء لم يكن إلا لصالح الفئات الأكثر فقرًا؛ جاءت التوجيهات الرئاسية بتوجيه الاهتمام نحو كل ما يحسن من مستوى معيشة الأفراد، من خلال تنفيذ شبكة واسعة للحماية الاجتماعية، فلقد لقد وعد الرئيس «السيسي»، وأوفى بوعده فيما يخص تحويل الدعم المرفوع عن المحروقات والكهرباء لصالح دعم الحماية والأمان الاجتماعي، وهو ما يظهره التغير في هيكل توزيع الدعم المالي بالموازنة العامة.

تطور توزيع مخصصات بعض بنود الدعم والمساعدات الاجتماعي
بالمقارنة بين عامي 2013/2012 و2021/2020 - بالمليار جنيه

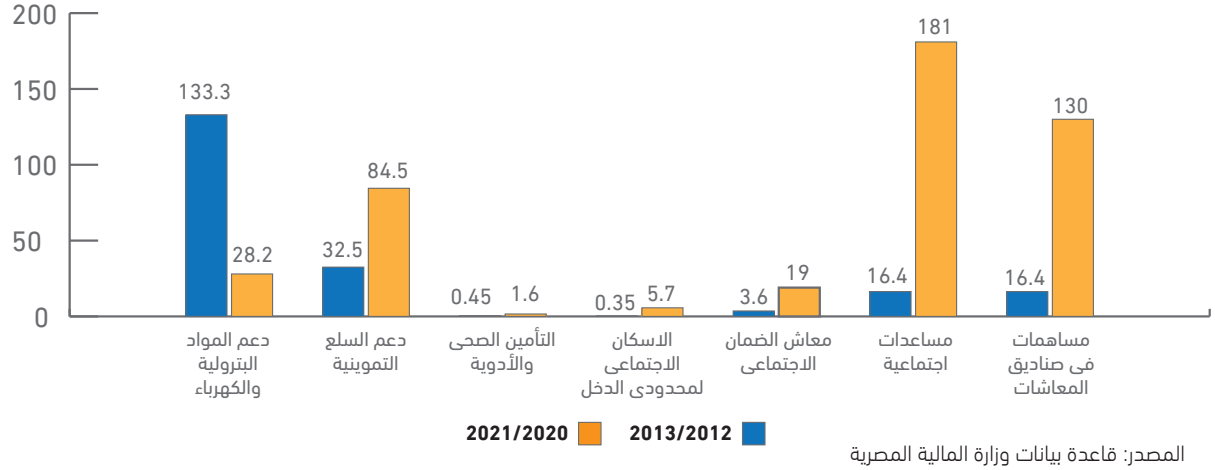

المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية المصرية

فقد استحوذت مخصصات الدعم والمنح المقدمة للخدمات الاجتماعية في موازنة العام 2020/2021 نحو 55.5% من إجمالي مخصصات باب الدعم في الموازنة العامة والبالغة 326.3 مليار جنيه؛ حيث تم رفع تلك المخصصات من 99 مليار جنيه عام 2019/2018، ولنحو 173.5 مليار جنيه، و181 مليار جنيه في عامي 20/19 و21/20؛ بسبب دفعة المساعدات الاجتماعية التي خصصت للفئات الأكثر تضررًا من تداعيات فيروس كورونا كمنحة العمالة غير المنتظمة.

هذا إلى جانب استمرار السياسيات الموضوعة للحماية والأمان الاجتماعية، هو ما اتضح من خلال حزمة إضافية لدعم شبكة الحماية الاجتماعية سميت ببرنامج تكافل وكرامة، والذي بدأ منذ مارس 2015، وتم رفع عدد المستفيدين منه من نحو مليوني و250 ألف أسرة إلى 3.6 ملايين مستفيد في العام المالي 2021/2020؛ ، وهو ما ساهم في تراجع نسبة الفقر في ريف الوجه القبلي الذي استفاد من 86% من الأموال التي وجهت لبرامج تكافل وكرامة للدعم النقدي كانت للمحافظات الثلاث الأفقر في الصعيد.

وفي ظل الارتفاع الحالي لأسعار القمح عالميا، والذي جعل مصر باعتبارها أكبر مستورد للقمح عالميًا بقيمة تجاوزت الـ 12 مليار دولار سنوات، مضطرة لرفع مخصصات استيراد القمح، وكذلك مخصصات القمح المدعوم؛ نظرًا لأن كميات القمح المطلوبة توفيرها للمخابز المدعومة نحو 8.610 ملايين طن قمح يتم استيراد 5.111 ملايين طن قمح منهم لتوفير نحو 89 مليار رغيف، بالإضافة إلى 651 ألف طن قمح لتوفير دقيق المستودعات.

ومن الطبيعي أن ينعكس ذلك على الخزانة العامة للدولة؛ حيث خصصت وزارة المالية نحو 12 مليار جنيه مخصصات إضافية لشراء القمح بعد ارتفاع الأسعار العالمية، ورغم ذلك لم تلجأ الحكومة لرفع سعر بيع الخبز المدعوم الذي يباع بنحو 5 قروش، بينما تتخطى التكلفة الفعلية أكثر من 60 قرشًا للرغيف، قبل الارتفاعات الحالية لأسعار القمح، وهو ما تسبب في رفع مخصصات دعم الخبز، والتي تستحوذ على ما نسبته 53% من إجمالي مخصصات دعم السلع التموينية؛ حيث يبلغ عدد المستفيدين من دعم رغيف الخبز ودقيق المستودعات نحو 71 مليون فرد.

تطور دعم رغيف الخبز بالموازنة العامة للدولة

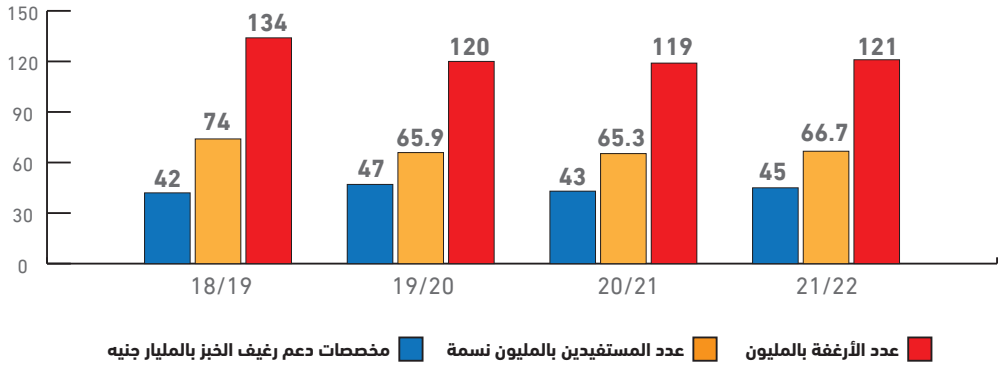

الحصة النسبية لمخصصات دعم السلع التموينية في موازنة العام 22/21

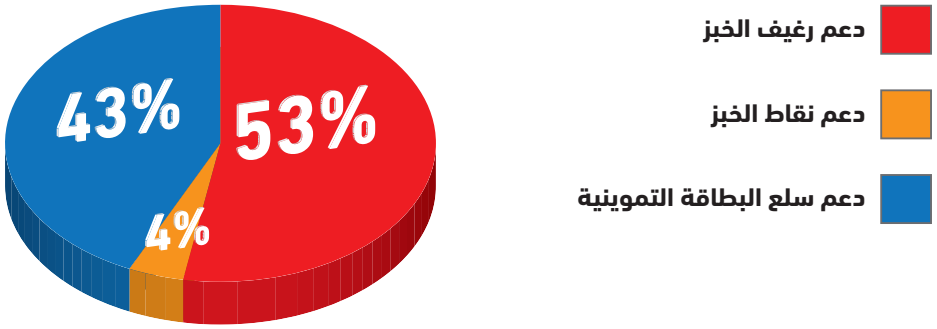

ولكن وضعت الحكومة المصرية خطة للتحوط ضد أزمة القمح بالسوق العالمية، عبر إيجاد أسواق بديلة واستيراد القمح من 14 سوقًا بديلة لروسيا وأوكرانيا، كما رفعت الحكومة أسعار شراء القمح من المزارعين محليًا بنسبة 15%؛ لتشجيعهم على الزراعة، بما يقلل احتياج مصر من القمح المستورد. كما عملت على زيادة المخزون الاستراتيجي المصري من القمح الذي يكفي لـ 5 أشهر، واعتبارًا من 15 إبريل المقبل سيتم ضم الإنتاج المحلي من القمح؛ ليكون الإجمالي لمدة 9 أشهر.

وفي ظل استحواذ الدخل من العمل على حوالي 65% من مصادر دخل الأفراد، فقد حرص الرئيس على إعلان علاوات دورية للعاملين المخاطبين وغير المخاطبين بقانون الخدمة المدنية، وبالفعل شهدت مخصصات أجور موظفي الدولة، خلال السنوات المالية من 2011/2010 إلى 2022/2021، تصاعدًا مطردًا؛ حيث ارتفعت من 96.2 مليار جنيه في عام 2011/2010 إلى 122.8 مليار جنيه في العام التالي، ثم 142 مليار جنيه في عام 2013/2012، و182 مليار جنيه في عام 2014/2013، و207 مليار جنيه للعام 2015/2014، وهكذا حتى قدرت بنحو 361 مليار جنيه في موازنة العام المالي 2022/2021. بما يعني ارتفاع مخصصات الأجور وتعويضات العاملين بحوالي 265 مليار جنيه خلال تلك الفترة.

تطور مخصصات الأجور وتعويضات العاملين
من العام المالي 2010 وحتى 2022 - بالمليون جنيه

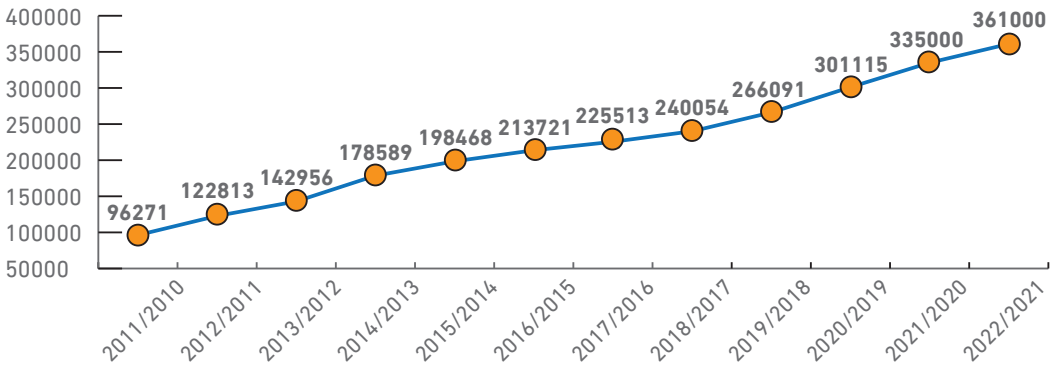

كما تم رفع الحد الأدنى من الأجور؛ ليصبح 2000 جنيه، ثم لـ2400 بداية العام المالي 2022/2021، كما تم رفعه لـ 2700 جنيه في مشروع موازنة العام المالي 2023/2022.

وفي إطار استهداف تحسين مستوى معيشة الأفراد، وتحقيق العدالة الاجتماعية، قرر المجلس القومي للأجور[2]، تحديد الحد الأدنى للأجور للعاملين بالقطاع الخاص، الذي يتبعه 99.96% من المنشآت العاملة في مصر، ويعمل به أكثر من 93% من إجمالي المشتغلين داخل المنشآت، لذا قرر المجلس رفع الحد الأدني للأجور بالقطاع الخاص بواقع 2400 جنيه شهريًا اعتبارًا من يناير 2022، كما أقر المجلس صرف العلاوة الدورية للعاملين بالقطاع الخاص بما نسبته ٣%، من الأجر التأميني والمكافئ لنسبة ٧% من الأجر الأساسي بقانون العمل 12 لسنة 2003، وبما يقل عن ٦٠ جنيهًا، بدءًا من العام المالي 2022/2021، وذلك بما يتماشى مع ارتفاع أجور موظفي القطاع العام، التي جاءت بناء على توجيهات رئاسية.

وتكللت جهود تحسين مستوى معيشة الأفراد ورفع القدرة الشرائية لهم بتراجع في نسب الفقر، فعلى خلاف الارتفاع المتواصل لنسبة الفقراء على مدار السنوات العشرين الماضية، شهد منحنى نسبة الفقر تراجعًا في العام 2020/2019 لما نسبته 29% من السكان في العام 2020/2019، مقابل 32.5% عام 2018/2017، بنسبة انخفاض قدرها 2.8%.

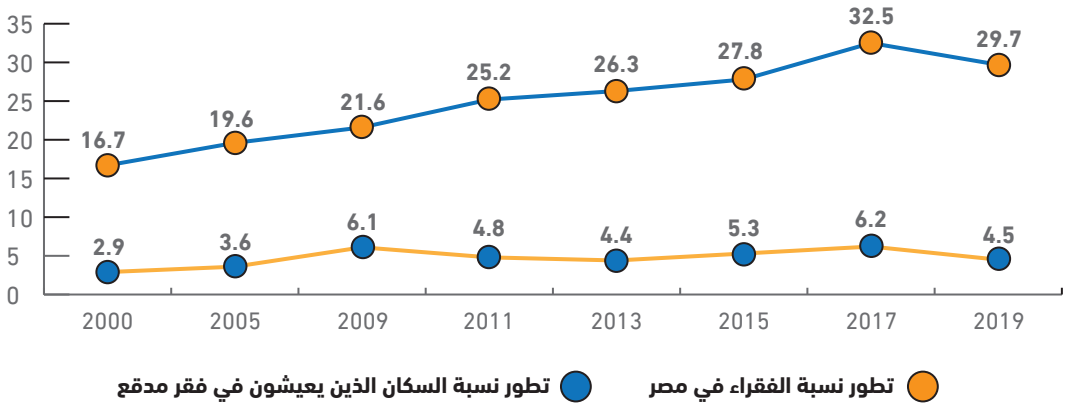

كما انخفضت نسبة من يعيشون في فقر مدقع (من لا يستطيعون تأمين احتياجاتهم من الغذاء) إلى 4.5% عام 2020/2019، مقابل 6.1% عام2010/2009. كما أظهرت النتائج تراجع نسب الفقر في معظم مناطق الجمهورية، وخاصة في كل من ريف الوجه البحري والقبلي؛ حيث بلغت 22.56% في ريف الوجه البحري، مقارنة بـ 27.29% عام 2018/2017، و48.15% في ريف الوجه القبلي، مقارنة بـ 51.94% عام 2018/2017.

2 يضم وزارة التخطيط والقوي العاملة والتموين إلى جانب ممثلين عن العمال، من خلال اتحاد العمال، ويعد المجلس القومي للأجور المسؤول عن تحديد الحد الأدني للأجور للعاملين في القطاع الخاص، فضلًا عن تحديد قيمة العلاوة .

2 تطوير منظومة التعليم :

في ظل تراجع مخرجات العملية التعليمية في مصر، والتي أصبحت حائط صد في وجه أية عملية تنموية، وجه الرئيس «السيسي»، لوضع خطة فاعلة؛ لتحسين هذا الأمر، وبالفعل تم إطلاق نظام التعليم الجديد، والذي تم نشره في الجريدة الرسمية للدولة، في 10 أكتوبر 2018؛ بهدف النهوض بنظام التعليم في مصر كمحور من محاور بناء الإنسان المصري، وتضمن تغيير نظام التقييم للطلاب، وفقًا لمستويات الأداء والسلوك الفردي والجماعي للطفل، إلى جانب التركيز على المهارات البدنية والصحية للطلاب بإدخال منهج جديد يسمى بالتربية البدنية والصحية، بمرحلة رياض الأطفال والصف الأول الابتدائي، وإلغاء نظام الامتحانات حتى الصف الثالث الابتدائي، فيتم التركيز خلال تلك المرحلة على كيفية تنمية قدرات الطفل، وليس على كيفية حصوله على أعلى الدرجات، إلى جانب إدخال أساليب تعليم جديدة، من خلال إنشاء المدارس اليابانية، وزيادة أعدادها، وهو ما اشتمل عليه البرنامج الحكومي أيضًا، هذا إلى جانب تطبيق نظام التجربة اليابانية في التعليم المصري.

وكذلك تعزيز فرص التحول الرقمي بنظام امتحانات الثانوية العامة، وتسليم كل طالب بالصف الأول الثانوي جهاز تابلت مزودًا بشريحة إنترنت G4 وتدريس مادة التربية الرياضية للطلاب في المرحلة الثانوية، وأن يكون لها امتحانٌ عملي. وإعمالًا بالإجراءات الاحترازية لجائحة كورونا، حرصت الدولة على سلامة الطلاب بإتاحة فرص التعلم عن بعد، عبر المواقع الإلكترونية على شبكة الإنترنت، فضلًا عن إصدار العديد من المنصات التعليمية التفاعلية على القنوات المتلفزة مثل قناتي «مدرستنا 1 و2». وإتاحة مكتبة إلكترونية بجانب بنك المعرفة المصري؛ للاستذكار تضم مختلف المناهج الدراسية لجميع الصفوف باللغتين العربية والإنجليزية.

كما تعمل استراتيجية الوزارة تجاه دعم قدرات المعلمين وتأهيلهم على نظام التعليم الجديد الذي يعتمد على الوسائل التكنولوجية الحديثة، وذلك من منصة التدريب والتعليم، إلى جانب بنك المعرفة المصري والتوسع في دوره واستخداماته كمنصة قومية للعلم والمعرفة والبحث العلمي، وذلك في إطار البنية التكنولوجية لمنظومة التعليم الجديدة.

وإلى جانب تغيير نظام العملية التعليمية في المرحلة قبل الجامعية، طال التطوير البنية التحتية للعملية التعليمية؛ حيث تم تطوير وإنشاء العديد من المدارس والفصول الدراسية، وكذلك المعاهد الأزهرية. فقد تم إنشاء وتشغيل 43 مدرسةً بجميع محافظات الجمهورية حتى عام 2020/2019، وإنشاء 13 مدرسةً من المدارس المصرية الدولية الحكومية لتقديم خدمة تعليمية متميزة، بأسعار مخفضة، تضاهي ما يتم تقديمه بالمدارس الدولية. كما تم التوسع في بناء مدارس النيل الدولية؛ حيث تم إنشاء 9 مدارس جديدة، منها 5 مدارس بالصعيد، في إطار اهتمام الدولة بالتنمية والتوسع في مدارس المتفوقين في الرياضيات والعلوم والتكنولوجيا STEM؛ ليصل عددها إلى 15 مدرسةً عام 2020/2019.

وقد حرصت القيادة السياسية على التوجيه بتوفير الخدمة التعليمية في المناطق المهمشة والنائية، فضمن برنامج حياة كريمة، تم تنفيذ 1431 مشروعًا بإجمالي 19271 فصلًا بالقرى الأشد احتياجًا، وإنشاء 194 مدرسة تعليم مجتمعي بالمناطق النائية والمهمشة وإنشاء 54 مركزًا للموهوبين والتعلم الذكي على مستوى محافظات الجمهورية. وكذلك تم العمل على تعزيز البنية الأساسية للمعلومات ضمن الاستراتيجيات التنموية بصورة تتضمن معها ضرورة وصول خدمات المعلومات لكافة المناطق الريفية والنائية واستخدام الحواسيب في المؤسسات التعليمية على جميع المستويات، فقد ارتفعت مخصصات الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 0.4% عام 2010 إلى 0.7% عام 2018.

وعلى مستوى التعليم الفني، فقد أولت الدولة اهتمامًا بهذا التعليم بعد عقود من الإهمال، فقد استجابت الحكومة للنص الدستوري، الذي ألزم الدولة بالتوسع في هذا النوع من التعليم، لتلبية احتياجات سوق العمل من العمالة المدربة، خاصة وأن هناك فجوة بين العرض والطلب من مخرجات التعليم الفني، وفي سبيل ذلك، أطلقت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني منظومة مدارس التكنولوجيا التطبيقية بالشراكة مع القطاع الخاص؛ لتغطي كافة التخصصات التي يحتاجها سوق العمل والمشروعات القومية، خاصة وأن من أهم التخصصات بالمدارس التكنولوجية التطبيقية، وهي نظم تكنولوجيا المعلومات والشبكات، والصيانة الكهربائية، وبرمجة وتصميم المواقع الإلكترونية، وتحليل البيانات، وتكنولوجيات الذكاء الاصطناعي، والمراقبة والإنذار، وتكنولوجيا صناعة الحلي والمجوهرات.

وقد تم إطلاق هذا المشروع في العام الدراسي 2019/2018، وحتى الآن تم تنفيذ 26 مدرسة تكنولوجية تطبيقية، وجميعها مدارس حكومية مجانية، بينما من المستهدف الوصول إلى 100 مدرسة تكنولوجية تطبيقية وإلحاق 130 ألف طالب بها بحلول عام 2030. وبلغ عدد المتقدمين للالتحاق بهذه المدارس بالعام الدراسي 2022/2021 نحو 42 ألف طالب وطالبة، ويعد عام 2021 أول عام لتخريج طلاب من هذه المدارس، بنسب نجاح بلغت 90%. هذا بجانب تدشين 4 مجمعات تكنولوجية، والتي تعد مؤسسات تعليمية تعتمد على الدراسة العملية والتدريب بشكل أكبر لتخريج فنيين وتكنولوجيين مميزين في مجالات تحتاج إليها سوق العمل المحلية والإقليمية والدولية، وتمتد الدراسة بها من المرحلة الثانوية حتى نهاية مرحلة التعليم العالي.

وقد كشف تقرير صادر عن مجلس الوزراء عن:

- زيادة مخصصات التعليم الفني بنسبة 233.3% لتصل إلى 50 مليار جنيه عام 2022/2021، مقارنة بـ 15 مليار جنيه عام 2015/2014.
- زيادة فصول مدارس التعليم الفني بنسبة 8.7%؛ حيث وصلت 50.1 ألف فصل عام 2021/2020، مقارنة بـ 46.1 ألف فصل عام 2015/2014.

- تراجع التسرب من مدارس التعليم الفني بمقدار 4.9 نقطة مئوية؛ حيث سجل 0.1% عام 2021/2020، مقارنة بـ 5% عام 2015/2014.

- زيادة عدد مدارس التعليم الفني بنسبة 32.9% عام 2020/ 2021، لتسجل 2652 مدرسة بواقع 1373 مدرسة صناعية، و881 مدرسة تجارية، و269 مدرسة زراعية، و129 مدرسة فندقية، ولأول مرة تم إنشاء 26 مدرسة تكنولوجية منذ 2019/2018، فيما سجل عدد المدارس الفنية 1995 عام 2015/2014.

كما حظي قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في مصر باهتمام ودعم ومتابعة الرئيس «عبد الفتاح السيسي»، خلال السنوات الثماني الماضية، على المستوى الكمي والكيفي؛ وهو ما تمثل في مضاعفة الميزانيات المخصصة للتعليم العالي والبحث العلمي خلال السنوات الثماني الماضية؛ حيث زادت موازنة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي؛ لتبلغ 65 مليار جنيه بدلًا من 25 مليار جنيه. بما أدى إلى زيادة الجامعات الحكومية والخاصة والأهلية والتكنولوجية وأفرع الجامعات الأجنبية في مصر، إضافة إلى استحداث تخصصات علمية جديدة بكل روافد التعليم الجامعي، وتطور أداء الجامعات على مستوى التصنيفات الدولية، والارتقاء بمستويات النشر الدولي بشكل مطرد، وسوف يدعم التطور الصاعد للجامعات المصرية قوة مصر الناعمة إقليميًا ودوليًا، وزيادة أعداد الطلاب الوافدين الراغبين في استكمال دراستهم التعليمية بمصر، وتفعيل دور البحث العلمي في خدمة قضايا التنمية.

ونتيجةً لتلك الطفرة تقدمت مكانة مصر في مؤشر الابتكار العالمي؛ لتصبح في المركز 96 عالميا، بدلًا من 107 عالميا، وزاد عدد الكليات والبرامج المعتمدة؛ ليصبح 186 بدلًا من 46، بزيادة نحو 140، وبنسبة زيادة قدرها 304%، وارتفع عدد المستشفيات الجامعية؛ لتصبح 115 مستشفًى جامعيا، بدلًا من 89، بزيادة نحو 26 مستشفًى جامعيا، وبنسبة زيادة قدرها 30%.

وعلى مستوى المؤشر العالمي لتنافسية المواهب[3] الصادر عن جامعة إنسياد، في أكتوبر 2021، فقد تقدمت مصر 13 مركزًا في هذا المؤشر لتصبح في المركز الـ 84 في عام 2021، وذلك مقارنة بالمركز الـ 97 في عام 2020، كما حققت تقدمًا ملحوظًا أيضًا في مؤشراته الفرعية، ولاسيما مؤشر التعليم الفني والمهارات التقنية؛ حيث قفزت مصر 48 مركزًا لتحتل المرتبة 56 عام 2021، مقارنة بالمرتبة 104 عام 2020، كما تقدمت مصر في المؤشرات الفرعية ذات الصلة لتصبح في المركز 23 عام 2021، مقارنة بالمركز 71 عام 2020 في مؤشر المهارات المتوسطة.

3 يقيم المؤشر تنافسية المواهب في 134 دولة؛ بناءً على 68 متغيرًا منقسمين على 6 محاور و14 مؤشرًا.

وكذلك تقدمت مصر في مؤشر مدى قابلية التوظيف لتحتل المرتبة 89 عام 2021، مقارنة بالمرتبة 128 عام 2020، كما احتلت مصر المرتبة 62 في 2021 مقارنة بالمرتبة 104 في 2020 وفقًا لمؤشر سهولة الوصول لموظفين ذوي مهارات عالية، بجانب احتلالها المرتبة 72 في 2021، مقارنة بالمرتبة 127 في 2020، وذلك في مؤشر ملاءمة طبيعة العمل مع المؤهلات.

وفيما يتعلق بمحور تمكين المواهب، فقد أحرزت مصر تقدمًا أيضًا؛ حيث احتلت المرتبة 95 في 2021، مقارنة بـ 105 في 2020، بجانب تقدمها في مؤشراته الفرعية؛ حيث احتلت المرتبة 48 في عام 2021، مقارنة بـ 52 عام 2020 في مؤشر الإنفاق على البحث العلمي والتطوير، كما احتلت المرتبة 79 في عام 2021، مقارنة بـ 81 عام 2020 في مؤشر الإدارة المهنية، والمرتبة 60 في عام 2021، مقارنة بـ 72 عام 2020 في مؤشر علاقة الأجر بالإنتاجية.

أما على صعيد محور تنمية المواهب، فقد احتلت مصر المركز الـ 90 في عام 2021، مقارنة بـ 104 عام 2020، بجانب تقدمها أيضًا في مؤشراته الفرعية؛ حيث احتلت المركز الـ 38 في عام 2021، مقارنة بـ 55 عام 2020 في مؤشر ترتيب الجامعات، وتقدمت كذلك في مؤشر تنمية مهارات الموظف لتحتل المرتبة الـ 65 في عام 2021، مقارنة بـ 101 عام 2020، وفي مؤشر تفويض السلطة احتلت مصر المركز الـ 77 في عام 2021، مقارنة بـ 98 عام 2020.

وفيما يخص جهود محو الأمية، ركزت الحكومة في الفترة الماضية على توفير الخدمة التعليمية في المناطق المهمشة والنائية، فضمن برنامج (حياة كريمة) تم تنفيذ 1431 مشروعًا بإجمالي 19271 فصلًا بالقرى الأشد احتياجًا، وإنشاء 194 مدرسة تعليم مجتمعي بالمناطق النائية والمهمشة، وكانت النتيجة تراجع نسبة الأمية بين السكان الأكبر من عشر سنوات؛ لتصبح 17.4% عام 2020، مقابل 25.8% عام 2017.

نسبة الأمية بين السكان (10 سنوات فأكثر)

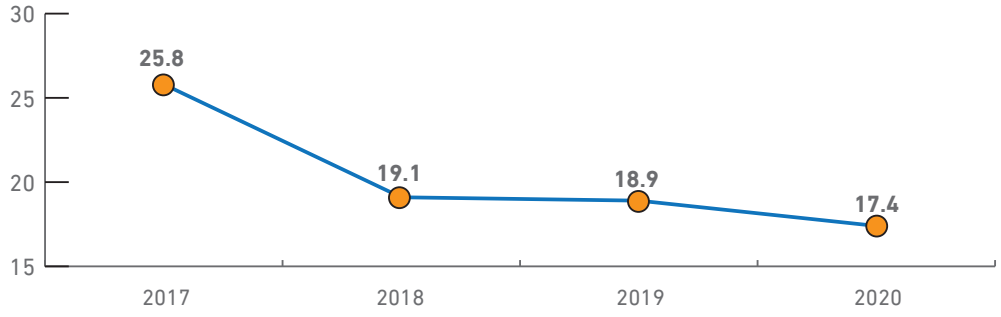

المصدر: النشرة الإحصائية للبنك المَركَزيّ يوليو 2021

وكان الوجه الآخر من تراجع الأمية تزايد معدل من أتموا المرحلة الابتدائية لما نسبته 104.6% من إجمالي الشريحة العمرية الخاصة بالمرحلة الابتدائية، وكذلك ارتفاع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب في الفئة العمرية (15 - 24) لنحو 88% من إجمالي السكان في تلك الفئة العمرية.

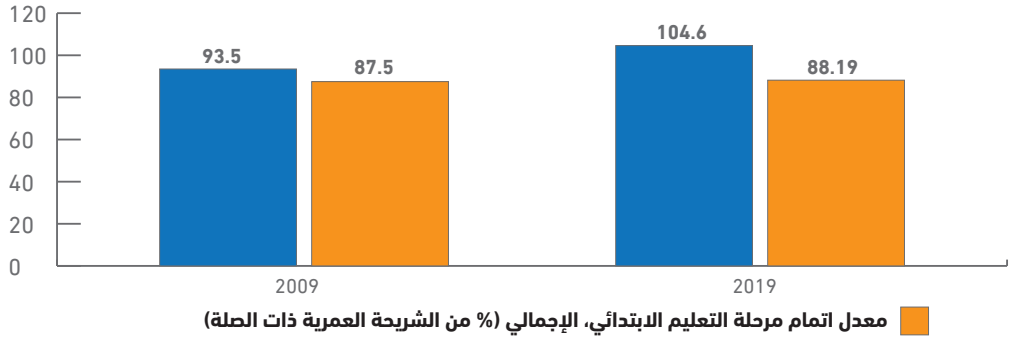

3 التنمية الجغرافية والتوسعات العمرانية وتطوير العشوائيات:

إدراكًا من القيادة السياسية بأن أزمة الإسكان في مصر تتطلب رؤية أعمق من مجرد بناء وحدات سكانية صماء بلا خدمات، خاصة وأن أكثر من سكان مصر أقل من 25 عامًا، وتشكل تلك النسب قدرة إنجابية متوقعة، وهو ما يشكل قوة دفع ذاتي للسكان، وهناك أيضًا عدم توازن في التوزيع السكاني المتجمعين على 5.5% من المساحة الكلية للدولة (مليون كليو متر مربع)، ولعل هذا الوضع المتناقض راجع لانسحاب الدولة من الاستثمار في مجال السكن، مما ساهم في تحويل أزمة الإسكان من وضعها الطبيعي المتمثلة في اتساع الفجوة بين العرض والطلب إلى أزمة أكثر تعقيدًا بخلق سوق سكن مشوهة تتمثل في تزايد المعروض من الإسكان فوق المتوسط والفاخر على حساب الإسكان مخفض التكاليف والاقتصادى والمتوسط.

وفي ظل هذا الوضع الذي تسبب في تآكل الأراضي الزراعية والزحف العمراني للمدن العشوائي، ووجود 10% من القرى تغطيها شبكة الصرف الصحي، وتدهور شبكة الطرق القومية، جاء المخطط القومي للتنمية العمرانية في مصر، والذي يتضمن وضع رؤية للدولة حتى عام 2052، لمواجهة تلك التحديات، من خلال تدشين العديد من المدن الجديدة التي يجرى إنشاؤها – حاليًا- لمضاعفة رقعة العمران في مصر، ومواجهة الزيادة السكانية، خلال الـ40 عامًا القادمة، من خلال إعادة توزيع السكان على المسطح القابل للتنمية في ظل الموارد والثروات المتاحة.

وفي إطار تلك الرؤية الصائبة التي حلمت بها القيادة السياسية لإحداث تطوير وتوسيع عمراني، تنوعت الجهود كالآتي:

• مشروع تطوير القرى المصرية «حياة كريمة»:

يمثل الريف وما به قرى جوهر الدولة المصرية، فهو يضم 58% من إجمالي السكان، ويمثل العاملون بالزراعة القاطنون في القرى حوالي 25% من إجمالي المشتغلين، ورغم الثقل الوزني للريف وسكانه داخل المجتمع المصري، إلا أنه يعاني من مشكلات جمة على مستوى البنية التحتية وفرص العمل والخدمات الحكومية والأمية، ولمحو تلك المشكلات التي تراكمت لعقود أولى الرئيس «السيسي» للريف أهميةً خاصةً.

ففي إطار المشروع القومي لتطوير العمران القائم، والذي تتجاوز تكلفته الاستثمارية 5.8 تريليون جنيه، سيخصص منهم 515 مليار جنيه مخصصين ضمن المبادرة الرئاسية حياة كريمة، لتطوير قرى مصر، البالغ عددها 4584 قريةً وتوابعها 30888 عزبة وكفر ونجع موزعين على 175 مركزًا إداريًا في 20 محافظةً، اجتماعيًا واقتصاديًا وعمرانيًا؛ بهدف تحسين جودة حياة أهل القرى بمشاركتهم الفعلية، لتجد كل قرية نصيبًا عادلًا من الخدمات المتنوعة في البنية الأساسية والخدمات العامة، وأيضًا نصيبًا عادلًا في المشروعات الاقتصادية ليتحسن دخل أبناء القرى ويجدوا فرصًا للعمل الشريف المنتج.

• تنمية المناطق المهمشة ..الصعيد وسيناء:

قاد الرئيس «عبد الفتاح السيسي»، جهود تنمية المناطق المهمشة التي تصبح تربة خصبة للأفكار المتطرفة، وقد كانت تنمية شبه جزيرة سيناء ومحافظات الصعيد على رأس الأولويات الرئاسية، خلال الثماني سنوات السابقة في إطار خطة الدولة لبسط التنمية في ربوع الجمهورية.

فعلى مستوى تحقيق التنمية الشاملة المأمولة بمحافظات الوجه القبلي، قد حظت بإنشاء وتطوير 6600 كم من الطرق وإنفاق 32 مليار جنيه في تطوير منظومة السكة الحديد، وتم أيضًا تنفيذ 365 كوبري ونفقًا، وكذلك تم تنفيذ 14 مدينة جديدة و188 ألف وحدة سكنية، وعلى مستوى قطاع المياه والصرف الصحى تم تنفيذ 121 مشروعًا لمياه الشرب و224 مشروعًا لخدمات الصرف الصحي وتوصيل الغاز الطبيعى إلى حوالى 1.1 مليون وحدة سكنية.

ومن أجل خلق فرص عمل في الوجه القلبي، تم وجاري تنفيذ 10 مجمعات صناعية بإجمالي 2628 وحدة صناعية توفر 26 ألف فرصة عمل. ونتيجة لذلك تراجع معدل الفقر بريف الوجه القبلي في 2020/2019 بـ 3.79 نقاط مئوية مقارنة بـ 2018/2017.

وبالتوازي مع تنمية الصعيد، كانت شبه جزيرة سيناء ضمن أولويات الرئيس «عبد الفتاح السيسي»؛ إيمانًا منه بأن التنمية هي السبيل الأمثل لتطهيرها من الإرهاب، وفي سبيل التنمية المنشودة أصدر الرئيس قرار رقم ١٠٧ لسنة ٢٠١٨ بتشكيل لجنة برئاسة المهندس إبراهيم محلب، مساعد رئيس الجمهورية للمشروعات القومية والاستراتيجية؛ لتتولى تلك اللجنة طرح أراضي مشروع تنمية شمال سيناء، وتختص تلك اللجنة باتخاذ الإجراءات القانونية لطرح أراضي مشروع تنمية سيناء، على أن تكون قرارات اللجنة ملزمة لكافة جهات الدولة، فيما يتعلق باختصاصات ومهام وأعمال اللجنة.

وقد سبقها صدور قرار بقانون رقم 95 لسنة 2015 بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم 14 لسنة 2012؛ بشأن التنمية المتكاملة في شبه جزيرة سيناء، والذي نص على معاملة بعض المناطق وفق شروط خاصة كمناطق اقتصادية؛ نظرًا لأن التنمية في سيناء تعد قضية أمن قومي لموقعها الاستراتيجي المهم، ولكبح أطماع التنظيمات الإرهابية في جعلها مقرًا لعملياتهم الإرهابية؛ بغرض إحكام السيطرة على منطقة الشرق الأوسط.

وتكليلًا لذلك، تم توقيع اتفاقيات استثمار لتطوير أراض مصرية جنوب سيناء بين مصر والسعودية، في الخامس من مارس 2018، بجانب تطوير العديد من المناطق كمنطقة بئر العبد، وإقامة العديد من المشروعات التنموية كمشروع زراعة النخيل وتصنيع التمور، ومجمع مصانع للرخام بالجفجافة، والذي يعد المجمع الصناعي الأول لإنتاج الرخام والجرانيت في منطقة الجفجافة بوسط سيناء، وكذلك مشروع التجمعات البدوية، والذي تقوم فكرته على تشغيل العرب البدو في مشروع التنمية المتكاملة الذي يتضمن: إنشاء بئر ماء لاستصلاح الأرض من حوله، لتتحول إلى مزرعة متكاملة.

هذا بجانب مشروع ترعة السلام لاستصلاح وزراعة 400 ألف فدان شرق قناة السويس على مياه ترعة السلام؛ ومن أجل التوسع العمراني بسيناء تم دشين عدد من المدن الجديدة بأرض سيناء، كمدينة الإسماعيلية الجديدة، وهي أول مجتمع عمراني متكامل بسيناء، وكذلك مدينتي شرق بورسعيد الجديدة ورفح الجديدة.

• تطوير العشوائيات:

في ظل تصاعد الحديث عن حزام العشوائيات المحاط بالقاهرة الكبرى، وأن العشوائيات عبارة عن قنبلة موقوتة، بكل ما تتضمنه من تكدس سكاني وانتشار للجرائم والمناطق غير الآمنة .. إلى آخره؛ حيث أشارت تقديرات صندوق تطوير العشوائيات، وتصنيفاته للمناطق العشوائية، إلى أن:

- المناطق غير الآمنة تمثل 1% من الكتلة العمرانية بالمدن، ويبلغ عددها 357 منطقة، بإجمالي عدد وحدات 4.9 آلاف.
- المناطق غير المخططة تمثل 37% من الكتلة العمرانية بالمدن بإجمالي مساحة 152 ألف فدان على مستوى الجمهورية.
- الأسواق العشوائية يبلغ عددها 1105 سوقًا.
- وكان التعامل مع هذا الملف بأياد مرتعشة، من خلال تعامل سطحي للغاية، إلى أن جاء الرئيس «السيسي»، والذي عزم على تحقيق الأهداف التنموية الأممية المتعلقة بخلق مدن ومجتمعات محلية مستدامة، والحد من أوجه عدم المساواة بكافة أشكالها، فقد حرصت الجهات المعنية بالدولة بالعمل على التوجيهات الرئاسية بجعل ملف تطوير العشوائيات ضمن أولوياتها، والعمل على تلافي سلبيات العقود الماضية في التعامل مع هذا الملف الخطير، فقد تم العمل مع هذا الملف من خلال محورين رئيسين على النحو الآتي:

4 تقييد ظهور عشوائيات جديدة:

عبر التوسع في تدشين مدن الإسكان الاجتماعي المتكاملة ميسرة السداد؛ حيث بلغ عدد الوحدات في مشروعات الإسكان الاجتماعي خلال الفترة الماضية وجاري تنفيذها نحو 900 ألف وحدة سكنية بمشروعات الإسكان الاجتماعي والمتوسط بتكلفة قدرها 390 مليار جنيه، وحتى يونيو 2021، تم تنفيذ 501 ألف وحدة للإسكان الاجتماعي، كما تم تنفيذ أكثر من 50 ألف وحدة بمشروع دار مصر.

وتعمل وزارة الإسكان على البدء في تنفيذ المبادرة الرئاسية «سكن لكل المصريين»، والتي أطلقها الرئيس «عبد الفتاح السيسي»؛ لتنفيذ وحدات سكنية لكل شرائح المجتمع لمساعدة كل الفئات على إيجاد وحدات سكنية، ضمن مبادرة التمويل العقاري التي أطلقها البنك المركزي في 13 يوليو 2020، الخاصة بالتمويل العقاري بسعر عائد 3% لمدة 30 عامًا.

هذا بجانب التشدد الحكومي في التعامل مع البناء المخالف؛ منعًا للممارسات السابقة التي رضخت لها الحكومات السابقة والمتمثلة في التعدي والبناء على الأراضي الزراعية والمناطق غير المخططة، وقد كانت القيادة الحالية أكثر حزمًا مع هذا الملف؛ بهدف تلافي ظهور عشوائيات جديدة، فتم إطلاق الحملة القومية لمنع البناء وإزالة التعدي على الأراضي الزراعية والأراضي العامة والأراضي المخالفة، وتدعيمًا لهذا التوجه تم إصدار قانون التصالح مع المباني المخالفة، وأخيرًا قانون البناء الموحد الجديد، الذي سيقضي على البناء العشوائي بوضع شروط وضوابط للبناء.

5 تطوير العشوائيات القائمة:

في ظل تواجد المئات من المناطق العشوائية التي يقطنها ملايين المواطنين، والتي تمثل تهديدًا للاستقرار المجتمعي؛ سواء على المستوى الأمني أم الصحي، وكذلك حياة المواطنين لوجود البعض منها في مناطق خطرة وغير آمنة، كان التعامل معها متنوعًا وفقًا لظروف كل منطقة عشوائية؛ سواء عبر إزالة المناطق العشوائية، وإيجاد مناطق بديلة للأهالي (الأسمرات)، أم إعادة بناء المنطقة العشوائية وترك سكانها بها (روضة السيدة زينب تل العقارب سابقًا)، وبناءً على تلك الجهود، تحققت العديد من الإنجازات على مستوى المناطق التي تم تطويرها، والتي مازال العمل جاريًا بها مع وصول معدل الإنجاز وافتتاح المشروعات في هذا الملف إلى 95% تقريبًا.

وقد اتسم التطوير للمناطق العشوائية بالتنوع الجغرافي، ولم يعد قاصرًا على محافظات القاهرة الكبرى؛ حيث تم افتتاح مشروع (بشاير الخير) بمراحله الثلاث في محافظة الإسكندرية؛ لتطوير منطقة غيط العنب، ومنطقة مأوى الصيادين في القباري، وكذلك افتتاح حى الأسمرات بالقاهرة، وكذلك (المحروسة 1) بمدينة النهضة بحي السلام، والمحروسة 2، وأهلينا، وروضة السيدة زينب، وكذلك تطوير منطقة الرويسات بجنوب سيناء، وتطوير المناطق العشوائية ببورسعيد مناطق الهاجوج والإصلاح والجنانين والقابوطي، وأيضًا تطوير المناطق المهددة للحياة بالغردقة ورأس غارب، وتطوير شمال وجنوب الصيادين بمدينة رأس البر، وتطوير سكان منطقة موط القديمة وبلاط الإسلامية ومنطقة ميتالكو بالوادي الجديد، وتطوير منطقة الكلاحين ومنطقة الترعة الضمرانية غير الآمنة بمدينة نجع حمادي، وإحلال وتجديد مساكن المغتربين بالنوبة، وتطوير منطقتي السماكين ودريسة طما، هذا فضلًا عن تطوير منطقة عزبة الصفيح ومنطقة اليهودية بالسويس، وتطوير منطقة كسارة رشيد بالبحيرة.

6 الرعاية الصحية:

قطاع الصحة كان من القطاعات صاحبة الأولوية ضمن استراتيجية ورؤية مصر 2030، والتي تستهدف توفير كافة سبل الخدمات الصحية والطبية للمواطن المصري، من خلال تطبيق نظام صحي متكامل يتميز بالإتاحة والجودة وعدم التمييز، وقادر على تحسين المؤشرات الصحية عن طريق تحقيق التغطية الصحية والوقائية الشاملة، والتدخل المبكر لكافة المواطنين، بما يكفل الحماية المالية لغير القادرين، ويحقق رضاء المواطنين والعاملين في قطاع الصحة؛ لتحقيق الرخاء والرفاهية، والسعادة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولتكون مصر رائدةً في مجال الخدمات والبحوث الصحية والوقائية عربيا وإفريقيا؛ **ومن أجل تحقيق تلك الرؤية تم:**

- إعادة تأهيل البنية التحتية الصحية وتطوير الوحدات الصحية بالقرى لتواكب التطور في أداء الخدمة الصحية، وأيضًا تطوير وتأهيل العنصر البشري، فخلال الفترة من 2014 وحتى 2020، تم الانتهاء من تنفيذ 960 مشروعًا في مجال الصحة والسكان بإجمالي استثمارات بلغ 81290 مليون جنيه، وتمثلت أهم الإنجازات في تنفيذ نحو 200 مشروع متعلق بتطوير المستشفيات والمعاهد الطبية ومراكز الخدمات الطبية المتخصصة، وكذلك تم تنفيذ 40 مشروعًا مرتبطًا بهيئة الإسعاف المصرية، ونحو 19 مشروعًا قوميًا للمستشفيات النموذجية، ذلك إلى جانب تطوير الوحدات الصحية، وتنفيذ نحو 25 مبادرة داخل مصر و13 مبادرة لدعم القطاع الصحي بإفريقيا.

- تطوير المستشفيات الجامعية (113 مستشفى جامعيًا)، بزيادة 25 مستشفى عن 2014، وإطلاق مبادرات لقطاع الصحة تشمل تعزيز قدرة المنشآت الصحية على تقديم الخدمات الطبية بشكل متميز في ضوء مواجهة فيروس كورونا، وزيادة معدلات التغطية بالمستشفيات الجامعية على مستوى المحافظات وميكنتها، وإنشاء سجل صحي إلكتروني لكل المترددين.

- استهداف برنامج عمل الحكومة (2018 - 2022)، إنشاء عشرات المستشفيات الجديدة، وزيادة عدد أسرة المستشفيات الحكومية من 39.7 ألف سرير عام 2018/2017؛ لنحو 43.5 ألف سرير في 2022/2021، وكذلك تطوير أقسام الرعاية الحرجة والعاجلة، وزيادة عدد الأسرة بها؛ لتبلغ معدل 8151 مواطنًا لكل سرير، وتطوير وحدات الرعاية الصحية الأولية من خلال تطوير 48 مستشفًى (متكامل)، وتحويلها لمراكز أمومة وطفولة متطورة، هذا فضلًا عن تطوير وحدات رعاية الأمومة والطفولة؛ لخفض معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة من 13.3 طفلًا لكل ألف، إلى 11.8 طفلًا، وكذلك تطوير وحدات الإسعاف، وزيادة عددها بما يساهم في خفض وفيات حوادث الطرق.

- تنمية وتطوير مهارات التمريض، وزيادة أعدادها من 20.6 ممرضًا لكل ألف نسمة إلى 40.2 ممرضًا بنهاية البرنامج.

- الاهتمام بالاستثمارات الموجهة لقطاع الصحة؛ حيث وصلت قيمة الاستثمارات المنفذة 252 مليار جنيه عام 2020/2019، فقد زادت استثمارات قطاع الصحة بالموازنة العامة للدولة وتستهدف زيادتها بنسبة 205% بالمقارنة بين عامي 22/21 و21/20، حيث وصلت إلى ما قيمته 47.5 مليار جنيه.

- إطلاق العديد من المبادرات الصحية تحت رعاية رئيس الجمهورية؛ لرفع كفاءة ومستوى الصحة العامة للمواطنين، والتي استهدفت كافة الفئات بدءًا من الأطفال وحتى كبار السن، كالمبادرة الرئاسية للقضاء على قوائم الانتظار التي وصل عدد المستفيدين إلى 632 ألف و677 مريضًا، ومبادرة 100 مليون صحة، للقضاء على فيروس «سي» والكشف المبكر عن الأمراض غير السارية، ومبادرة رئيس الجمهورية للكشف المبكر عن «الأنيميا» و«السمنة» و«التقزم»، ودعم صحة الأم والجنين، والمبادرة الرئاسية لفحص وعلاج الأمراض المزمنة والاكتشاف المبكر للاعتلال الكلوي، ومبادرة رئيس الجمهورية، لاكتشاف وعلاج ضعف وفقدان السمع للأطفال حديثي الولادة، ومبادرة رئيس الجمهورية لدعم صحة المرأة المصرية.

- وقد وصل عدد المستفيدين من المبادرات الرئاسية للاهتمام بالصحة العامة، تقريبًا 90 مليون مواطن بواقع 102 مليون زيارة، للحصول على الخدمات الطبية. كما وصلت مخصصات علاج المواطنين على نفقة الدولة 7 مليارات جنيه عام 2021/2020، مقابل 19.8 مليون جنيه عام 2013/2012.

- إحداث طفرة نوعية في سوق الأدوية المحلية، في ظل اعتبار معضلة صناعة الدواء في مصر، أنها تعتمد على استيراد خامات ومستلزمات صناعة الدواء، وكذلك استيراد أدوية الأمراض المعقدة كالسرطان، وهو ما يجعل صناعة الدواء المصرية غير مستقرة ومعرضة لأزمات من حين لآخر، تبعًا للتقلبات في أسواق الاستيراد، ولزيادة الأمن العلاجي تم العمل من خلال محورين، هما: التوسع الرأسي لتكوين مخزون استراتيجي من المواد الخام ومستلزمات التشغيل يكفي من 6 إلى 9 شهور؛ بهدف منع حدوث أي نقص في الدواء، أما المحور الثاني، فهو يتمثل في التوسع الأفقي، من خلال زيادة عدد مصانع الأدوية وخطوط الإنتاج، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الأنسولين محلي الصنع وتوطين صناعة أدوية الأورام وبعض الأمصال واللقاحات، وتعزيزًا لذلك، تم تدشين مدينة الدواء؛ لتكون مدينةً متخصصةً في تصنيع وإنتاج الأدوية واللقاحات والأمصال على مساحة 180 ألف متر، بما يجعلها الأكبر في الشرق الأوسط، وبطاقة إنتاجية تصل إلى 150 مليون عبوة سنويا، بما يجعل من مصر سوقًا إقليمية لتصنيع وتصدير اللقاحات؛ كما تم تدشين خطوط الإنتاج الجديدة بمجمع مصانع الشركة القابضة للقاحات والأمصال (فاكسيرا) لتصنيع اللقاحات.

- إطلاق وتطبيق منظومة التأمين الصحي الشامل بعدد من المحافظات، وتم تسجيل ما يقرب من ثلاثة ملايين و600 ألف مواطن بمنظومة التأمين الصحي الشامل، وإصدار أكثر من مليونين و913 ألف قرار علاج على نفقة الدولة، وتوفير 20 مليون علبة ألبان أطفال و5 ملايين علبة كمخزون استراتيجي، فقد تم تنفيذ المرحلة الأولى للتأمين الصحي الشامل في محافظات إقليم قناة السويس (السويس – بورسعيد – الإسماعيلية - شمال سيناء - جنوب سيناء)؛ حيث يستهدف تطوير مستشفيات هذه المحافظات البالغ عددها 33 مستشفًى، و135 وحدة رعاية صحية أولية، وميكنة 15 مستشفًى؛ لتكون جاهزةً لتطبيق منظومة التأمين الصحي.

- أدارت الدولة بتوجيهات رئاسية أزمة مواجهة فيروس كورونا المستجد، بجدارة، ونالت خلالها إشادات من منظمة الصحة العالمية، التي أوضحت «أن الرئيس المصري «عبد الفتاح السيسي»، كان مبادرًا إلى تعزيز الصحة العامة في البلاد، قبل وباء كورونا، مشيدًا بالإجراءات المتخذة منذ ظهور الوباء في مصر.

- تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية، من خلال إتاحة خدمات تنظيم الأسرة بالتأمين الصحي والمؤسسة العلاجية والمستشفيات التابعة للجهات الأخرى والمستشفيات العامة والمركزية بنسبة 100%، وكذلك توفير رصيد كاف من وسائل تنظيم الأسرة بنسبة 100%، والعيادات التابعة لجميع القطاعات طبقًا للمعايير القياسية، ورفع القدرات لمقدمي الخدمة، وكذلك رفع كفاءة العاملين بالتثقيف الصحي على جميع المستويات، فضلًا عن إدراج برامج الصحة الإنجابية، وتدعيم نظام طب الأسرة، وتطوير برامج الصيانة الوقائية في المنشآت الصحية، والعمل على تطوير النظام الصحي، بما يتواءم مع الاحتياجات السكانية، والعمل على دمج القضايا السكانية في عملية التعليم والتوعية، وكذلك العمل على زيادة الحشد الجماهيري؛ لتأييد القضايا السكانية.

- لقاحات فيروس كورونا، تسارع الخطى من أجل توفير اللقاحات المختلفة التي ثبتت فاعليتها؛ لتطلق حملة وطنية للتطعيم مجانًا؛ هذا إلى جانب تبنى استراتيجية قومية تعمل على رفع كفاءة المؤسسات الطبية وتوفير معامل؛ لتلقي اللقاح على مستوى محافظات مصر، وذلك بالتزامن مع استمرار التجارب العملية لإنتاج أول لقاح مصري.

7 الاهتمام بالفئات الأولى بالرعاية:

وجه الرئيس «السيسي» جل اهتمامه بالفئات الاجتماعية الأولى بالرعاية، كأصحاب الاحتياجات الخاصة والمرأة وكذلك الشباب، وجاء التعامل مع تلك الفئات على النحو الآتي:

• ذوو الاحتياجات الخاصة:

وضعت القيادة السياسية قضية تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة نصب أعينها، حتى أصبح بإمكاننا اعتبار تلك الفترة هي العصر الذهبي لقضايا تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة على المستوى المحلي، فلم تبخل القيادة السياسية بجهد على كافة المستويات في رعايتها لذوي الاحتياجات الخاصة، والذين يبلغ عددهم حوالي 10 ملايين فرد، وفقًا لتعداد سكان مصر 2017، وقد تكلل الاهتمام والإعلاء من أهمية تمكين ودمج تلك الفئات بالمجتمع، بإعلان العام 2018، كعام لذوي الاحتياجات الخاصة، ثم جاء إصدار قانون الأشخاص ذوي الإعاقة في نهاية عام 2018، وإصدار اللائحة التنفيذية للأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2019، بما يشير إلى وعي القيادة السياسية بالتهميش الذي ظلت تلك الفئة تعانيه على مدار سنوات طويلة، وقد حرصت الدولة على جعل الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة يأخذ منظورًا شاملًا لمختلف الجوانب المؤسسية والتشريعية، وكذلك السياسية التنموية، بما تتضمنه من تعليم وصحة وثقافة ورياضة .. إلى آخره، وكانت نتيجة هذا الاهتمام:

■ تزايد ملحوظ في عدد دور الرعاية الاجتماعية لذوي الاحتياجات الخاصة:

حيث ارتفع عدد مكاتب التأهيل ومؤسسات التثقيف ومراكز التأهيل من 204 و68 و25 في العام 2015 إلى 212 و147 و153 عام 2017 على التوالي.

■ تخفيف الأعباء المعيشية:

من خلال وضع أسعار رسوم تفضيلية لهم في استخدام الخدمات العامة، وتوفير فرص عمل، إذ نص قانون الأشخاص ذوي الإعاقة، رقم 10 لسنة 2018 بوجوب تعيين نسبة 5% من القوة العاملة، وتدشين صندوق «عطاء» الخيري لذوي الاحتياجات الخاصة، واستجابة لمطالب تسهيل تعامل المكفوفين مع أوراق العملات النقدية، ودعمًا لاستقلاليتهم في تعاملاتهم المادية، أطلق البنك المركزي المصري في العام 2015، مبادرةً بإضافة رموز بارزة بأرقام فئة ورق العملة على وجهيها الأمامي والخلفي؛ بهدف تمكين المكفوفين من معرفة فئة الورقة النقدية بأنفسهم؛ ليسهل عليهم التعامل بها؛ حيث أصدر البنك المركزي الأوراق النقدية الجديدة فئة 100 جنيه و200 جنيه متضمنةً هذه الإضافات.

وقد وجه الرئيس «عبد الفتاح السيسي»، بإنشاء صندوق «عطاء»، الخاص برعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة، وأطلق في نوفمبر 2019، ودعمه بمقدار 100 مليون جنيه تمويل من صندوق «تحيا مصر»؛ ليعد أول صندوق استثمار خيري مفتوح يعمل وفق أحكام قانون سوق المال، ويستهدف استثمار الأموال ليوجه عائدها لرعاية ودعم مؤسسات ذوي الإعاقة. وقدمت وزارة التضامن الاجتماعي دعمًا نقديًا لعدد 1.100.000 شخص من ذوي الإعاقة، بتكلفة تبلغ 5 مليارات جنيه مصري، كما يتم إصدار بطاقات إثبات الإعاقة والخدمات المتكاملة لمستحقي دعم كرامة، كما تخصص وزارة الإسكان 5% من الإسكان الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة.

■ تعزيز الحقوق التعليمية:

توالت المبادرات الرئاسية لدعم وتمكين متحدي الإعاقة، والتي تهدف إلي تطوير العملية التعليمية التكنولوجية للطلبة ذوي الإعاقات البصرية، ورفع كفاءة العملية التعليمية بمدارس التربية الخاصة والمساواة في الفرص التعليمية. فعلى سبيل المثال، تم تخصيص كلية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة تمنح شهادةً جامعيةً في هذا التخصص؛ وذلك لتضمينهم في المجتمع كعنصر فاعل قادر على تحقيق العديد من الإنجازات، بالإضافة إلى إعطاء توجيهات لرؤساء الجامعات بإعفائهم من المصروفات الدراسية، والمدن الجامعية، من خلال الاستعانة بموارد صندوق التكافل الاجتماعي لغير القادرين.

• التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية:

في ظل انتشار ظاهرة تأنيث الفقر، وانتشاره بشكل كبير بين النساء بوجه خاص، لم تقتصر صور الحرص على المساواة وعدم التمييز الاقتصادي ضد المرأة على التشريعات وحسب، بل حرصت القيادة السياسية أن تتضمن الرؤية الاستراتيجية المصرية للتنمية الاقتصادية حتى عام 2030 في إطار هدفها الخاص بتحقيق النمو الاحتوائي على تبني مجموعة من الإجراءات التي تعمل على زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل؛ حيث تضمنت مؤشرات قياس أداء التنمية الاقتصادية حتى عام 2030 رفع نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل من 22.8% في الوقت الحالي، إلى 25% عام 2020، ثم لترتفع إلى 35% عام 2030، وكذلك تحقيق التمكين الاقتصادي للعمل على تخفيض معدلات الفقر.

كما أفردت الدولة استراتيجيةً خاصةً بالنهوض بالمرأة للمرة الأولى في تاريخها سميت بالاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة المصرية 2030، والتي جاءت متوافقةً مع أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر 2030، وتضمنت عدة محاور، جاء على رأسها التمكين الاقتصادي وإتاحة الفرص، من خلال العديد من الأهداف التي تعمل على زيادة معدل تشغيل الإناث ونفاذ المرأة للموارد الاقتصادية، وتنمية قدرتها، ومساندة المرأة العاملة.

• تحسين أوضاع الشباب:

اهتمت القيادة السياسية في مصر بالشباب وتحسين أوضاعهم وخلق قنوات اتصال بين الشباب والحكومة باعتبارهم قادة الغد، وفتح آفاق بينه وبين شباب العالم منذ تولى الرئيس «عبد الفتاح السيسي» فترة رئاسته الأولى للجمهورية يونيو 2014، خاصةً في ظل تزايد عدد سكان مصر من الشباب، والذين تصل نسبتهم إلى 26.8% من إجمالي سكان مصر وفقًا لتعداد السكان 2017، ومن أبرز تلك الجهود ما يلي:

- إطلاق العديد من المبادرات الهادفة لثقل مهارات الشباب ولاسيما الرقمية بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل المتطورة باستمرار.
- إطلاق البرنامج الرئاسي لتأهيل الشباب للقيادة PLP: من خلال إنشاء قاعدة قوية وغنية من الكفاءات الشبابية؛ كي تكون مؤهلة للعمل السياسي والإداري.
- خلق قنوات اتصال بين القيادة السياسية والشباب المصري واستحداث جائزة الإبداع للشباب: من خلال المؤتمرات والمنتديات الوطنية للشباب، والتي تنعقد بشكل شبه دوري، وتم استحداث جائزة الإبداع للشباب في تلك المؤتمرات لأول مرة؛ حيث تساعد تلك المؤتمرات على خلق جسور التواصل والحوار بين الشباب، وبين كل من صناع القرار والقطاع الخاص والحكومة ومنظمات المجتمع المدني، مما يؤدي إلى تحفيز طاقاتهم وتطوير قدراتهم على الابتكار.
- إنشاء الأكاديمية الوطنية لتدريب وتأهيل الشباب: تم إنشاء الأكاديمية الوطنية لتدريب وتأهيل الشباب؛ بناءً على القرار الجمهوري رقم 434 لسنة 2017، والذي أصدره الرئيس «السيسي»، في 28 أغسطس 2017؛ بهدف تحقيق متطلبات التنمية البشرية للكوادر الشبابية بكل قطاعات الدولة، والارتقاء بقدراتهم ومهاراتهم.
- إعطاء الشباب فرص القيادة وصناعة القرار عبر تمكين الشباب سياسيًا وبرلمانيًا، من خلال عضويتهم في المجالس النيابية، وهو ما ظهر جليًا في تشكيلة مجلس النواب الحالي، والاعتماد عليهم في إدارة المحافظات كنواب للمحافظين.

■ واتساقًا بين تنمية الشباب والرياضة نجحت مصر في ظل ظروف عصيبة في تنظيم أهم وأكبر البطولات على المستوى القاري والدولي، فضلًا عن تحقيق رياضييها الألقاب والبطولات والتأهل للبطولات العالمية، فبمساندة رشيدة من القيادة السياسية، تم إعداد تصور متكامل لتطوير منشآت ومرافق البنية الأساسية للمنظومة الرياضية فى مصر؛ اتساقًا مع استراتيجية الدولة لبناء الإنسان المصري، فضلًا عن القيمة المضافة لمنظومة الرياضة في مصر ونشر ممارسة الرياضة على مستوى واسع بين جموع الشعب، ومن أجل إعادة ترتيب دولاب العمل الرياضي تم بتوجيهات رئاسية إصدار قانون الرياضة الجديد.

• الأطفال بلا مأوى .. ضرورة العيش الكريم:

إدراكًا بأن استفحال ظاهرة «أطفال الشوارع»، يؤدي بهؤلاء الأطفال إلى الوقوع في فخ الانحراف والجريمة والاستغلال بكافة صوره وأشكاله، مما يجعل منهم آفةً وقنبلةً اجتماعيةً موقوتةً، وبناءً على تلك التداعيات التي تحمل كل منها أبعادًا ومخاطر جسيمة، جاء تعامل الدولة للحد من تلك الظاهرة انطلاقًا من أن هؤلاء الأطفال ضحيةٌ للأوضاع الاجتماعية، ومن حقهم العيش الكريم؛ لذا تبنت الدولة منذ العام 2016؛ بناءً على توجيهات رئاسية برنامجًا قوميا موجهًا للأطفال بلا مأوى، بالتعاون بين صندوق تحيا مصر، ووزارة التضامن الاجتماعي، بتمويل قدره 164 مليون جنيه، و50 مليون جنيه أخرى مخصصة من وزارة التضامن الاجتماعي لتنفيذ استراتيجية الوزارة في التصدي لظاهرة الأطفال بلا مأوى، من خلال خطة لدمج أطفال الشوارع من خلال توفير المأوى لهم، سواءً بدور الرعاية أو لدى «الأسر البديلة»، أو بالعمل على إعادتهم لأسرهم وتقديم خدمات الرعاية والتأهيل لهم ودمجهم في المجتمع، بما يعمل على تجفيف المنابع والتدخل الفوري للحد من الظاهرة.

ويعمل البرنامج في العشر محافظات الأعلى كثافةً؛ بناءً على نتيجة مسح 2014، والذي أجراه مركز البحوث الجنائية وتوصل إلى أن عدد الأطفال بلا مأوى بلغ 16 ألف طفل، موزعين على 10 محافظات، ولا شك أن التعداد الفعلي لكافة أطفال الشوارع هو أكثر من ذلك؛ حيث إن الـ 16 ألف طفل هم الأطفال الذين يسكنون الشارع، في حين هناك الأطفال المشردين الذين يعملون في الشارع ويعودون إلى منازلهم ليلًا أو بشكل مؤقت. وللعمل على اجتثاث الأسباب الاجتماعية والاقتصادية التي تتسببت في لجوء الأطفال للشوارع، تم العمل على برامج تستهدف تحسين مستوى معيشة الأفراد، كمبادرة حياة كريمة، وبرنامج اثنين كفاية، وبرنامجي تكافل وكرامة.

الفصل الثالث

مصر وقيادتها السياسية

في عيون العالم

الفصل الثالث

مصر وقيادتها السياسية في عيون العالم

المبحث الأول: على المستوى العربي والإفريقي

1 رؤساء وقادة:

• الملك سلمان بن عبد العزيز، خادم الحرمين الشريفين:

دائمًا ما يؤكد في تصريحاته، أن موقف بلاده من مصر لن يتغير، وأنها ستظل دائمًا عونًا لها، وستساعدها على استعادة استقرارها وأمنها، خاصة وأن مصر تواجه – الآن- حربًا ضد التنظيمات الإرهابية في سيناء وغيرها من المدن المصرية، مشيدًا بالجهود المتميزة للرئيس "السيسي"، في المجال التنموي ومكافحة الإرهاب.

• محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الإمارات، وحاكم دبي:

قدم الكثير من الدعم للرئيس السيسي منذ توليه الحكم وأكد في أكثر من لقاء جمع بينه وبين السيسي على الدعم الإماراتي الكامل لمصر، لأنها تعد شقيقة لبلاده مشددًا على أن موقف الإمارات المساند والداعم لمصر وشعبها ليس وليد اللحظة.

• صباح الأحمد الصباح، أمير الكويت الراحل:

قال أن الرئيس "السيسي"، هو العزاء الوحيد لما يحدث في المنطقة العربية من مشاكل وصراعات، مشيرًا إلى أنه من سيتولى العمل العربي المشترك خلال الفترة المقبلة، وأنه سيساعد على وضع إمكانات مصر لخدمة قضايا الأمة العربية.

• الملك عبد الله بن حسين الثاني، ملك الأردن:

قال أن الرئيس "عبد الفتاح السيسي"، يبذل الكثير من الجهود لمواجهة التحديات ومساعدة مصر على النهوض والخروج مما تمر به، مشيرًا إلى أنه يحاول إعادة استقرار مصر، والتي تعد أهم الدول في الشرق الأوسط، وأكد أن مصر أم الدنيا، وظلت مركز الشرق الأوسط لسنوات عديدة، للكثير من الأسباب التاريخية والثقافية والدينية، وأن "السيسي" يعمل على إعادة الاستقرار والقوة لها، برغم الكثير من المشاكل التي تمر فيها.

• عمر البشير، الرئيس السوداني السابق:

أشاد بالرئيس "السيسي"، والدور الفاعل الذي تلعبه مصر في القضايا العربية والإفريقية، مشيرًا إلى الأهمية التي تلعبها مصر في أفريقيا والشرق الأوسط.

• محمد بن سلمان، ولي عهد المملكة العربية السعودية:

أكد عمق العلاقات الأخوية المتميزة التي تربط بين بلدينا، والرغبة المشتركة في تعميق التعاون بينهما في المجالات كافة، وتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، في ظل قيادة الرئيس "السيسي"، مشيرًا إلى أن الرئيس يعمل في كل المجالات، وانطلق في مشروع تطوير العشوائيات والنقل والمواصلات والصحة والتعليم وبناء المدن الجديدة.

• الأمير الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت:

أعرب عن تهنئته للرئيس "السيسي"، خلال فوزه بفترة انتخابات رئاسية ثانية، متمنيًا له كل التوفيق والسداد وموفور الصحة ودوام العافية، ولمصر الشقيقة وشعبها الكريم المزيد من النماء والازدهار.

• عبد العزيز بوتفليقة، الرئيس الجزائري الراحل:

أكد ثقة الشعب المصري في الرئيس "السيسي"، خلال انتخابة لفترة رئاسية ثانية، وأثنى على الشعب المصري الذي أثبت بمشاركته في إنجاح الانتخابات الرئاسية وعيه العالي وسلوكه الحضاري المتميز وإرادته القوية في تخطي الصعاب والمضي قدمًا بكل ثقة وثبات في بناء مستقبله.

• الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البحرين:

دائمًا ما يؤكد دعم بلاده لمصر قائلًا: "يطيب لنا أن نؤكد على أننا في مملكة البحرين سنبقى على الدوام داعمين لجمهورية مصر العربية وشعبها في جميع الظروف، ونتطلع إلى العمل الوثيق معكم؛ لتعزيز العلاقات التاريخية بين بلدينا وشعبينا الشقيقين في شتى المجالات وعلى كافة الأصعدة".

• عبد ربه منصور، الرئيس اليمني السابق:

عند فوز الرئيس "السيسي"، بمنصب رئيس الجمهورية في 2014، أكد ثقته في أن "السيسي" سيكون خير نصير وداعم لقضايا أمتنا العربية، من خلال موقعه الجديد، وأنه سيعمل على كل ما يعزز أواصر علاقات المحبة والإخاء بين بلدينا وشعبينا الشقيقين.

• محمد بن زايد، رئيس دولة الإمارات:

قال: مصر بقيادة أخي "عبد الفتاح السيسي"، تشهد إنجازات بارزة في مختلف القطاعات الحيوية، كل التوفيق للشعب المصري الشقيق في مسيرته نحو البناء والتنمية، وأضاف: لا وجود للأمة العربية بدون مصر، ولا يمكن لمصر أن تستغني عن أمتها العربية.

• الباجي قايد السبسي، الرئيس التونسي الراحل:

وصف الرئيس "السيسي" بأنه رجل لديه نظرة مستقبلية ثاقبة.

• محمود عباس، الرئيس الفلسطيني:

أعرب عن ثقته في نجاح الرئيس "السيسي"، قائلًا: نحن نعرب عن امتناننا للرئاسة المصرية، وللرئيس "عبد الفتاح السيسي"، في ولايته للاتحاد الإفريقي، ونثق بنجاحه وحكمته في قيادة الاتحاد الإفريقي نحو مزيد من التنمية والازدهار.

• السلطان هيثم بن طارق آل سعيد، رئيس سلطنة عمان:

أكد أن مصر محور أساسي في الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة. معربًا عن دعم بلاده المستمر لمصر في إطار العلاقة الأخوية والتاريخية بين البلدين والشعبين، ومشيرًا كذلك إلى مساندة السلطنة لمصر في موقفها من ملف سد النهضة.

• قيس سعيد، رئيس تونس:

أكد أن أي موقف لمصر في أي محفل دولي سيكون هو نفس موقف تونس، مشيرًا إلى أن الأمن القومي لمصر هو أمن تونس.

• إسماعيل عمر جيله، الرئيس الجيبوتي:

أشاد بالخطوات المتسارعة على صعيد إرساء شراكة استراتيجية بين مصر وجيبوتي، وهو ما تجلى بالأخص فى الزيارة التاريخية للرئيس "عبد الفتاح السيسي"، إلى جيبوتى في شهر مايو 2021، والتي تعد الأولى من نوعها لرئيس مصري إلى جيبوتي.

• تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر:

أكد على التطورات الإيجابية التي تشهدها العلاقات المصرية القطرية، مؤكدًا تطلع قطر لتعزيز التباحث مع مصر حول سبل تعزيز العلاقات الثنائية، بما يخدم تطلعات الدولتين، خاصةً في ضوء الدور الاستراتيجي والمحوري الذي تقوم به مصر تحت قيادة الرئيس "السيسي"، في سبيل ترسيخ الأمن والاستقرار والتنمية على الصعيد الإقليمي وفي إطار الدفاع عن قضايا الأمة العربية.

• محمد عبد الله فارماجو، رئيس جمهورية الصومال وأوهورو كينياتا، رئيس جمهورية كينيا:

أشاد كلا منهما بدعوة مصر لعقد قمة ثلاثية لبحث بعض الملفات الثنائية الخلافية بين الطرفين، والتي تعكس نوايا مصر الصادقة لمراعاة مصالح الدولتين وشعبيهما، بما يؤدي إلى التركيز على العمل المشترك؛ من أجل تحقيق السلام والاستقرار والتنمية.

• إمرسون منانغاوا، نائب رئيس دولة زيمبابوي:

قال في كلمته بمؤتمر إفريقيا الطبي الأول: إن القارة السمراء، لا بد أن تكتفي ذاتيًا من الدواء واللقاحات. مضيفًا، أن بلاده تحتاج إلى الدعم المصري الطبي؛ للقضاء على الأمراض لديهم، مشيدًا بالمنظومة الطبية المصرية.

2 وزراء ومسؤولون:

• محمد الجبري، ممثل أمير دولة الكويت، وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب:

أشاد بفكرة منتدى شباب العالم، مؤكدًا أن المشاركة في فعاليات منتدى شباب العالم، بمدينة شرم الشيخ، تعكس حرص مصر على دعم الطاقات الشبابية وتنمية مهاراتهم واكتساب الخبرات.

• سعد الحريري، رئيس الحكومة اللبنانية الأسبق:

أكد أن أي هجوم إرهابي يحدث بسيناء، هو عمل تخريبي يستهدف الأمن العربي بأكمله، وليس أمن واستقرار مصر فقط، واصفًا الرئيس "السيسي" بأنه غير وجهة مصر للأفضل.

• الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، وزير الخارجية القطري:

قال أن مصر من الدول الكبرى في المنطقة، وتلعب دورًا قياديًا في الملفات الإقليمية، مشددًا على أن الرئيس "عبد الفتاح السيسي"، يمثل الشرعية المنتخبة في مصر.

• **نقولا تويني، وزير الدولة اللبناني لشؤون مكافحة الفساد - آنذاك:**

أكد أن الرئيس "السيسي" وشعب مصر لهم مكانة خاصة لدى لبنان؛ مشيرًا إلى أن هذه المكانة قديمة قدم التاريخ، مبينًا أن الشعب اللبناني طواق للشعب المصري؛ متمنيًا عودة مصر إلى قيادة النهضة والوحدة العربية.

• **قاسم الفهداوي، وزير الكهرباء العراقي - آنذاك:**

أعرب عن سعادته بفوز الرئيس "عبد الفتاح السيسي"، بولاية ثانية في الانتخابات الرئاسية بنسبة بلغت 97.08%، مشيرًا إلى أن هذا الرجل العروبي المخلص لمصر والعرب، هو زخر لمصر والعرب.

• **صباح النعمان، المتحدث باسم جهاز مكافحة الإرهاب العراقي - آنذاك:**

قدم التهنئة إلى الرئيس "عبد الفتاح السيسي"، على فوزه في الانتخابات الرئاسية، مشيرًا إلى أن ما شهدته مصر هو عرس ديمقراطي كبير يؤكد حب الشعب للرئيس، متمنيًا أن يوفقه الله لتحقيق الأمنيات التي ينتظرها الشعب المصري.

• **الدكتور سلطان القاسمي، حاكم الشارقة:**

أثنى على الرئيس "عبد الفتاح السيسي"؛ حيث قال: إن الله قدر لمصر رجلًا من أبنائها مؤمنًا بانتمائها إلى ذاك البلد، ولاحظنا منذ البداية وقبل أن يكون مسؤولًا في مصر كانت قراراته كلها صائبة وسليمة حتى في الأيام التي حكمت فيها مصر من التيار الظلامي.

• **عبد الرازق الهمامي، الأمين العام لحزب العمل الوطني الديمقراطي التونسي:**

قال: إن "عبد الفتاح السيسي"، قام بالدور الذي فرضه التاريخ عليه.

• **عادل بن عبد الرحمن العسومي، رئيس البرلمان العربي:**

الحقيقة أرى امتلاك الرئيس "عبد الفتاح السيسي"، لإرادة وقوة وإصرار على البناء والتنمية وتغيير كافة مناحي الحياة المصرية للأفضل.

3 صحف ومنظمات عربية:

• **صحيفة الشرق الأوسط:** الشرق الأوسط

قالت أن قناة السويس ليست نصبًا تذكاريًا ولا احتفالًا دعائيًا ولا مشروعًا سياسيًا هدفه رفع الروح المعنوية ودعم صورة الحكومة، قناة السويس الجديدة مشروع حقيقي وضروري للملاحة الدولية وذو فائدة اقتصادية، ومهم لتعزيز دور مصر الإقليمي والدولي.

• فلاديمير بوتين، رئيس روسيا:

قال أنه يعلم أن الرئيس "السيسي" قد ورث تركة ثقيلة، مؤكدًا على بذل كليهما قصارى الجهود لتوحيد الجهود في العمل، وتأسيس عمل مشترك تستفيد منه كل من مصر وروسيا، وأضاف الرئيس الروسي: "تقدر روسيا الشراكة الاستراتيجية مع مصر، وأتوقع أن تحرز جهودنا المشتركة تقدمًا في التعاون المفيد للطرفين في كل المجالات، بالإضافة إلى تنسيق الأنشطة على المستويين الدولي والإقليمي، لاسيما في مواجهة التهديدات الأمنية العالمية".

• الملك فيليب السادس، حاكم إسبانيا

أكد قدرة الحكومة المصرية على الاعتماد على نظيرتها الإسبانية، موضحًا أنها ستكون علاقة ثقة وتعاون متبادل ومشترك بين البلدين، خلال زيارة الرئيس "السيسي" لبلاده. واعتبر فيليب السادس مصر أهم وأكبر البلاد العربية، والتي تلعب دورًا أساسيًا في الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، وأنها شريك وصديق استراتيجي لإسبانيا في المنطقة، موضحًا أنها ستلعب دورًا كبيرًا لحل الكثير من المشاكل في الشرق الأوسط، من بينها الصراع العربي الفلسطيني، والنزاع في سوريا والعراق واليمن وليبيا. وشدد حاكم إسبانيا على دعم بلاده لرؤية "السيسي" لمصر، ومراهنته على مستقبلها، وعمله على تحقيق النمو وبناء قاعدة اقتصادية قوية.

• إيمانويل ماكرون، الرئيس الفرنسي:

صرح أن العلاقات الثنائية بين مصر وفرنسا تتميز بالمتانة والرسوخ مدعومة بالروابط الحضارية والثقافية التي تربط بين الشعبين المصري والفرنسي الصديقين.

• أنجيلا ميركل، المستشارة الألمانية:

أكدت أن ألمانيا ستدعم مصر بشكل أفضل في المستقبل، مشيرة إلى أن الإرهاب لا يواجه مصر فقط، بل يهدد العالم أجمع، مؤكدة كون مصر شريكًا قويًا، ويجب الاعتزاز به.

• سيرجو متاريللا، رئيس إيطاليا:

قال مهنئًا الرئيس "السيسي" لفوزه بفترة رئاسية جديدة: أنا على ثقة أن مصر ستستطيع تحقيق إصلاحات وتطورات هامة في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي خلال السنوات القادمة، وفقًا لتطلعات الشعب المصري الصديق، مؤكدًا أن إيطاليا، كما هي دائمًا، لن تتوانى عن مساندتكم. وأضاف: مصر وإيطاليا متقاربتان عبر التاريخ ومن خلال علاقات واسعة ومتشعبة في كافة المجالات وعلى كافة الأصعدة وعبر الشراكة في الحيز الجغرافي السياسي المتوسطي، الذي تميزه تحديات كبيرة وفرص هائلة لتدعيم التعاون الوثيق والمؤازرة المتبادلة بهذه الروح وبهذه التطلعات، أعبر لسيادتكم عن أصدق أمنياتي بالتوفيق في مهامكم العليا والنجاح في الفترة الرئاسية الجديدة.

• فلاديمير بوتين، رئيس روسيا:

قال أنه يعلم أن الرئيس "السيسي" قد ورث تركة ثقيلة، مؤكدًا على بذل كليهما قصارى الجهود لتوحيد الجهود في العمل، وتأسيس عمل مشترك تستفيد منه كل من مصر وروسيا، وأضاف الرئيس الروسي: "تقدر روسيا الشراكة الاستراتيجية مع مصر، وأتوقع أن تحرز جهودنا المشتركة تقدمًا في التعاون المفيد للطرفين في كل المجالات، بالإضافة إلى تنسيق الأنشطة على المستويين الدولي والإقليمي، لاسيما في مواجهة التهديدات الأمنية العالمية".

• الملك فيليب السادس، حاكم إسبانيا:

أكد قدرة الحكومة المصرية على الاعتماد على نظيرتها الإسبانية، موضحًا أنها ستكون علاقة ثقة وتعاون متبادل ومشترك بين البلدين، خلال زيارة الرئيس "السيسي" لبلاده. واعتبر فيليب السادس مصر أهم وأكبر البلاد العربية، والتي تلعب دورًا أساسيًا في الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، وأنها شريك وصديق استراتيجي لإسبانيا في المنطقة، موضحًا أنها ستلعب دورًا كبيرًا لحل الكثير من المشاكل في الشرق الأوسط، من بينها الصراع العربي الفلسطيني، والنزاع في سوريا والعراق واليمن وليبيا. وشدد حاكم إسبانيا على دعم بلاده لرؤية "السيسي" لمصر، ومراهنته على مستقبلها، وعمله على تحقيق النمو وبناء قاعدة اقتصادية قوية.

• إيمانويل ماكرون، الرئيس الفرنسي:

صرح أن العلاقات الثنائية بين مصر وفرنسا تتميز بالمتانة والرسوخ مدعومة بالروابط الحضارية والثقافية التي تربط بين الشعبين المصري والفرنسي الصديقين.

• أنجيلا ميركل، المستشارة الألمانية:

أكدت أن ألمانيا ستدعم مصر بشكل أفضل في المستقبل، مشيرة إلى أن الإرهاب لا يواجه مصر فقط، بل يهدد العالم أجمع، مؤكدة كون مصر شريكًا قويًا، ويجب الاعتزاز به.

• سيرجو متاريللا، رئيس إيطاليا:

قال مهنئًا الرئيس "السيسي" لفوزه بفترة رئاسية جديدة: أنا على ثقة أن مصر ستستطيع تحقيق إصلاحات وتطورات هامة في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي خلال السنوات القادمة، وفقًا لتطلعات الشعب المصري الصديق، مؤكدًا أن إيطاليا، كما هي دائمًا، لن تتوانى عن مساندتكم. وأضاف: مصر وإيطاليا متقاربتان عبر التاريخ ومن خلال علاقات واسعة ومتشعبة في كافة المجالات وعلى كافة الأصعدة وعبر الشراكة في الحيز الجغرافي السياسي المتوسطي، الذي تميزه تحديات كبيرة وفرص هائلة لتدعيم التعاون الوثيق والمؤازرة المتبادلة بهذه الروح وبهذه التطلعات، أعبر لسيادتكم عن أصدق أمنياتي بالتوفيق في مهامكم العليا والنجاح في الفترة الرئاسية الجديدة.

• إلير ميتا، الرئيس الألباني:

أشاد بكلمة الرئيس "السيسي" في مؤتمر ميونيخ للأمن، مؤكدًا أن جميع القادة تابعوا عودة مصر برئاسة "السيسي" مرة أخري إلى استقرارها وتقدمها.

• ميلوش زيمان، رئيس التشيك:

موجهًا كلامه للرئيس "السيسي": أنا على ثقة بأننا سنستمر في العمل سويًا؛ من أجل تطوير العلاقات الثنائية والتعاون لصالح كلا البلدين. وأضاف: أتمنى لفخامتكم كل نجاح .. وأتطلع إلى الترحيب بك في جمهورية التشيك.

• سيرج سركسيان، رئيس أرمينيا:

أكد تميز العلاقات الأرمينية - المصرية منذ قرون؛ حيث تمكنت مصر وأرمينيا على مدار السنوات القليلة الماضية من تعميق التعاون المستمر "متعدد الأوجه" بين الدولتين الصديقتين، وإقامة حوار "مستدام" رفيع المستوى القائم على الثقة والتفاهم المتبادل.

• ألكسندر لوكاشينكو، رئيس بيلاروسيا:

موجهًا كلامه للرئيس "السيسي": إن الدعم الكبير الذي حظيت به من جانب المصريين لمسار الحفاظ على الاستقرار والتنمية للدولة، ومواصلة تعزيز المواقف على الساحة الدولية، يميزك سيادة الرئيس كمسؤول سياسي يضمن مصالح وطموحات الأمة. كما أنني متأكد من أن خبرتك وحكمتك السياسية ستسهم في تعميق العلاقات الثنائية بين البلدين في كافة مجالات التعاون بروح الثقة والدعم المشترك.

• شي جين بينج، رئيس الصين:

أشاد بالإنجازات التي حققها الرئيس "السيسي"، في الفترة الأخيرة، بما في ذلك الحفاظ على الوحدة الوطنية في مصر. وأشار الرئيس الصيني إلى أن العلاقات المصرية الصينية لها تاريخ طويل وأنها خالدة، مشيدًا بعمق العلاقات المشتركة بين القاهرة وبكين والثقة السياسية المتبادلة. وأعرب الرئيس الصيني عن أمله أن يستكمل الشعب المصري الإنجازات على طريق التنمية، بما يتماشى مع ظروفه الوطنية تحت قيادة الرئيس "السيسي". كما أعرب عن أهمية تطوير العلاقات الصينية المصرية، مؤكدًا على رغبته في التعاون مع "السيسي"؛ لدفع الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الصين ومصر إلى مستوى جديد لخدمة الشعبين.

• جو بايدن، الرئيس الأمريكي:

أعرب عن خالص امتنانه للرئيس "السيسي"، عن دوره الحاسم في عملية وقف إطلاق النار بين غزة وإسرائيل، وأن الاتفاق فرصة حقيقية لتحقيق تقدم، مشيدًا بدور مصر بعد 11 يومًا من القتال الذي حصد أرواح 250 شخصًا.

• الأمير تشارلز، ولي عهد بريطانيا:

أشاد الأمير تشارلز، ولي عهد بريطانيا بالتقدم الذي تشهده مصر في كافة المجالات، وأيضًا بمشروعات الشباب الخضراء، مؤكدًا على أهمية دور القطاع الخاص في المشروعات البيئية، مؤكدًا أيضًا أن التنمية التي تشهدها مصر – حاليًا- يتم دمج البعد البيئي فيها بكافة قطاعاتها مطلعًا على تجربة منتدى شباب العالم، وقد جاء ذلك خلال استقبال الدكتورة/ ياسمين فؤاد، وزيرة البيئة، في نوفمبر 2021، الأمير تشارلز، ولي عهد بريطانيا، بناءً على الدعوة التي تلقتها وزيرة البيئة من السفارة البريطانية للمشاركة في إطلاع ولي عهد بريطانيا على مشروعات الشباب المصري الخضراء.

• زارتاج جول، وزيرة الدولة الباكستانية للتغير المناخي:

قالت: إن منتدى شباب العالم بشرم الشيخ من أعظم الفعاليات والأحداث التي رأتها، معربةً عن سعادتها بزيارة شرم الشيخ لأول مرة ورؤية هذا العدد الكبير من الوجوه الشابة المشرقة والمتحمسة، والتي ستقود العالم في المستقبل، وهم يتحاورون مع بعضهم البعض ويقبل كل منهم ثقافة الآخر. كما أضافت أن "تمكين هؤلاء الشباب الذين يمثلون قادة المستقبل يجب أن يكون هدفنا الأول؛ حتى يمكنهم مستقبلًا تحقيق ما لم يستطع أحد من قبلهم تحقيقه"، وأنه "أمر عظيم أن يجتمع قادة المستقبل في مكان واحد على أرض مصر".

• جون إيف لودريان، وزير الخارجية الفرنسي:

أعرب عن سعادته البالغة، للمشاركة في منتدى شباب العالم بمدينة شرم الشيخ ودعوة الرئيس "عبد الفتاح السيسي" له بالحضور والمشاركة في الفاعليات. كما صرح إنه يقدر كل المجهودات التي قام بها الرئيس "عبد الفتاح السيسي"؛ لخروج المنتدى العالمي للشباب بهذا الشكل المشرف للغاية، ثم وجه الشكر للرئيس "عبد الفتاح السيسي"، وجميع الحضور للمجهود المميز والمداولات والمناقشات التي شاركوا فيها بالمنتدى العالمي.

• بوريس جونسون، رئيس الوزراء البريطاني:

أكد عزم بلاده على الارتقاء بالعلاقات الثنائية مع مصر على جميع الأصعدة، مشيدًا في هذا الصدد بالأداء الاقتصادي المصري، وما شهده من تطورات إيجابية خلال المرحلة الماضية. وأكد رئيس الوزراء البريطاني، تقديره للدور الذي تقوم به مصر لدعم وترسيخ السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

• ديفيد كاميرون، رئيس الوزراء البريطاني السابق:

قال: إن مصر شريك حيوي لنا في ضوء العلاقات الاقتصادية والأمنية. وبالنسبة للقضايا الإقليمية، فإن مصر وسيط فاعل في القضية الفلسطينية، ودائمًا ما تلعب دورًا بارزًا في التهدئة مع اشتعال الأوضاع بالأراضي الفلسطينية، ولعل ما أذهل العالم كان دور القاهرة الحاسم خلال 2021؛ حيث رحب قادة العالم والمنظمات الدولية بوقف إطلاق النار بوساطة مصرية بين إسرائيل وحركة حماس والذي دخل حيز التنفيذ في مايو 2021.

• جوزيبي كونتي، رئيس الوزراء الإيطالي السابق:

أعرب عن حرص بلاده على مواصلة تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، وتفعيل أطر التعاون المشترك على شتى الأصعدة، لاسيما على الصعيد الاقتصادي والتجاري. كما أكد عزم بلاده مواصلة التنسيق والتشاور المكثف مع مصر حول تطورات القضايا الإقليمية وسبل تسوية الأزمات بمنطقة الشرق الأوسط، في ضوء جهود مصر في مكافحة الإرهاب وتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.

2 دبلوماسيون وشخصيات عامة:

• الدكتور تيدروس أدهانوم جبريسيوس، مدير عام منظمة الصحة العالمية:

شكر الرئيس "السيسي" قائلًا: أود أن أشكر فخامتكم على قوة التزامكم وقيادتكم اللذين بعثا الزخم في حركة عالمية هدفها تعزيز تشخيص التهاب الكبد الوبائي وعلاجه والقضاء عليه. كما أشاد عبر تويتر بدور الرئيس "السيسي" خلال أزمة الكورونا، قائلًا: شكرًا سيادة الرئيس "عبد الفتاح السيسي" على الدعم القوي لوقف انتشار فيروس كورونا المستجد، وتأكيد سيادتكم على دعم واسع وشامل لكل الشعوب المصابة، دور عظيم من القيادة والتكافل.

• كانداس بوتنام، مسؤولة ملف مصر بوزارة الخارجية الأمريكية:

قالت خلال لقاء مع صحفيين مصريين بمقر الخارجية الأمريكية: إن الولايات المتحدة تتعامل مع الرئيس المنتخب "عبد الفتاح السيسي"، ومع الحكومة المصرية، بما يعزز الروابط بين البلدين في المجالات كافة وستستمر في هذا النهج.

• إلينا بانوفا، المنسقة المقيمة للأمم المتحدة في مصر:

قالت: إن برنامج حياة كريمة هو البرنامج الأكبر على مستوى العالم، وسيساهم في تحسين مؤشرات جودة الحياة لمواطني الريف في العديد من المجلات، على رأسها المرافق الأساسية والتعليم والصحة وتوفير فرص عمل للمرأة والشباب.

وأشادت بتجربة الحكومة المصرية في مواجهة فيروس كورونا؛ حيث قدمت الحكومة المصرية دعمًا كبيرًا للمبادرات التنموية للتخفيف من "الفقر وعدم المساواة"، وأثنت على جهود مصر فيما يتعلق بإطلاق الموجة الثانية من الإصلاحات الهيكلية، مؤكدة أن مبادرة "حياة كريمة" فرصة رائعة للتخفيف من الفقر وعدم المساواة، فضلًا عن زيادة شراكة الأمم المتحدة مع مصر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

• ثيودور أي ديوتش، سياسي ونائب أمريكي:

قال: إن الرئيس "السيسي"، هو أحد أبطال الاستقرار في ذلك الجزء من هذا العالم، مؤكدًا أن بدونه كانت هناك الكثير من الأرواح التي سوف تقتل.

• فرينش هيل، عضو الكونجرس الأمريكي:

قال: إنه بينما يعطي الفضل الكامل للرئيس "السيسي" في عمله على تعزيز التسامح الديني ودعم الأقباط المصريين، إلا أنه يعتقد أن هناك الكثير مما يمكن عمله؛ لضمان وصول رسالة الرئيس وتنفيذها من قبل المسؤولين التربويين والثقافيين والإقليميين في حكومته.

• جيمس موران، سفير الاتحاد الأوروبي في مصر سابقًا:

قال: أنا واثق من الفريق الاقتصادي الموجود هنا في مصر .. هناك فرصة جيدة جدًا هذه المرة أن تتخذ الدولة الخطوة التالية للأمام. وأضاف: على الرغم من الجائحة يبدو أن قطاع البناء والبنية التحتية سيظل منتعشًا، خاصة مع التطوير المستمر للعاصمة الإدارية الجديدة، وتوسيع المناطق الصناعية في جميع أنحاء الدولة.

• أخيم شتاينر، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

قال: فخامة الرئيس "عبد الفتاح السيسي" .. يشرفني إطلاق تقرير التنمية البشرية في مصر لعام 2021 ، ومن الجدير بالذكر أن مصر كانت من بين أوائل البلدان التي تبنت مفهوم التنمية البشرية، وهو مفهوم يتمحور حول توسيع فهمنا بما يتجاوز المفهوم المحدود لثراء الاقتصاد الذي يعيش فيه البشر.

• الدكتور جون جبور، ممثل منظمة الصحة العالمية في القاهرة:

قال: إن مبادرة 100 مليون صحة يحتذى بها عالميًا؛ لأنه لأول مرة في تاريخ العالم، نشهد مبادرة تطرح مشاكل أساسية على الصحة العامة في بلد للقضاء عليها، مؤكدًا على أن المبادرة غير مسبوقة منهجيًا وبالنتائج.

• كريستالينا جيورجييفا، مديرة صندوق النقد الدولي:

أشادت بالاقتصاد المصري، رغم جائحة كورونا. وأكدت أنه حقق مستهدفات اقتصادية وهيكلية في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي، إلى جانب ما أظهره من قدرة على الصمود واستيعاب التداعيات السلبية الناجمة عن جائحة كورونا، وكونه من أسرع الاقتصادات نموًا على مستوى العالم مؤخرًا.

• أليكس ستيفاني، المؤسس والعضو المنتدب لشركة (بيم) لرعاية المشردين وفاقدي المأوى:

أعرب عن إعجابه الشديد بفكرة المنتدى وتجربة حياة كريمة؛ لأنهما من أفكار الشباب، مما يعطي دفعه إيجابية مهمه لكل الشباب في العالم ويرفع من مهاراتهم، خاصة في ظل ظروف جائحة كورونا.

• **إيفانكا ترامب، ابنة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب:**

أشادت بإنجازات الرئيس "عبد الفتاح السيسي"، في مجال تمكين المرأة المصرية؛ حيث كتبت عبر حسابها بموقع تويتر: ألقى الرئيس "عبد الفتاح السيسي"، خطابًا مهمًا الأسبوع الماضي يدعو فيه للقيام بإصلاحات كبرى تستهدف تقوية النساء.

• **لويس ميجيل بوينو، المتحدث باسم الاتحاد الأوروبي:**

عبر عن إعجابه باحتفالية افتتاح طريق الكباش، إذ غرد عبر حسابه على تويتر: "أتابع مثل الكثيرين حول العالم حفل افتتاح طريق الكباش الجديد. ألف مبروك لأم الدنيا مصر".

• **روبير سوليه، عالم المصريات:**

وصف الرئيس "السيسي"، بأنه متحدثًا لبقًا كما كان رمسيس الثاني.

3 صحف ومنظمات عالمية:

• **صحيفة Independent:** THE INDEPENDENT

تحدثت في مقال نشرته بعنوان: "كل ما تحتاج معرفته عن منتدى مصر العالمي للشباب"، عن الدورة الثانية السنوية للمنتدى العالمي للشباب، ووصفته بأنه منصة أنشأها الشباب للشباب تعمل على إدامة السلام والازدهار والوئام. وذكرت أن المنتدى يضم روائع مسرحية خاصة، ومعارض تصوير فوتوغرافي، ومجموعات التركيز، وأكشاك الطعام، بالإضافة إلى معرض للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا. كما يجمع المنتدى 5000 شاب من جميع أنحاء العالم؛ للتواصل مع بعضهم البعض والتفاعل مع بعض كبار صانعي السياسات والشخصيات المؤثرة حول العالم.

• **مجلة travel inside:** travel INSIDE

أكدت أن مصر الأولى عالميًا بين الوجهات السياحية الأكثر طلبًا لتتفوق بذلك على العديد من المقاصد السياحية الأخرى كجزر المالديف وجزر الكاريبي.

• **موقع tripadvisor :** tripadvisor

والذي يعد أكبر منصة للسفر في العالم، اختار مدينة الإسكندرية كإحدى أفضل الوجهات السياحية الرائجة على مستوى العالم؛ حيث جاءت في المركز 23 عالميًا.

- **مجموعة العمل المالي بالشرق الأوسط:** MENAFATF مينافاتف GAFIMOAN

أشادت بجهود مصر في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما أشاد التقرير بمفهوم مصر الجيد لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- **الاتحاد البرلماني الدولي:** 1889 الاتحاد البرلماني الدولي

عبر عن المستويات تاريخية لنسب تمثيل المرأة في البرلمان المصري؛ حيث جاءت مصر الأولى عربيًا في نسب تمثيل المرأة بمجلس النواب في 2020.

- **المفوضية الأوروبية:** European Commission

ذكرت أن التدخل الحكومي السريع ساعد في التخفيف من التداعيات الاقتصادية لكورونا في مصر، وجعل الاقتصاد يتخطاها بمرونة.

- **بنك راند ميرشانت:** RAND MERCHANT BANK A division of FirstRand Bank Limited

مصر أفضل وجهة للاستثمار في إفريقيا؛ حيث احتلت المركز الأول في قائمة أفضل 10 دول أكثر جذبًا للاستثمار في إفريقيا.

- **وكالة فيتش سولوشنز:** FitchSolutions

تواصل قناة السويس تحفيز نمو الاستثمارات في مصر، لاسيما في مجال البنية التحتية؛ حيث ينجذب المستثمرون نحو المشروعات ذات المواقع الاستراتيجية المجهزة بالإمكانات اللوجستية والتصديرية اللازمة. كما صنفت الجنيه المصري ضمن أفضل عملات الأسواق الناشئة أداءً في عام 2020، على الرغم من تراجع أغلب عملات الأسواق الناشئة.

- **وكالة بلومبرج:** Bloomberg

ستصبح مصر من بين أكبر 10 دول مصدرة للغاز الطبيعي المسال حول العالم. كما صنفت مصر ضمن قائمة أسرع عشرة اقتصاديات تحقيقًا للنمو في العالم.

- **أوكسفورد بيزنيس جروب:** OXFORD BUSINESS GROUP

مصر ستصبح مركزًا إقليميًا للإنتاج والصناعات التحويلية والتجارة؛ نتيجة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، وإجراءات الحد من العقبات البيروقراطية وخلق الفرص لشركات النفط الدولية.

• صندوق النقد الدولي:

أشار إلى أن مصر تتصدر الأسواق الناشئة في معدل النمو الاقتصادي، وأنها الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تحقق نموًا اقتصاديًا خلال عام 2020 في خضم الجائحة، كما أكد صندوق النقد الدولي تحقيق مصر أكبر تراجع سنوي في معدل التضخم في الأسواق الناشئة عام 2020.

• وكالة ستاندرد آند بورز:

أشارت إلى تثبيت التصنيف الائتماني لمصر عند B، مع توقعاتها لمصر بنظرة مستقبلية مستقرة على الرغم من تراجع العديد من دول المنطقة، بالإضافة إلى تثبيت وكالة "موديز" التصنيف الائتماني لمصر عند B2، مع نظرة مستقبيلة مستقرة.

• صحيفة فورماتشي الإيطالية:

في مقال بعنوان: الرئيس "السيسي" حول مصر لقوة إقليمية على امتداد النيل، أشادت الصحيفة بدور الرئيس "عبد الفتاح السيسي"؛ لجعل مصر قوة إقليمية على طول مجرى النيل، مشيرةً في تقرير لها إلى أن مصر في النصف الأول من عام 2021، وقعت اتفاقيات تعاون في مجالات الدفاع والاستخبارات والأمن مع أربع دول في حوض النيل، وهي: السودان وأوغندا وبوروندي وكينيا.

• صحيفة واشنطن بوست الأمريكية:

ذكرت الصحيفة أن "السيسي"، يعد أول رئيس مصري يزور الكاتدرائية خلال احتفال عيد الميلاد، وأبرزت قوله إن «كل من المسلمين والمسيحيين في مصر يحتفلون بهذه المناسبة»، مؤكدًا أنهما «كيان واحد» في نظر العالم.

وأشارت الصحيفة إلى أن كلا من الرئيس الراحل جمال عبد الناصر والرئيس عدلي منصور قد زارا الكاتدرائية، إلا أنه لأول مرة يشارك رئيس مصري المسيحيين في احتفالاتهم. كما أبرزت الصحيفة دعوة الرئيس "السيسي" إلى «ثورة دينية»؛ لمواجهة الإرهاب إلى جانب دعوته لتجديد الخطاب الديني، واعتبرت شبكة «دويتشه فيله» الألمانية أن ما يقصده الرئيس ثورة على الأفكار المتطرفة التي انتشرت خلال السنوات الأخيرة.

• المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية:

ذكر في تقرير على موقعه الإلكتروني، أن "مصر قد عادت"، وهي الرسالة التي يرغب مسؤولو السياسة الخارجية المصرية في إرسالها إلى جميع نظرائهم في جميع أنحاء العالم، لقد دفعت الديناميكيات الإقليمية المتغيرة مصر إلى تبني سياسة خارجية أكثر نشاطًا، وبدأت حكومتها تشعر بمزيد من الثقة في الداخل، وتتولى أدوارًا ومسؤوليات جديدة، وتستثمر في أشكال جديدة من التوافق الإقليمي.

• **صحيفة فاينانشال تايمز البريطانية:** FT FINANCIAL TIMES

ذكرت الصحيفة أن مصر عززت دورها كوسيط قوى في الشرق الأوسط، وأن نجاح القاهرة في التفاوض على وقف إطلاق النار في غزة يدعم علاقتها مع واشنطن.

• **صحيفة ديلي نيوز:** DAILY NEWS

نقلت الصحيفة عن وزيرة الصحة والسكان الدكتورة هالة زايد، إعلانها عمل فحص لـ 14.2 مليون مواطن مبادرة علاج فيروس سي، وأبرزت مناقشة الوزيرة لحملة 100 مليون صحة مع وفد من البنك الدولي، والذي أثنى على المبادرة وأعرب عن رغبته للدعم والمساندة.

• **موقع المونيتور:** AL-MONITOR

أشاد الموقع المعني بأخبار الشرق الأوسط بمبادرة الرئيس "عبد الفتاح السيسي" لإعمار غزة، إذ أن المبادرة تأتي في الوقت الذي تتصدر فيه القاهرة الجهود الدبلوماسية لوقف إطلاق النار على فلسطين.

• **موقع U.S News :** U.S.News & WORLD REPORT

أشاد بمبادرة الرئيس "عبد الفتاح السيسي" لإعمار غزة، والذي كتب عن جهود القاهرة في إعادة أعمار غزة بعد تعرضها للقصف الإسرائيلي.

• **الأمم المتحدة:** UNITED NATIONS

أشادت بالدولة المصرية كشريك أساسي يسعى إلى السلام الدائم، بشجاعة وخدمة وتضحية من حفظت السلام المصريين؛ من أجل تحقيق أهدافها في حماية المستضعفين والمساعدة طوال الوقت في السلام ليس فقط على المستوى المحلي ولكن على المستوى الدولي أيضًا؛ حيث نشرت منظمة الأمم المتحدة صورة لضابطة مصرية ضمن قوات حفظ السلام في إفريقيا الوسطى، وأشادت بها. وأوضحت المنظمة أن الضابطة المصرية شاركت مؤخرًا مع عناصر وحدتها في توزيع ملابس، تم التبرع بها لصالح الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 2 و6 سنوات، وكذلك ملابس المدرسة والكمامات للأطفال والكبار.

• **مؤسسة جي بي مورجان العالمية:** J.P.Morgan

أشادت بأداء الاقتصاد المصري في ظل جائحة كورونا، مؤكدة أنه الوحيد في الشرق الأوسط الذي نجح رغم الأزمة.

• سفارة الولايات المتحدة في القاهرة:

أشادت باحتفالية افتتاح طريق الكباش. وقالت السفارة في منشور عقب الحفل: "أحيي منظمي احتفالية الأقصر، هذا الحدث الرائع في أحد أهم المواقع الحضارية العريقة في العالم، تفخر الولايات المتحدة بشراكتها مع مصر للحفاظ على مواقع التراث العالمي وحمايتها للأجيال الحالية والمستقبلية، واستثمار أكثر من 100 مليون دولار أمريكي، وتوفير وظائف حيوية لقطاع السياحة في البلاد.

• صحيفة تايمز البريطانية:

THE TIMES

ذكرت الصحيفة أن حفل افتتاح طريق الكباش المقام في مصر نافس مواكب الفراعنة منذ 3500 عام.

• صحيفة ديلي ميل البريطانية:

Daily Mail

أشادت الصحيفة باحتفالية افتتاح طريق الكباش، قائلة أن مصر أزاحت الستار عما وصفته بطريق مقدس، تصطف على جانبيه آلاف التماثيل، وكان يستخدم كطريق موكب للآلهة قبل 3 آلاف عام.

• صحيفة إلكوميرسيو الإسبانية:

نشرت الصحيفة تقريرًا عن احتفالية افتتاح طريق الكباش، قالت فيه أن مصر أبهرت العالم بافتتاح طريق الكباش، والذي يعد مشروعًا ضخمًا سيحول مدينة الأقصر إلى متحف مفتوح يبهر الزائرين، وله أهمية ثقافية كبيرة.

خاتمة ورؤية استشرافية

في حياة الدول والشعوب لحظات حاسمة تحكم استمرارها وتقدمها بل وبقاءها، ومصر نموذج للدولة التي واجهت على مر تاريخها سلسلة من التحديات الكبرى التي يصل تهديدها أحياناً لبقاء الدولة وهويتها، ولكن يخطئ من يظن أن مصر يمكن قهرها أو السيطرة عليها وتحويل مسارها التاريخي الممتد؛ فمصر كما وصفها الجغرافي العظيم "جمال حمدان"، في كتابه الموسوعي "شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان" هي: "أقدم وأعرق دولة في الجغرافيا السياسية للعالم، غير قابلة للقسمة على اثنين أو أكثر مهما كانت قوة الضغط والحرارة. مصر هي قدس أقداس السياسة العالمية والجغرافيا السياسية".

ولعل ثورة 30 يونيو، خير دليل وبرهان على ذلك، فهي ثورة شعبية مجيدة ستظل محفورة في الأذهان، تلك الثورة التي حفظت لمصر هويتها في وجه من حاولوا العبث بحاضرها ومستقبلها؛ لتعيد لمصر بريقها ووجهها الحضاري والريادي. فرغم إدعاء الجماعة الإرهابية وأعضائها بأنهم قد تملكوا ناصية الأمور، وأن الدنيا قد دانت لهم، إلا أن المصريين كانت لهم وجهة نظر أخرى، واستطاعت مصر بفضل شعبها الواعي وقائدها الوطني المخلص أن تزيح تلك السحابة السوداء؛ لتعود مصر بقوة، كما يجب أن تكون.

فبقيادة وطنية شجاعة استطاعت مصر بدعم شعبها العظيم أن تواجه هذا التحدي الوجودي وتنقذ الدولة وتعبر بها مرحلة انتقالية صعبة، وتضع ركائز قوية لجمهورية جديدة تعيد لمصر تقدمها وريادتها إقليمياً ودولياً، بعقد اجتماعي يضمن للمواطن على اختلاف ربوع مصر حياة كريمة وحقوق كاملة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية بل وبيئية.

وإذا كان لنا أن نصف السنوات التسع الأخيرة، منذ ثورة 30 يونيو 2013 وحتى يونيو 2022، فإن "سنوات الإرادة والإنجاز"، هو الوصف الدقيق لتلك السنوات، فعلى مدارها تكاتفت الدولة حكومةً وشعباً تحت رعاية وتوجيهات الرئيس "عبد الفتاح السيسي"؛ لانتشال مصر من مرحلة عنق الزجاجة التي مرت بها طوال فترة عدم الاستقرار، والأزمات المتتالية بين ثورتي 25 يناير 2011 و30 يونيو 2013.

وتنفيذاً لمقتضيات العقد الاجتماعي الذي صكته القيادة السياسية مع المصريين منذ ثورة 30 يونيو لتحقيق هدفين رئيسين بالتوازي، وهما الاستقرار والتنمية، قامت القيادة السياسية بحزمة من الإصلاحات الجذرية الجرئية مع ثقة غير مسبوقة في قدرة المواطن على تحملها، لتتجاوز مصر تحديات مرحلة التغيير والإصلاح، ويصبح الاقتصاد المصري ضمن قائمة الاقتصادات الأعلى نمواً. ولم تكن سياسة مصر الخارجية وتحركاتها الإقليمية والدولية بمعزل عن هذا التطوير، فرغم صعوبة التحديات وتصاعد المخاطر الخارجية، إلا أن مصر استعادت ريادتها باعتراف الجميع. وبالتالي، جاءت ثورة 30 يونيو؛ لتصحيح المسار، وإعادة الاستقرار والانطلاق في مسيرة البناء والتنمية الشاملة لتدشين جمهورية جديدة تليق بحضارة مصر وعظمة شعبها.

والحقيقة أن الدولة المصرية فى ظل الجمهورية الجديدة، تلك الجمهورية التي تمثل ميلاد دولة مصرية جديدة، تؤكد على اتساعها للجميع وقبول الاختلاف لصالح الوطن، وتتبنى الدولة نهجاً تشاركياً فى السياسات والإجـراءات الحكومية، وتشجع القوى المختلفة والمجتمع المدني والقطاع الخاص فى المشاركة في عملية التنمية ومواجهة كافة التحديات الداخلية والخارجية. وإذا كانت مصر قد نجحت فى مواجهة الأزمات الكبرى بثبات؛ سواء أزمة كورونا أم أزمة الحرب الروسية الأوكرانية، إلا أن هذه الأزمات قد صاحبها تأثير وتداعيات قوية على الاقتصاد والمجتمع المصري، مما يستدعي التكاتف والتفكير الجماعي لتحديد خطوات واضحة للتعامل مع تلك الأزمات، وهو ما تدعو إليه الرئاسة المصرية بشكل واضح، بما يعد فرصة للجميع للمساهمة في ذلك.

وفى هذا الإطار، وتماشيًا مع مبادئ الجمهورية الجديدة وعقدها الاجتماعي، وجَّه الرئيس "عبد الفتاح السيسي"، خلال حفل إفطار "الأسرة المصرية" فى 26 إبريل 2022، الدعوةَ لعقد حوار وطني مع كافة القوى السياسية- دون استثناء أو تمييز- حول أولويات العمل الوطني بالمرحلة الراهنة، كما وعد الرئيس بحضور الجلسات النهائية، بجانب توجيهه بإعادة تفعيل عمل لجنة العفو الرئاسي.

ويكتسب الحوار الوطني أهمية خاصة لتعزيز الشراكة الوطنية والتوافق الوطني العام للوصول إلى مرحلة جديدة من البناء واستكمال عمليات التنمية بالجمهورية الجديدة. وهو حوار جاد جاء بمبادرة محمودة من السيد رئيس الجمهورية، وتديره جهات ومؤسسات وطنية محايدة، وليس هناك قيود أو سقف للقضايا محل الحوار. ويعد إطلاق الدعوة الرئاسية لعقد حوار سياسي شامل فرصة مهمة لكل المصريين؛ للتعبير عن آرائهم والخروج بمنهج متكامل للمرحلة القادمة، منهج توافقي يتناقش حوله الجميع، ولهذا من المتوقع أن تحقق هذه الدعوة النتائج المَرجوّة منها.

إذن نحن أمام فرصة حقيقية لمواجهة كل التحديات بشكل جماعي وبفكر مشترك، دون وضع عراقيل وتقديم المصالح الشخصية على المصلحة العامة للوطن بأكمله، وهو ما يستدعي التكاتف والتلاحم وتقديم الرؤى الواضحة والحلول الممكنة؛ حتى تنعكسَ مخرجات هذا الحوار على آليات عمل الدولة وتشكيل سياساتها وأولوياتها في المرحلة المقبلة.

ونختتم هذا الكتيب بكلمات خالدة للرئيس عبد الفتاح السيسي، تلخص ملامح مصر الجديدة ما بعد 30 يونيو: "الوطن يتسع للجميع"... "الاختلاف فى الرأى لا يفسد للوطن قضية"... "حوار وطنى مع جميع القوى السياسية دون استثناء حول أولويات المرحلة الراهنة". ويقيني أنه مهما كانت التحديات ستعبرها مصر لتحيا دائماً وأبداً وطناً يعيش فينا.

فريق العمل

د. أحمد عبد التواب الخطيب	مدير مركز الدراسات
د. إبراهيم منشاوي	باحث قانوني وعلاقات دولية
د. رغدة محمود	باحثة نظم سياسية
أ. أمل عبد اللطيف	باحثة شؤون وعلاقات اقتصادية
أ. أسماء إسماعيل	باحثة إعلام وسوشيال ميديا
د. نسرين يوسف	باحثة شؤون دولية
أ. محمد خير الله	باحث نظم سياسية
أ. هبة أحمد	إخصائية أرشفة وتوثيق
أ. حاتم عبد النبي	محرر ومراجع لُغوي
أ. عليّ قدوس	مصمم جرافيك
أ. محمود حسين	مصمم جرافيك